الأمم المتحدة

FCCC/CP/2021/12/Add.1

الاتفاقية الإطارية بشأن تغيّر المناخ

Distr.: General
8 March 2022
Arabic
Original: English

مؤتمر الأطراف

تقرير مؤتمر الأطراف عن دورته السادسة والعشرين، المعقودة في غلاسكو في الفترة من 31 تشرين الأول/أكتوبر إلى 13 تشرين الثاني/نوفمبر 2021

إضافة

الجزء الثاني: الإجراءات التي اتخذها مؤتمر الأطراف في دورته السادسة والعشرين

المحتويات

المقررات التي اعتمدها مؤتمر الأطراف

الصفحة

المقرر 1/م أ-26 ميثاق غلاسكو للمناخ 2

المقرر 2/م أ-26 تقرير لجنة التكيف (للأعوام 2019 و2020 و2021) 10

المقرر 3/م أ-26 خطط التكيف الوطنية 12

المقرر 4/م أ-26 التمويل المناخي الطويل الأجل 14

المقرر 5/م أ-26 المسائل المتعلقة باللجنة الدائمة المعنية بالتمويل 17

المقرر 6/م أ-26 تقرير الصندوق الأخضر للمناخ المقدَّم إلى مؤتمر الأطراف والإرشادات الموجهة إلى الصندوق الأخضر للمناخ 52

المقرر 7/م أ-26 تقرير مرفق البيئة العالمية المقدَّم إلى مؤتمر الأطراف والإرشادات الموجهة إلى مرفق البيئة العالمية 55

المقرر 8/م أ-26 تقرير تجميعي وتوليفي للبلاغات التي تقدَّم كل سنتين بشأن المعلومات المتعلقة بالفقرة 5 من المادة 9 من اتفاق باريس وتقرير موجز عن حلقة العمل التي تعقد أثناء الدورة بشأن تلك البلاغات 58

المقرر 9/م أ-26 تعزيز تطوير تكنولوجيا المناخ ونقلها بواسطة آلية التكنولوجيا 59

المقرر 10/م أ-26 استعراض تشكيل المجلس الاستشاري لمركز وشبكة تكنولوجيا المناخ 62

المقرر 11/م أ-26 الاستعراض الثاني لعمل مركز وشبكة تكنولوجيا المناخ 65

الرجاء إعادة الاستعمال

المقرر 1/م أ-26
ميثاق غلاسكو للمناخ

إن مؤتمر الأطراف،

إذ يشير إلى المقررات 1/م أ-19 و1/م أ-20 و1/م أ-21 و1/م أ-22 و1/م أ-23 و1/م أ-24 و1/م أ-25،

وإذ يحيط علماً بالمقررين 1/م أإ-16 و1/م أت-3،

وإذ يسلم بدور تعددية الأطراف والاتفاقية، بما في ذلك عملياتها ومبادئها، وبأهمية التعاون الدولي في التصدي لتغير المناخ وآثاره، في سياق التنمية المستدامة والجهود المبذولة للقضاء على الفقر،

وإذ يقر بالآثار المدمرة المترتبة على جائحة مرض فيروس كورونا 2019 وبأهمية ضمان تحقيق انتعاش عالمي مستدام ومرن وشامل للجميع، قوامه التضامن، لا سيما مع البلدان النامية الأطراف،

وإذ يسلم بأهمية التقدم المحرز من خلال العملية المتعددة الأطراف للاتفاقية منذ عام 1994، بما في ذلك في سياق الاتفاقية وبروتوكول كيوتو واتفاق باريس؛

وإذ يقر بأن تغير المناخ يشكل شاغلاً مشتركاً للبشرية، وأنه ينبغي للأطراف، لدى اتخاذ إجراءات للتصدي لتغير المناخ، أن تحترم وتعزز وتراعي ما يقع على كل منها من التزامات متعلقة بحقوق الإنسان، والحق في الصحة، وحقوق الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية والمهاجرين والأطفال والأشخاص ذوي الإعاقة والأشخاص الذين يعيشون أوضاعاً هشة، والحق في التنمية، فضلاً عن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة والإنصاف بين الأجيال،

وإذ يلاحظ أهمية كفالة سلامة جميع النظم الإيكولوجية، بما فيها الغابات والمحيطات والغلاف الجليدي، وحماية التنوع البيولوجي، وهو ما تعبّر عنه بعض الثقافات بـ "أمنا الأرض"، *وإذ يلاحظ أيضاً* أهمية مفهوم 'العدالة المناخية' لدى البعض، عند اتخاذ إجراءات للتصدي لتغير المناخ،

وإذ يعرب عن التقدير لرؤساء الدول والحكومات الذين شاركوا في مؤتمر قمة قادة العالم في غلاسكو، ولزيادة الأهداف والإجراءات المعلنة والالتزامات المقطوعة بالعمل معاً ومع أصحاب المصلحة من غير الأطراف لتسريع العمل القطاعي بحلول عام 2030،

وإذ يسلم بالدور الهام الذي تضطلع به الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية والمجتمع المدني، بما في ذلك الشباب والأطفال، في معالجة تغير المناخ والتصدي له، وإذ يبرز الحاجة الملحة إلى اتخاذ إجراءات تعاونية متعددة المستويات،

وإذ يسلم بالأزمات العالمية المترابطة لتغير المناخ وفقدان التنوع البيولوجي، والدور الحاسم لحماية الطبيعة والنُظم الإيكولوجية وحفظها واستعادتها في تحقيق فوائد التكيف مع تغير المناخ والتخفيف من آثاره، مع توفير الضمانات الاجتماعية والبيئية،

I- العلم وروح الاستعجال

1- *يسلم* بأهمية الاستناد إلى أفضل المعارف العلمية المتاحة لاتخاذ إجراءات فعالة في مجال العمل المناخي وتقرير السياسات المناخية؛

2- *يرحب* بمساهمة الفريق العامل الأول في تقرير التقييم السادس للهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ[1] والتقارير العالمية والإقليمية الأخيرة عن حالة المناخ الصادرة عن المنظمة العالمية للأرصاد الجوية، ويدعو الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ إلى تقديم تقاريرها المقبلة إلى الهيئة الفرعية للمشورة العلمية والتكنولوجية في عام 2022؛

3- *يعرب عن جزعه وأشد قلقه* لأن الأنشطة البشرية تسببت في حدوث احترار عالمي بنحو 1,1 درجة مئوية حتى الآن، ولأن الآثار بدأت تظهر بالفعل في كل منطقة؛

4- *يشدد* على الحاجة الملحة إلى تعزيز الطموح والعمل فيما يتعلق بالتكيف والتخفيف والتمويل في هذا العقد الحرج لسد الفجوات بين الجهود الحالية والمسارات الجارية سعياً إلى تحقيق الغاية النهائية للاتفاقية وهدفها العالمي الطويل الأجل؛

II- التكيف

5- *يلاحظ بقلق بالغ* النتائج المستخلصة من مساهمة الفريق العامل الأول في تقرير التقييم السادس للهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ، بما في ذلك أن الظواهر المناخية والأحوال الجوية المتطرفة وآثارها الضارة على البشر والطبيعة ستستمر في التصاعد مع كل زيادة إضافية في ارتفاع درجات الحرارة؛

6- *يشدد* على الحاجة الملحة إلى زيادة الإجراءات والدعم، بما في ذلك التمويل وبناء القدرات ونقل التكنولوجيا، لتحسين القدرة على التكيف، وتعزيز القدرة على التحمل، والحد من القابلية للتأثر بتغير المناخ بما يتماشى مع أفضل المعارف العلمية المتاحة، مع مراعاة أولويات البلدان النامية الأطراف واحتياجاتها؛

7- *يرحب* بخطط التكيف الوطنية المقدمة حتى الآن، التي تعزز فهم وتنفيذ إجراءات التكيف وأولوياته؛

8- *يحث* الأطراف على مواصلة إدماج التكيف في التخطيط المحلي والوطني والإقليمي؛

9- *يدعو* الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ إلى أن تقدم إلى مؤتمر الأطراف في دورته السابعة والعشرين (تشرين الثاني/نوفمبر 2022) النتائج المستخلصة من مساهمة الفريق العامل الثاني في تقريرها التقييمي السادس، بما في ذلك النتائج ذات الصلة بتقييم الاحتياجات في مجال التكيف، *ويهيب* بمجتمع البحوث أن يعزز فهم الآثار العالمية والإقليمية والمحلية لتغير المناخ، وخيارات التصدي، واحتياجات التكيف؛

III- تمويل إجراءات التكيف

10- *يلاحظ بقلق* أن الاعتمادات الحالية من التمويل المناخي المرصودة للتكيف لا تزال غير كافية للتصدي للآثار المتفاقمة المترتبة على تغير المناخ في البلدان النامية الأطراف؛

11- *يحث* البلدان المتقدمة الأطراف على أن تزيد على وجه الاستعجال وبصورة كبيرة مستويات التمويل المناخي ونقل التكنولوجيا وبناء القدرات من أجل التكيف لتلبية احتياجات البلدان النامية الأطراف في إطار مجهود عالمي، بما في ذلك وضع خطط التكيف الوطنية وتنفيذها؛

(1) Intergovernmental Panel on Climate Change. 2021. *Climate Change 2021: The Physical Science Basis. Contribution of Working Group I to the Sixth Assessment Report of the Intergovernmental Panel on Climate Change*. V Masson-Delmotte, P Zhai, A Pirani, et al. (eds.). Cambridge: Cambridge University Press. Available at https://www.ipcc.ch/report/ar6/wg1/.

12- *يسلم* بأهمية كفاية تمويل إجراءات التكيف وإمكانية التنبؤ به، بما في ذلك قيمة صندوق التكيف في تقديم الدعم المخصص للتكيف؛

13- *يرحب* بالتعهدات التي قطعها مؤخراً العديد من البلدان المتقدمة الأطراف بزيادة التمويل المناخي الذي تقدمه لدعم التكيف في البلدان النامية الأطراف تلبيةً لاحتياجاتها المتزايدة، بما في ذلك المساهمات المقدمة إلى صندوق التكيف وصندوق أقل البلدان نمواً، التي تمثل تقدماً كبيراً مقارنة بالجهود السابقة؛

14- *يهيب* بالمصارف الإنمائية المتعددة الأطراف والمؤسسات المالية الأخرى والقطاع الخاص أن تنهض بتعبئة التمويل من أجل توفير الموارد اللازمة لإنجاز خطط المناخ، ولا سيما لأغراض التكيف، *ويشجع* الأطراف على مواصلة استكشاف نهج وأدوات مبتكرة لتعبئة التمويل من مصادر خاصة لأغراض التكيف؛

IV- التخفيف

15- *يعيد تأكيد* الهدف العالمي الطويل الأجل المتمثل في الإبقاء على ارتفاع متوسط درجة الحرارة العالمية في حدود أقل بكثير من درجتين مئويتين فوق مستويات ما قبل الحقبة الصناعية ومواصلة الجهود الرامية إلى حصر ارتفاع درجة الحرارة في حد لا يتجاوز 1.5 درجة مئوية فوق مستويات ما قبل الحقبة الصناعية، تسليماً بأن ذلك سوف يقلص بصورة كبيرة مخاطر تغير المناخ وآثاره؛

16- *يسلم* بأن آثار تغير المناخ ستكون أقل بكثير عند ارتفاع درجة الحرارة بمقدار 1,5 درجة مئوية مقارنةً بدرجتين مئويتين، ويعقد العزم على مواصلة الجهود الرامية إلى حصر ارتفاع درجة الحرارة في حد لا يتجاوز 1,5 درجة مئوية؛

17- *يسلم* بأن حصر الاحترار العالمي في حد لا يتجاوز 1,5 درجة مئوية يتطلب تخفيضات سريعة وكبيرة ومستدامة في انبعاثات غازات الدفيئة العالمية، بما في ذلك خفض انبعاثات ثاني أكسيد الكربون العالمية بنسبة 45 في المائة بحلول عام 2030 مقارنةً بمستوى عام 2010، وخفضها إلى مستوى صفري صاف بحلول منتصف القرن تقريباً، فضلاً عن إجراء تخفيضات كبيرة في غازات الدفيئة الأخرى؛

18- *يسلم أيضاً* بأن ذلك يتطلب اتخاذ إجراءات متسارعة في هذا العقد الحرج، بالاستناد إلى أفضل المعارف العلمية المتاحة والإنصاف، على نحو يعكس المسؤوليات المشتركة ولكن المتباينة والقدرات الخاصة بكل طرف وفي سياق التنمية المستدامة والجهود المبذولة للقضاء على الفقر؛

19- *يدعو* الأطراف إلى النظر في اتخاذ إجراءات إضافية لخفض انبعاثات غازات الدفيئة الأخرى غير ثاني أكسيد الكربون بحلول عام 2030، بما في ذلك غاز الميثان؛

20- *يهيب* بالأطراف أن تسرع في تطوير التكنولوجيات ونشرها وتعميمها واعتماد سياسات للانتقال إلى نُظم طاقة منخفضة الانبعاثات، بوسائل منها الإسراع في زيادة تعميم التدابير اللازمة لتوليد الطاقة النظيفة وتحقيق كفاءة استخدام الطاقة، بما في ذلك التعجيل بالجهود الرامية إلى التخلص التدريجي من إنتاج الطاقة المستمر بالاعتماد على الفحم الحجري، والإنهاء التدريجي للإعانات غير الفعالة للوقود الأحفوري، والقيام في الوقت نفسه بتقديم دعم هادف إلى أفقر الفئات وأضعفها تماشياً مع الظروف الوطنية والتسليم بالحاجة إلى توفير الدعم من أجل الانتقال العادل؛

21- *يشدد* على أهمية حماية وحفظ واستعادة الطبيعة والنُظم الإيكولوجية، بما في ذلك الغابات والنُظم الإيكولوجية البرية والبحرية الأخرى، لتحقيق الهدف العالمي الطويل الأجل للاتفاقية، بالاستفادة منها كمصارف وخزانات لغازات الدفيئة وحماية التنوع البيولوجي، مع توفير الضمانات الاجتماعية والبيئية؛

V- التمويل ونقل التكنولوجيا وبناء القدرات من أجل التخفيف والتكيف

22- *يحث* البلدان المتقدمة الأطراف على تقديم دعم معزز، بوسائل منها توفير الموارد المالية ونقل التكنولوجيا وبناء القدرات لمساعدة البلدان النامية الأطراف في مجالي التخفيف والتكيف، مواصلةً لالتزاماتها القائمة بموجب الاتفاقية، *ويشجع* الأطراف الأخرى على تقديم هذا الدعم أو مواصلة تقديمه طوعاً؛

23- *يلاحظ بقلق* الاحتياجات المتنامية للبلدان النامية الأطراف، ولا سيما بسبب الآثار المتزايدة لتغير المناخ وتزايد المديونية نتيجة لجائحة مرض فيروس كورونا 2019؛

24- *يرحب* بالتقرير الأول عن تحديد احتياجات البلدان النامية الأطراف فيما يتعلق بتنفيذ الاتفاقية واتفاق باريس[2]، وتقييم فترة السنتين الرابع (2020) والعرض العام لتدفقات التمويل المتعلق بالمناخ[3] الصادر عن اللجنة الدائمة المعنية بالتمويل؛

25- *يشدد* على ضرورة تعبئة التمويل المناخي من جميع المصادر لبلوغ المستوى المطلوب لتحقيق أهداف اتفاق باريس، بما في ذلك زيادة الدعم المقدم إلى البلدان النامية الأطراف زيادة كبيرة، بما يتجاوز 100 بليون دولار من دولارات الولايات المتحدة سنوياً؛

26- *يلاحظ بأسف شديد* أن هدف البلدان المتقدمة الأطراف المتمثل في التعبئة المشتركة لـ 100 بليون دولار من دولارات الولايات المتحدة سنوياً بحلول عام 2020 في سياق إجراءات التخفيف الهادفة والشفافية بشأن التنفيذ لم يتحقق بعد، *ويرحب* بزيادة التعهدات التي أعلنها العديد من البلدان المتقدمة الأطراف وخطة *تقديم التمويل المناخي: تحقيق الهدف المتمثل في تعبئة 100 بليون دولار من دولارات الولايات المتحدة*[4] والإجراءات الجماعية الواردة فيها؛

27- *يحث* البلدان المتقدمة الأطراف على أن تحقق بالكامل الهدف المتمثل في تعبئة 100 بليون دولار من دولارات الولايات المتحدة على وجه السرعة حتى عام 2025، *ويؤكد* أهمية الشفافية في تنفيذ تعهداتها؛

28- *يحث* كيانات تشغيل الآلية المالية ومصارف التنمية المتعددة الأطراف وغيرها من المؤسسات المالية على المضي في زيادة الاستثمارات في العمل المناخي، ويدعو إلى مواصلة زيادة حجم وفعالية التمويل المناخي من جميع المصادر على الصعيد العالمي، بما في ذلك المنح وغيرها من أشكال التمويل الميسرة للغاية؛

29- *يؤكد* من جديد الحاجة إلى زيادة الموارد المالية لمراعاة احتياجات البلدان المعرضة بشكل خاص للآثار الضارة لتغير المناخ، *ويشجع* في هذا الصدد المؤسسات المتعددة الأطراف ذات الصلة على النظر في كيفية أخذ القابلية للتأثر بتغير المناخ في الحسبان في سياق توفير وتعبئة الموارد المالية الميسرة وغيرها من أشكال الدعم، بما في ذلك حقوق السحب الخاصة؛

30- *يؤكد* التحديات التي يواجهها العديد من البلدان النامية الأطراف في الحصول على التمويل *ويشجع* على بذل مزيد من الجهود لتعزيز إمكانية الحصول على التمويل، بما في ذلك من جانب كيانات تشغيل الآلية المالية؛

31- *يحيط علماً* بالشواغل المحددة التي أثيرت فيما يتعلق بأهلية وإمكانية الحصول على أشكال ميسرة من التمويل المناخي، *ويؤكد من جديد* أهمية توفير موارد مالية مزيدة، مع مراعاة احتياجات البلدان النامية الأطراف المعرضة بشكل خاص للآثار الضارة لتغير المناخ؛

(2) انظر الوثيقة FCCC/CP/2021/10/Add.2–FCCC/PA/CMA/2021/7/Add.2.

(3) انظر الوثيقة FCCC/CP/2021/10/Add.1–FCCC/PA/CMA/2021/7/Add.1.

(4) متاح في https://ukcop26.org/wp-content/uploads/2021/10/Climate-Finance-Delivery-Plan-1.pdf.

32- *يشجع* الجهات المعنية المقدمة للدعم المالي على النظر في كيفية أخذ القابلية للتأثر بتغير المناخ في الحسبان في سياق توفير وتعبئة الموارد المالية الميسرة، وفي سبل تبسيط إجراءات الحصول على التمويل وتعزيز فرص الاستفادة منه؛

33- *يقر* بالتقدم المحرز في مجال بناء القدرات، لا سيما فيما يتعلق بتعزيز اتساق أنشطة بناء القدرات وتنسيقها من أجل تنفيذ الاتفاقية واتفاق باريس؛

34- *يسلم* بالحاجة إلى مواصلة دعم البلدان النامية الأطراف في تحديد ومعالجة الثغرات والاحتياجات الحالية والناشئة في مجال بناء القدرات، وتحفيز العمل المناخي وإيجاد الحلول المناسبة؛

35- *يرحب* بالتقريرين السنويين المشتركين للجنة التنفيذية المعنية بالتكنولوجيا ومركز وشبكة تكنولوجيا المناخ لعامي 2020 و2021[5]، *ويدعو* الهيئتين إلى تعزيز تعاونهما؛

36- *يشدد* على أهمية تعزيز العمل التعاوني في مجال تطوير التكنولوجيا ونقلها من أجل تنفيذ إجراءات التخفيف والتكيف، بما في ذلك تسريع الابتكار وتشجيعه وتمكينه، وأهمية توفير التمويل المستدام لآلية التكنولوجيا من مصادر متنوعة وبمستويات كافية ويمكن التنبؤ بها؛

VI- الخسائر والأضرار[6]

37- *يقر* بأن تغير المناخ تسبب بالفعل وسيتسبب بشكل متزايد في خسائر وأضرار، وأن الآثار الناجمة عن الظواهر المناخية والأحوال الجوية المتطرفة، وعن الظواهر البطيئة الظهور، ستشكل، في ظل ارتفاع درجات الحرارة، تهديداً اجتماعياً واقتصادياً وبيئياً متزايداً؛

38- *يقر أيضاً* بالدور الهام الذي تضطلع به مجموعة واسعة من أصحاب المصلحة على الصعيد المحلي والوطني والإقليمي، بما في ذلك الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية، في تفادي الخسائر والأضرار المرتبطة بالآثار الضارة لتغير المناخ والتقليل منها إلى أدنى حد والتصدي لها؛

39- *يكرر تأكيد* الحاجة الملحة إلى زيادة الإجراءات والدعم، حسب الاقتضاء، بما في ذلك التمويل ونقل التكنولوجيا وبناء القدرات، من أجل تنفيذ نُهج لتجنب الخسائر والأضرار المرتبطة بالآثار الضارة لتغير المناخ في البلدان النامية الأطراف المعرضة لهذه الآثار بشكل خاص، والتقليل منها إلى أدنى حد والتصدي لها؛

40- *يحث* البلدان المتقدمة الأطراف وكيانات تشغيل الآلية المالية وكيانات الأمم المتحدة والمنظمات الحكومية الدولية وغيرها من المؤسسات الثنائية والمتعددة الأطراف، بما فيها المنظمات غير الحكومية والمصادر الخاصة، على تقديم دعم معزز وإضافي للأنشطة التي تعالج الخسائر والأضرار المرتبطة بالآثار الضارة لتغير المناخ؛

41- *يسلم* بأهمية تقديم المساعدة التقنية للبلدان التي تطلب ذلك من أجل بناء قدرتها على تنفيذ نُهج تسمح بتجنب الخسائر والأضرار المرتبطة بالآثار الضارة لتغير المناخ والتقليل منها إلى أدنى حد والتصدي لها؛

42- *يرحب* بمواصلة تشغيل شبكة سانتياغو لتجنب الخسائر والأضرار المرتبطة بالآثار الضارة لتغير المناخ والتقليل منها إلى أدنى حد والتصدي لها، بما في ذلك الاتفاق على وظائفها وعملياتها لمواصلة تطوير ترتيباتها المؤسسية؛

(5) FCCC/SB/2020/4 وFCCC/SB/2021/5 .

(6) يلاحظ أن المناقشات المتعلقة بإدارة آلية وارسو الدولية المعنية بالخسائر والأضرار المرتبطة بتأثيرات تغير المناخ لم تسفر عن نتيجة؛ وهذا لا يخل بمواصلة النظر في هذه المسألة.

43- *يؤيد* الفقرات 67-70 و73-74 من المقرر 1/م أت-3[7]؛

44- *يقر* بأهمية اتخاذ إجراءات متسقة للاستجابة لحجم الاحتياجات الناجمة عن الآثار الضارة لتغير المناخ؛

45- *يعقد* العزم على تعزيز الشراكات بين البلدان النامية والمتقدمة والصناديق والوكالات التقنية والمجتمع المدني والمجتمعات المحلية لتعزيز فهم كيفية تحسين النُهج المتبعة لتجنب الخسائر والأضرار والتقليل منها إلى أدنى حد والتصدي لها؛

VII- التنفيذ

46- *يشير* إلى أن اجتماعات المائدة المستديرة بين الأطراف وأصحاب المصلحة من غير الأطراف بشأن التنفيذ والطموح لفترة ما قبل عام 2020 المعقودة في 2018 و2019 و2020 ساعدت على إبراز وتحسين فهم الجهود والتحديات التي تواجهها الأطراف فيما يتعلق بالعمل والدعم في فترة ما قبل عام 2020، وكذلك عمل الهيئات المنشأة في تلك الفترة؛

47- *يحث بقوة* جميع الأطراف التي لم تف بعد بأي تعهدات مستحقة بموجب الاتفاقية على الوفاء بها في أقرب وقت ممكن؛

48- *يرحب* بالإجراءات المتخذة لإطلاق العنان لإمكانات العمل القطاعي فيما يتعلق بالإسهام في تحقيق الأهداف الوطنية وتنفيذها، ولا سيما في القطاعات الكثيفة الانبعاثات؛

49- *يسلم* بضرورة مراعاة شواغل الأطراف ذات الاقتصادات الأكثر تضرراً من آثار تدابير الاستجابة، ولا سيما البلدان النامية الأطراف، تماشياً مع الفقرتين 8 و10 من المادة 4 من الاتفاقية؛

50- *يسلم أيضاً* بأهمية حماية النظم الإيكولوجية وحفظها واستعادتها لتقديم الخدمات الحيوية، بما في ذلك الاستفادة منها كمصارف وخزانات لغازات الدفيئة، والحد من القابلية للتعرض لآثار تغير المناخ، ودعم سبل العيش المستدامة، بما في ذلك للشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية؛

51- *يشجع* الأطراف على اتباع نهج متكامل لمعالجة المسائل المشار إليها في الفقرة 50 أعلاه في القرارات المتعلقة بالسياسات والتخطيط على الصعيدين الوطني والمحلي؛

52- *يسلم* بضرورة ضمان عمليات انتقال عادلة تعزز التنمية المستدامة والقضاء على الفقر، وإيجاد فرص عمل لائقة وذات جودة، بوسائل منها جعل التدفقات المالية متسقة مع مسار يؤدي إلى خفض انبعاثات غازات الدفيئة وتحقيق تنمية قادرة على تحمل تغير المناخ، بسُبل منها نشر التكنولوجيا ونقلها، وتقديم الدعم إلى البلدان النامية الأطراف؛

VIII- التعاون

53- *يسلم* بأهمية التعاون الدولي في مجال العمل المناخي الابتكاري، بما في ذلك النهوض بالتكنولوجيا، بين جميع الجهات الفاعلة في المجتمع والقطاعات والمناطق، من أجل المساهمة في التقدم صوب تحقيق هدف الاتفاقية وأهداف اتفاق باريس؛

54- *يشير* إلى الفقرة 5 من المادة 3 من الاتفاقية وإلى أهمية التعاون في مجال التصدي لتغير المناخ ودعم النمو الاقتصادي والتنمية المستدامين؛

(7) يلاحَظ أن المناقشات المتعلقة بإدارة آلية وارسو الدولية المعنية بالخسائر والأضرار المرتبطة بتأثيرات تغير المناخ لم تسفر عن نتيجة؛ وهذا لا يخل بمواصلة النظر في هذه المسألة.

55- *يسلم* بالدور الهام لأصحاب المصلحة من غير الأطراف، بما في ذلك المجتمع المدني والشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية والشباب والأطفال والحكومات المحلية والإقليمية وأصحاب المصلحة الآخرين، في المساهمة في التقدم صوب تحقيق هدف الاتفاقية وأهداف اتفاق باريس؛

56- *يرحب* بتحسين شراكة مراكش للعمل المناخي العالمي[8] من أجل تعزيز الطموح، وبالأدوار القيادية والأنشطة التي يضطلع بها مؤازرو العمل المناخي رفيعو المستوى، وبعمل الأمانة بشأن بوابة الجهات الفاعلة من غير الدول الخاصة بالعمل المناخي لدعم المساءلة وتتبع التقدم المحرز في إطار المبادرات الطوعية؛

57- *يرحب أيضاً* بالبيان الرفيع المستوى[9] بشأن الأسابيع المناخية الإقليمية *ويشجع* على مواصلة أسابيع المناخ الإقليمية التي يمكن فيها للأطراف وأصحاب المصلحة من غير الأطراف تعزيز استجابتهم الموثوقة والدائمة لتغير المناخ على الصعيد الإقليمي؛

58- *يرحب* بالتقارير الموجزة غير الرسمية التي قدمها رئيس الهيئة الفرعية للمشورة العلمية والتكنولوجية بشأن الحوار المتعلق بالمحيطات وتغير المناخ للنظر في كيفية تعزيز إجراءات التكيف والتخفيف، والحوار بشأن العلاقة بين مسألة الأراضي والمسائل المتعلقة بالتكيف مع تغير المناخ؛

59- *يدعو* الأطراف إلى تقديم وجهات نظرها بشأن كيفية تعزيز العمل المناخي بشأن الأراضي في إطار البرامج والأنشطة القائمة التابعة للاتفاقية في الفقرة 75 من التقرير عن الحوار بشأن العلاقة بين مسألة الأراضي والمسائل المتعلقة بالتكيف مع تغير المناخ المشار إليه في الفقرة 58 أعلاه، *ويطلب* إلى رئيس الهيئة الفرعية للمشورة العلمية والتكنولوجية إعداد تقرير موجز غير رسمي عن ذلك وإتاحته لمؤتمر الأطراف في دورته السابعة والعشرين؛

60- *يدعو* برامج العمل ذات الصلة والهيئات المنشأة بموجب الاتفاقية إلى النظر في كيفية إدماج وتعزيز الإجراءات القائمة على المحيطات في ولاياتها وخطط عملها الحالية وتقديم تقارير عن هذه الأنشطة في إطار عمليات الإبلاغ القائمة، حسب الاقتضاء؛

61- *يدعو أيضاً* رئيس الهيئة الفرعية للمشورة العلمية والتكنولوجية إلى إجراء حوار سنوي، بدءاً من الدورة السادسة والخمسين للهيئة الفرعية للمشورة العلمية والتكنولوجية (حزيران/يونيه 2022)، وإلى تعزيز الإجراءات القائمة على المحيطات وإعداد تقرير موجز غير رسمي عن ذلك وإتاحته لمؤتمر الأطراف في دورته التالية؛

62- *يحث* الأطراف على الإسراع في بدء تنفيذ برنامج عمل غلاسكو بشأن العمل من أجل التمكين المناخي، واحترام التزامات كل منها في مجال حقوق الإنسان وتعزيزها ومراعاتها، فضلاً عن تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة؛

63- *يعرب عن التقدير* لنتائج مؤتمر الشباب السادس عشر، الذي نظمته مجموعة المنظمات غير الحكومية المعنية بالأطفال والشباب، وعُقد في غلاسكو في تشرين الأول/أكتوبر 2021، وحدث "الشباب من أجل المناخ 2021: النهوض بالطموح" Youth4Climate2021: Driving Ambition الذي استضافته إيطاليا في ميلانو، إيطاليا، في أيلول/سبتمبر 2021؛

64- *يحث* الأطراف وأصحاب المصلحة على ضمان مشاركة الشباب وتمثيلهم بصورة مفيدة في عمليات صنع القرار المتعددة الأطراف والوطنية والمحلية، بما في ذلك في إطار الاتفاقية واتفاق باريس؛

(8) متاح في: https://unfccc.int/sites/default/files/resource/Improved%20Marrakech%20Partnership%202021-2025.pdf.

(9) متاح في: https://unfccc.int/regional-climate-weeks/rcw-2021-cop26-communique.

65- *يدعو* الرئاسات المقبلة لمؤتمر الأطراف، بدعم من الأمانة، إلى تيسير تنظيم منتدى سنوي عن المناخ يديره شباب من أجل الحوار بين الأطراف والشباب بالتعاون مع الجهات المعنية بالأطفال والشباب التابعة للاتفاقية وغيرها من المنظمات الشبابية بغية المساهمة في تنفيذ برنامج عمل غلاسكو بشأن العمل من أجل التمكين المناخي؛

66- *يشدد* على الدور الهام الذي تضطلع به ثقافة الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية ومعارفها في اتخاذ إجراءات فعالة بشأن تغير المناخ، ويحث الأطراف على إشراك الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية بنشاط في تصميم وتنفيذ العمل المناخي، وعلى المشاركة في خطة العمل الثانية التي مدتها ثلاث سنوات لتنفيذ مهام منبر المجتمعات المحلية والشعوب الأصلية للفترة 2022-2024؛

67- *يعرب عن تقديره* للدور الهام الذي تؤديه المنظمات المراقبة، بما في ذلك الفئات التسع للمنظمات غير الحكومية، في تقاسم معارفها، ودعواتها إلى اتخاذ إجراءات طموحة لتحقيق أهداف الاتفاقية وتعاونها مع الأطراف تحقيقاً لهذه الغاية؛

68- *يشجع* الأطراف على زيادة مشاركة المرأة مشاركة كاملة ومفيدة على قدم المساواة مع غيرها في العمل المناخي وكفالة مراعاة الفوارق بين الجنسين في سياق التنفيذ واختيار أدوات التنفيذ، باعتبار ذلك من العناصر الحيوية لزيادة الطموح وتحقيق الأهداف المناخية؛

69- *يهيب* بالأطراف أن توطد تنفيذها لبرنامج عمل ليما المعزز بشأن المسائل الجنسانية وخطة العمل الجنسانية التابعة للبرنامج[(10)]؛

70- *يحيط علماً* بالآثار التقديرية المترتبة في الميزانية على الأنشطة التي ستضطلع بها الأمانة والمشار إليها في هذا المقرر؛

71- *يطلب* اتخاذ الإجراءات التي عُهد بها إلى الأمانة في هذا المقرر رهناً بتوافر الموارد المالية.

الجلسة العامة 12
13 تشرين الثاني/نوفمبر 2021

(10) انظر المقرر 3/م أ-25، المرفق.

المقرر 2/م أ-26
تقرير لجنة التكيف (للأعوام 2019 و2020 و2021)

إن مؤتمر الأطراف،

1- *يرحب* بعمل لجنة التكيف في الأعوام 2019 و2020 و2021، ويحيط علماً بتقارير اللجنة للأعوام 2019 و2020 و2021[(1)]؛

2- *يرحب* بالدعم والتوجيه التقنيين المقدمين من لجنة التكيف لأغراض تعزيز تنفيذ إجراءات التكيف ودعم التكيف، ويؤكد أهمية التوصيات المتوازنة والواضحة والوجيهة لجميع أنشطة مسارات العمل في خطط عملها؛

3- *يرحب* بخطة العمل المرنة للجنة التكيف للفترة 2022-2024[(2)]؛

4- *يدعو* لجنة التكيف إلى تحسين جهودها الرامية إلى قياس مدى الوعي بتظاهراتها ومنشوراتها بتضمين خطة عملها المرنة تجميع إحصاءات مصنفة بحسب نوع الجنس والمنطقة بشأن جهودها الرامية إلى زيادة الوعي والتوعية وتبادل المعلومات، مثل التظاهرات والمنشورات؛

5- *يطلب* إلى لجنة التكيف أن تستأنف عقد اجتماعاتها وتظاهراتها العادية على أساس الحضور الشخصي مع إتاحة خيار الحضور الافتراضي لضمان المشاركة الشاملة، بما في ذلك مشاركة المراقبين، والاعتراف في الآن ذاته بالتحديات التي تثيرها المشاركة عبر الإنترنت؛

6- *يدعو* الأطراف إلى تحديد جهة أو أكثر من جهات الاتصال المعنية بالتكيف من خلال جهات التنسيق الوطنية في سياق الاتفاقية الإطارية التابعة لها بغية تعزيز نشر المعلومات بين الأطراف ولجنة التكيف وفريق الخبراء المعني بأقل البلدان نمواً، فضلاً عن المنظمات الأخرى ذات الصلة والشركاء في البرامج، مثل شركاء برنامج عمل نيروبي المتعلق بتأثيرات تغير المناخ والقابلية للتأثر به والتكيف معه، بما في ذلك ما يتعلق بجهود الأطراف الرامية إلى صياغة خطط التكيف الوطنية وتنفيذها؛

7- *يشير* إلى المقرر 5/م أ-22 الذي يقضي بإجراء استعراض في دورته السابعة والعشرين لمدى تقدم لجنة التكيف وفعاليتها وأدائها؛

8- *يدعو* مؤتمر الأطراف العامل بوصفه اجتماع الأطراف في اتفاق باريس في دورته الرابعة (تشرين الثاني/نوفمبر 2022)، على النحو المنصوص عليه في المقرر 11/م أت-1، إلى المشاركة في الاستعراض المشار إليه في الفقرة 7 أعلاه فيما يخص الجوانب المتصلة باتفاق باريس؛

9- *يرحب* بجهود الأطراف التي قدمت تقارير[(3)] عن تقدم لجنة التكيف وفعاليتها وأدائها، ويحيط علماً بأهميتها للاستعراض المشار إليه في الفقرة 7 أعلاه؛

10- *يكرر* دعوته[(4)] الأطراف إلى تقديم آراء بشأن تقدم لجنة التكيف وفعاليتها وأدائها، وبشأن عملية الاستعراض، بغية إرشاد تلك العملية، عن طريق بوابة المساهمات في موعد أقصاه ثلاثة أشهر قبل انعقاد الدورة السابعة والعشرين لمؤتمر الأطراف؛

---

(1) FCCC/SB/2019/3، FCCC/SB/2020/2 وFCCC/SB/2021/6 .

(2) FCCC/SB/2021/6، المرفق.

(3) https://www4.unfccc.int/sites/submissionsstaging/Pages/Home.aspx.

(4) انظر المقرر 5/م أ-22، الفقرة 12.

11- *يشـــجع* الأطراف على إتاحة موارد كافية من أجل تنفيذ خطة العمل المرنة للجنة التكيف للفترة 2022-2024 بنجاح وفي الوقت المطلوب.

الجلسة العامة 12

13 تشرين الثاني/نوفمبر 2021

المقرر 3/م أ-26
خطط التكيف الوطنية

إن مؤتمر الأطراف،

إذ يشير إلى مقرراته 1/م أ-16، و3/م أ-17، و5/م أ-17، و12/م أ-18، و18/م أ-19، و3/م أ-20، و1/م أ-21، و4/م أ-21، و6/م أ-22، و8/م أ-24، و7/م أ-25،

وإذ يشير أيضاً إلى هدف العملية المتمثل في صياغة وتنفيذ خطط تكيف وطنية للحد من قابلية التضرر من آثار تغير المناخ عن طريق بناء القدرة على التكيف وزيادة القدرة على التحمل في البلدان النامية، وإذ يسلم بدور العملية في صياغة وتنفيذ خطط التكيف الوطنية في إحراز تقدم نحو تحقيق الهدف العالمي المتعلق بالتكيف،

وإذ يحيط علماً بالقدرة المحتملة لمبادرة خطط التكيف الوطني المفتوحة التي قام بها فريق الخبراء المعني بأقل البلدان نمواً للتعجيل بوضع وتنفيذ خطط التكيف الوطنية في أقل البلدان نمواً، وإذ يدعو البلدان النامية الأخرى إلى المشاركة في هذه المبادرة،

وإذ يسلم باستمرار لجنة التكيف وفريق الخبراء المعني بأقل البلدان نمواً والأمانة في دعم البلدان النامية الأطراف بشأن عملية صياغة وتنفيذ خطط التكيف الوطنية، على الرغم من القيود التي تفرضها جائحة مرض فيروس كورونا 2019 وآثارها على صياغة وتنفيذ خطط التكيف الوطنية،

1- *يرحب* بتقديم أرمينيا وألبانيا وبيرو وتونغا وتيمور - ليشتي وجنوب أفريقيا وجنوب السودان وكمبوديا والكويت ونيبال خطط تكيفها الوطنية على منصة خطط التكيف الوطنية[(1)]، وبذلك بلغ مجموع عدد خطط التكيف الوطنية المقدمة 30 خطة؛

2- *يطلب* إلى الهيئة الفرعية للتنفيذ، في دورتها الستين (حزيران/يونيه 2024)، أن تبدأ تقييم التقدم المحرز في عملية صياغة وتنفيذ خطط التكيف الوطنية المشار إليها في الفقرة 19 من المقرر 8/م أ-24، وأن تقدم توصيات في هذه المسألة لكي ينظر فيها مؤتمر الأطراف ويعتمدها في دورته التاسعة والعشرين (تشرين الثاني/نوفمبر 2024)؛

3- *يقرر* الإجراءات والخطوات التالية اللازمة لكي تشرع الهيئة الفرعية للتنفيذ في التقييم المشار إليه في الفقرة 2 أعلاه:

(أ) دعوة الأطراف والمنظمات المعنية إلى أن تقدم إلى الأمانة، بحلول 1 شباط/فبراير 2024، معلومات عن التقدم الذي أحرزته نحو تحقيق أهداف عملية صياغة وتنفيذ خطط التكيف الوطنية، وكذلك عن خبرتها وممارساتها الفُضلى ودروسها المستفادة وثغراتها واحتياجاتها والدعم المقدم والمتلقى؛

(ب) دعوة الأطراف إلى أن تقدم باستمرار، من خلال منصة خطط التكيف الوطنية، معلومات تسترشد فيها باستبيان[(2)]؛

(1) https://www4.unfccc.int/sites/NAPC/Pages/national-adaptation-plans.aspx.

(2) https://www4.unfccc.int/sites/NAPC/Pages/assessingprogress.aspx.

(ج) توجيه طلب إلى الأمانة بأن تعد تقريراً توليفياً عن التقدم المحرز نحو تحقيق هدفيْ عملية صياغة وتنفيذ خطط التكيف الوطنية، وكذلك عن الخبرة المكتسبة وأفضل الممارسات والدروس المستفادة والثغرات والاحتياجات والدعم المقدم والمتلقى، مع مراعاة المعلومات الواردة في التقارير الوطنية المقدمة بموجب الاتفاقية، والمعلومات المشار إليها في الفقرة 3(أ) و(ب) أعلاه، والمعلومات المستقاة من الأنشطة ذات الصلة، بما فيها معارض خطط التكيف الوطنية، والمعلومات الواردة من مصادر أخرى ذات صلة؛

(د) توجيه طلب إلى فريق الخبراء المعني بأقل البلدان نمواً لينظم، بالتعاون مع لجنة التكيف، اجتماعاً لخبراء الأطراف يُدرَس فيه التقرير المشار إليه في الفقرة 3(ج) أعلاه بهدف تقديم موجز عن التقدم المحرز في عملية صياغة وتنفيذ خطط التكيف الوطنية؛

(هـ) توجيه طلب إلى فريق الخبراء المعني بأقل البلدان نمواً ليقوم، بالتعاون مع لجنة التكيف وبدعم من الأمانة، بإعداد تقرير عن الاجتماع المشار إليه في الفقرة 3(د) أعلاه، لكي تنظر فيه الهيئة الفرعية للتنفيذ في دورتها الستين عند تقييمها التقدم المحرز في عملية صياغة وتنفيذ خطط التكيف الوطنية؛

4- *يقرر أيضاً* أن التقييم المشار إليه في الفقرة 2 أعلاه ينبغي أن يأخذ في الاعتبار جميع المبادئ التوجيهية لعملية صياغة وتنفيذ خطط التكيف الوطنية الواردة في الفقرة 3 من المقرر 5/م أ-17؛

5- *يطلب* إلى الهيئات والبرامج المنشأة بموجب الاتفاقية أن تواصل تقديم معلومات عن أنشطتها ذات الصلة بعملية صياغة وتنفيذ خطط التكيف الوطنية كجزء من التقرير المرحلي السنوي عن خطط التكيف الوطنية.

الجلسة العامة 10
11 تشرين الثاني/نوفمبر 2021

المقرر 4/م أ-26
التمويل المناخي الطويل الأجل

إن مؤتمر الأطراف،

إذ يشير إلى المادتين 4 و11 من الاتفاقية،

وإذ يشير أيضاً إلى الفقرات 2 و4 و97 - 101 من المقرر 1/م أ-16، والمقرر 1/م أ-17، والفقرات 126 - 132 من المقرر 2/م أ-17، والمقررات 4/م أ-18، و3/م أ-19، و5/م أ-20، و1/م أ-21، و5/م أ-21، و7/م أ-22، و6/م أ-23، و3/م أ-24، والفقرة 10 من المقرر 11/م أ-25، والفقرة 10 من المقرر 5/م أ ت-2،

1- *يشير* إلى التزام البلدان المتقدمة الأطراف، في سياق إجراءات التخفيف المجدية وشفافية التنفيذ، بهدف التعبئة المشتركة لمبلغ قدره 100 بليون دولار من دولارات الولايات المتحدة (دولار) سنوياً بحلول عام 2020 لتلبية احتياجات البلدان النامية الأطراف، وفقاً للمقرر 1/م أ-16؛

2- *يرحب* بالتعهدات المعلنة مؤخراً لصندوق التكيف (بتقديم ما مجموعه 356 مليون دولار) ولصندوق أقل البلدان نمواً (بتقديم ما مجموعه 605,3 ملايين دولار)؛

3- *يحيط علماً* بالجهود المتواصلة التي تبذلها البلدان المتقدمة الأطراف من أجل تحقيق هدف التعبئة المشتركة لمبلغ قدره 100 بليون دولار سنوياً بحلول عام 2020، في سياق إجراءات التخفيف المجدية وشفافية التنفيذ، وفقاً للمقرر 1/م أ-16؛

4- *يلاحظ بقلق شديد* الفجوة فيما يتعلق بتحقيق هدف البلدان المتقدمة الأطراف بالتعبئة المشتركة لمبلغ قدره 100 بليون دولار سنوياً بحلول عام 2020، لأسباب منها التحديات التي تواجه تعبئة التمويل من مصادر خاصة؛

5- *يلاحظ* أن جزءاً كبيراً من التمويل المناخي المقدم من البلدان المتقدمة الأطراف إلى البلدان النامية الأطراف يتوفر عن طريق المالية العامة، ويحثّ البلدان المتقدمة الأطراف على الاستمرار في زيادة التمويل المناخي بغية تحقيق هدف التعبئة المشتركة لمبلغ قدره 100 بليون دولار سنوياً بحلول عام 2020؛

6- *يعترف* بضرورة دعم البلدان النامية الأطراف في تنفيذ الاتفاقية؛

7- *يشير* إلى أنه وفقاً للفقرة 53 من المقرر 1/م أ-21، تؤكد البلدان المتقدمة مجدداً مواصلة السعي إلى غاية عام 2025 إلى تحقيق هدفها الحالي للتعبئة المشتركة في سياق إجراءات التخفيف المجدية وشفافية التنفيذ؛

8- *يحيط علماً* مع التقدير بالتقرير الأول للجنة الدائمة المعنية بالتمويل عن تحديد احتياجات البلدان النامية الأطراف ذات الصلة بتنفيذ الاتفاقية واتفاق باريس[(1)]، وبالتقييم الرابع (2020) لفترة السنتين والعرض العام لتدفقات التمويل المتعلق بالمناخ[(2)]؛

(1) انظر الوثيقة FCCC/CP/2021/10/Add.2–FCCC/PA/CMA/2021/7/Add.2.

(2) انظر الوثيقة FCCC/CP/2021/10/Add.1–FCCC/PA/CMA/2021/7/Add.1.

9- *يحيط علماً* بالتعهدات المعلنة مؤخراً بزيادة التمويل المناخي، ويُقرّ بأن بعض البلدان المتقدمة الأطراف قد ضاعفت بالفعل تمويلها لإجراءات التكيف، ويطلب إلى سائر البلدان المتقدمة الأطراف أن تعتمد زيادة كبيرة في تمويلها لإجراءات التكيف، بوسائل منها، عند الاقتضاء، النظر في مضاعفة تمويل إجراءات التكيف بغية تحقيق التوازن بين مجالي التخفيف والتكيف؛

10- *يرحب* بالتقدم الذي أحرزته الأطراف في إطار جهودها لتعزيز بيئاتها المواتية المحلية بهدف اجتذاب التمويل المناخي، ويطلب إلى الأطراف أن تواصل تعزيز بيئاتها المواتية وأطرها السياساتية لتيسير تعبئة التمويل المناخي وتوزيعه بفعالية، وفقاً للمقرر 3/م أ-19[(3)]؛

11- *يشدد* على أهمية وجود حيز فعال ومتسق للتمويل المناخي قصد تعظيم فرص الحصول على التمويل المناخي في إطار تلبية احتياجات البلدان النامية الأطراف وأولوياتها؛

12- *يطلب* إلى اللجنة الدائمة المعنية بالتمويل أن تواصل عملها بشأن تعاريف التمويل المناخي، مع مراعاة ورقات المعلومات الواردة من الأطراف في هذا الشأن، من أجل تقديم مدخلات لينظر فيها مؤتمر الأطراف في دورته السابعة والعشرين (تشرين الثاني/نوفمبر 2022)؛

13- *يطلب أيضاً* إلى اللجنة الدائمة المعنية بالتمويل أن تضطلع بمزيد من العمل بشأن تحديد المعلومات المتاحة ذات الصلة بالفقرة 1(ج) من المادة 2 من اتفاق باريس، بما في ذلك الإشارة إلى المادة 9 منه، من أجل تقديم مدخلات لينظر فيها مؤتمر الأطراف في دورته السابعة والعشرين؛

14- *يشير* إلى التقارير المقدمة كل سنتين حتى الآن من البلدان المتقدمة الأطراف بشأن آخر الاستراتيجيات والنُهج المتبعة لزيادة التمويل المناخي في الفترة من عام 2014 إلى عام 2020، وفقاً للفقرة 10 من المقرر 3/م أ-19، ويحيط علماً بتجميعها وتوليفها[(4)]؛

15- *يشير* إلى التقريرين الموجزين عن حلقتي العمل بشأن التمويل المناخي الطويل الأجل، المعقودتين أثناء الدورتين في عامي 2019 و2020[(5)]، ولا سيما المناقشات المتعلقة بالتقدم المحرز في تعبئة التمويل المناخي وزيادته، التي عقدتها رئاسة مؤتمر الأطراف في دورتها السادسة والعشرين، *ويدعو* الأطراف والمؤسسات المعنية إلى النظر في الرسائل الرئيسية الواردة فيها؛

16- *يحيط علماً* مع التقدير بمذكرة رئاسة الدورة الرابعة والعشرين لمؤتمر الأطراف بشأن الحوار الوزاري الرفيع المستوى الثالث الذي يُعقد مرة كل سنتين بشأن التمويل المناخي[(6)]، ولا سيما الرسائل الرئيسية الواردة فيه؛

17- *يرحب* بالمداولات التي جرت في الحوار الوزاري الرفيع المستوى الرابع بشأن التمويل المناخي، ويتطلع إلى الموجز الذي ستعده رئاسة مؤتمر الأطراف في دورته السادسة والعشرين؛

18- *يقرر* اختتام المناقشات المستمرة بشأن التمويل المناخي الطويل الأجل في عام 2027؛

19- *يطلب* إلى اللجنة الدائمة المعنية بالتمويل أن تعد تقريراً في عام 2022 عن التقدم المحرز نحو تحقيق هدف التعبئة المشتركة لمبلغ قدره 100 بليون دولار سنوياً لتلبية احتياجات البلدان النامية في سياق إجراءات التخفيف المجدية وشفافية التنفيذ، مع مراعاة خطة تقديم التمويل المناخي[(7)] والتقارير الأخرى

(3) انظر المقرر 3/م أ-24، الفقرة 7.

(4) FCCC/CP/2019/INF.1.

(5) FCCC/CP/2019/4 و FCCC/CP/2021/6 .

(6) FCCC/CP/2019/7.

(7) متاح في: https://ukcop26.org/wp-content/uploads/2021/10/Climate-Finance-Delivery-Plan-1.pdf.

ذات الصلة، لكي ينظر فيه مؤتمر الأطراف في دورته السابعة والعشرين، وأن تُواصل الإسهام في تقييم تحقيق الهدف في سياق إعداد تقييمها لفترة السنتين وعرضها العام لتدفقات التمويل المتعلق بالمناخ؛

20- *يقرر* عقد الحوارات الوزارية الرفيعة المستوى التي تُعقد مرة كل سنتين بشأن التمويل المناخي في الأعوام 2022 و2024 و2026، ويطلب إلى رئاسة مؤتمر الأطراف وضع موجزات لمداولات الحوارات لكي ينظر فيها مؤتمر الأطراف في الأعوام التي تليها؛

21- *يدعو* رئاسة الدورة السابعة والعشرين لمؤتمر الأطراف إلى تنظيم الحوار الوزاري الرفيع المستوى بشأن التمويل المناخي في عام 2022 حول التقدم المحرز باتجاه هدف التعبئة المشتركة لمبلغ قدره 100 بليون دولار سنوياً بحلول عام 2020، وتحقيق هذا الهدف؛

22- *يكرر* تأكيد أن الأمانة ستواصل، بالتعاون مع الكيانات التشغيلية التابعة للآلية المالية، ووكالات الأمم المتحدة والقنوات الثنائية والإقليمية والقنوات الأخرى المتعددة الأطراف، استكشاف سبل ووسائل مساعدة البلدان النامية الأطراف في تقييم احتياجاتها وأولوياتها، بطريقة قطرية التوجيه، بما في ذلك احتياجاتها في مجال التكنولوجيا وبناء القدرات، وفي ترجمة احتياجات التمويل المناخي إلى إجراءات[8]؛

23- *يحيط علماً* بالآثار التقديرية المترتبة في الميزانية على الأنشطة التي ستضطلع بها الأمانة، المشار إليها في الفقرتين 20 و22 أعلاه؛

24- *يطلب* اتخاذ الإجراءات التي عُهد بها إلى الأمانة في هذا المقرر رهناً بتوافر الموارد المالية.

الجلسة العامة 12
13 تشرين الثاني/نوفمبر 2021

(8) انظر المقرر 6/م أ-23، الفقرة 10.

المقرر 5/م أ-26
المسائل المتعلقة باللجنة الدائمة المعنية بالتمويل

إن مؤتمر الأطراف،

إذ يذكّر بالمادتين 4 و11 من الاتفاقية،

وإذ يذكر أيضاً بالمقررين 12/م أ-2، و12/م أ-3، والفقرة 112 من المقرر 1/م أ-16، والفقرتين 120-121 من المقرر 2/م أ-17، وبالمقررات 5/م أ-18، و5/م أ-19، و7/م أ-19، و6/م أ-20، و6/م أ-21، و8/م أ-22، و7/م أ-23، و8/م أ-23، و4/م أ-24، و11/م أ-25، و5/م أ ت-2،

وإذ يحيط علماً بالمقرر 10/م أ ت-3،

1- يرحب بتقريري اللجنة الدائمة المعنية بالتمويل لعامي 2020 و2021[(1)]؛

I- التقييم الرابع (2020) لفترة السنتين والعرض العام لتدفقات التمويل المتعلق بالمناخ

2- *يرحب* بالتقييم الرابع (2020) لفترة السنتين والعرض العام لتدفقات التمويل المتعلق بالمناخ اللذين أنجزتهما اللجنة الدائمة المعنية بالتمويل[(2)]، وبخاصة الموجز[(3)]، *ويؤيد* الاستنتاجات الرئيسية كما وردت في المرفق الأول؛

3- *يلاحظ* أن تدفقات التمويل المناخي العالمي كانت أعلى بنسبة 16 في المائة في 2017-2018 مقارنة بتدفقات 2015-2016، وبلغت في المتوسط السنوي 775 بليون دولار من دولارات الولايات المتحدة الأمريكية (دولار)؛ ويمثل المتوسط السنوي للدعم المالي العام المتعلق بالفترة 2017-2018 الذي أبلغت عنه الأطراف المدرجة في المرفق الثاني للاتفاقية في تقاريرها لفترة السنتين[(4)] (48,7 بليون دولار) زيادة بنسبة 2,7 في المائة مقارنة بالمتوسط السنوي المبلّغ عنه للفترة 2015-2016؛ ويمثل المتوسط السنوي للتمويل المناخي المقدم من موارد مصارف التنمية المتعددة الأطراف إلى البلدان النامية والاقتصادات الناشئة (36,6 بليون دولار) زيادة بنسبة 50 في المائة منذ 2015-2016؛ ووافقت صناديق الاتفاقية الإطارية وصناديق المناخ المتعددة الأطراف على تخصيص 2,2 بليون دولار و3,1 بليون دولار لمشاريع التمويل المناخي في عامي 2017 و2018 على التوالي؛

4- *يرحب* بتحسن مستوى تفصيل البيانات في التقييم الرابع (2020) لفترة السنتين والعرض العام لتدفقات التمويل المتعلق بالمناخ *ويشجع* البلدان المتقدمة الأطراف ومقدمي التمويل المناخي، فضلاً عن المؤسسات المتعددة الأطراف والمؤسسات المالية ومقدمي التمويل الخاص والمؤسسات الأخرى ذات الصلة، على مواصلة تعزيز توافر البيانات المفصلة على المستوى القطري بشأن تمويل التخفيف والتكيف؛

5- *يدعو* البلدان المتقدمة الأطراف وغيرها من مقدمي التمويل المناخي إلى مواصلة تعزيز تنسيق منهجيات تتبع التمويل المناخي المقدم والمعبأ والإبلاغ عنه؛

---

(1) FCCC/CP/2020/4-FCCC/PA/CMA/2020/3 و FCCC/CP/2021/10-FCCC/PA/CMA/2021/7 .

(2) اللجنة الدائمة المعنية بالتمويل. 2021. *التقييم الرابع (2020) لفترة السنتين والعرض العام لتدفقات التمويل المتعلق بالمناخ*. بون: الاتفاقية الإطارية. متاح في: https://unfccc.int/sites/default/files/resource/54307_1_%20-%20UNFCCC%20BA%202020%20-%20Report%20-%20V4.pdf.

(3) FCCC/CP/2021/10/Add.1-FCCC/PA/CMA/2021/7/Add.1.

(4) التقارير المقدمة حتى تشرين الأول/أكتوبر 2020.

6- *يسلم* بعدم وجود تعريف للتمويل المناخي متفق عليه على الصعيد المتعدد الأطراف، ويلاحظ التقارير الواردة استجابة للمقررين 11/م أ-25 و5/م أ ت-2، التي أبرزت أن بعض الأطراف لاحظت كيف يؤثر عدم وجود تعريف مشترك في القدرة على تتبع وتقييم التمويل المناخي، في حين ذكرت أطراف أخرى أن التعريف الواحد لن يكون مفيداً، ويلاحظ أيضاً أن التعاريف الإجرائية المستخدمة تعكس عموماً فهماً مشتركاً لما يعتبر تمويلاً للتخفيف والتكيف؛

7- *يطلب* إلى اللجنة الدائمة المعنية بالتمويل أن تواصل عملها بشأن تعاريف التمويل المناخي، مع مراعاة ورقات المعلومات الواردة من الأطراف في هذا الشأن، من أجل تقديم مدخلات لينظر فيها مؤتمر الأطراف في دورته السابعة والعشرين (تشرين الثاني/نوفمبر 2022)؛

8- *يدعو* كيانات تشغيل الآلية المالية وغيرها من المؤسسات التي تقدم التمويل المناخي إلى النظر في التعاريف الإجرائية للتمويل المناخي التي وضعتها اللجنة الدائمة المعنية بالتمويل بغية ضمان أن يلبي التمويل المقدم احتياجات البلدان النامية الأطراف، مع احترام سياساتها القائمة؛

9- *يرحب* بجرد المعلومات ذات الصلة بالفقرة 1(ج) من المادة 2 من اتفاق باريس في التقييم الرابع (2020) لفترة السنتين والعرض العام لتدفقات التمويل المتعلق بالمناخ، ويحيط علماً بنتائج التقرير الرئيسية، بما في ذلك أن المصارف التي تمثل قيمة أصولها أكثر من 37 تريليون دولار والمستثمرين المؤسسيين الذين تمثل قيمة أصولهم 6,6 تريليونات دولار قد تعهدوا بمواءمة قروضهم واستثماراتهم مع هدف بلوغ صافي انبعاثات صفري بحلول عام 2050؛

10- *يشجع* الأطراف على ضمان إدماج التمويل الانتقالي العادل في النهُج التي تكفل مواءمة العمل المناخي مع أهداف اتفاق باريس؛

II- التقرير الأول بشأن تحديد احتياجات البلدان النامية الأطراف فيما يتعلق بتنفيذ الاتفاقية واتفاق باريس

11- *يرحب* بالتقرير الأول بشأن تحديد احتياجات البلدان الأطراف النامية فيما يتعلق بتنفيذ الاتفاقية واتفاق باريس[5] الذي أعدته اللجنة الدائمة المعنية بالتمويل، لا سيما الموجز التنفيذي[6]، *ويقر* الاستنتاجات والتوصيات الرئيسية الواردة في المرفق الثاني؛

12- *يلاحظ* أن المساهمات المحددة وطنياً المتعلقة بـ 153 طرفاً شملت احتياجات بلغت 4 274 احتياجاً، واندرج 1 782 من الاحتياجات المحسوبة التكاليف ضمن 78 مساهمة محددة وطنياً، وبلغت تكلفتها التراكمية ما بين 5,8 و5,9 تريليونات دولار حتى عام 2030، ويلاحظ أنه على الرغم من أن البلدان النامية الأطراف حددت احتياجات تكيف أكثر من احتياجات التخفيف، فقد كانت التكاليف المحسوبة لاحتياجات التخفيف أكبر، الأمر الذي قد لا يعني أن كفة احتياجات التخفيف هي الراجحة بل أن هناك نقصاً في البيانات المتاحة والأدوات والقدرات اللازمة لتقييم احتياجات التكيف؛

13- *يلاحظ أيضاً* أن التقرير الأول بشأن تحديد احتياجات البلدان النامية الأطراف فيما يتعلق بتنفيذ الاتفاقية واتفاق باريس هو الأول من نوعه، وأن ثمة جوانب مهمة تحتاج إلى مزيد من التطوير؛

(5) اللجنة الدائمة المعنية بالتمويل. 2021. *التقرير الأول بشأن تحديد احتياجات البلدان النامية الأطراف فيما يتعلق بتنفيذ الاتفاقية واتفاق باريس*. بون: الاتفاقية الإطارية. متاح في: https://unfccc.int/topics/climate-finance/workstreams/determination-of-the-needs-of-developing-country-parties/first-report-on-the-determination-of-the-needs-of-developing-country-parties-related-to-implementing.

(6) FCCC/CP/2021/10/Add.2–FCCC/PA/CMA/2021/7/Add.2.

14- *يلاحظ كذلك* أن التقرير الأول بشأن تحديد احتياجات البلدان النامية الأطراف فيما يتعلق بتنفيذ الاتفاقية واتفاق باريس لا يغطي بالكامل الاحتياجات والتكاليف المتعلقة بالبلدان النامية وجميع المناطق نتيجة محدودية المعلومات المتاحة، *ويقر* بأن الدعم المالي والتقني سيعزز قدرات البلدان النامية على تحديث الإبلاغ عن المعلومات والبيانات النوعية والكمية المتعلقة باحتياجاتها؛

15- *يعرب عن قلقه* لأن التقرير الأول بشأن تحديد احتياجات البلدان النامية الأطراف فيما يتعلق بتنفيذ الاتفاقية واتفاق باريس لا يتضمن بيانات مصنفة عن الدول الجزرية الصغيرة النامية؛

16- *يشدد* على وجود صعوبة خاصة ترتبط باستخلاص تقديرات تكاليف التكيف وتحسين تلبية احتياجات القدرة على التحمل، كما ترتبط، في هذا السياق، باستخلاص تقديرات التكاليف المتعلقة باحتياجات تجنب الخسائر والأضرار والتقليل منها إلى أدنى حد والتصدي لها؛

17- *يشجع* البلدان النامية الأطراف على أن تراعي في سياق تقدير التكاليف وتحديد الاحتياجات الأفكار المتعلقة بالمنهجيات المحددة في التقرير الأول بشأن تحديد احتياجات البلدان النامية الأطراف فيما يتعلق بتنفيذ الاتفاقية واتفاق باريس؛

18- *يدعو* كيانات تشغيل الآلية المالية، ووكالات الأمم المتحدة، والمؤسسات المالية المتعددة الأطراف والثنائية، وغيرها من المؤسسات ذات الصلة إلى الاستفادة من المعلومات الواردة في التقرير الأول بشأن تحديد احتياجات البلدان النامية الأطراف فيما يتعلق بتنفيذ الاتفاقية واتفاق باريس عند دعم البلدان النامية الأطراف في تحديد الاحتياجات وتقدير تكاليفها؛

19- *يطلب* إلى اللجنة الدائمة المعنية بالتمويل، في سياق إعداد تقاريرها المقبلة عن تحديد احتياجات البلدان النامية الأطراف فيما يتعلق بتنفيذ الاتفاقية واتفاق باريس، أن تحافظ على تواصلها مع البلدان النامية الأطراف وأصحاب المصلحة المعنيين في البلدان النامية عندما تكون بصدد توليد البيانات والمعلومات المتعلقة بالاحتياجات؛

III- تقرير اللجنة الدائمة المعنية بالتمويل

20- *يعرب* عن تقديره لحكومات بلجيكا والنرويج واليابان وللمفوضية الأوروبية على مساهماتها المالية في دعم عمل اللجنة الدائمة المعنية بالتمويل؛

21- *يقر* خطة عمل اللجنة الدائمة المعنية بالتمويل لعام 2022[(7)] *ويشدد* على أهمية تركيز اللجنة الدائمة المعنية بالتمويل عملها في عام 2022 بما يتوافق مع ولاياتها الحالية؛

22- *يقر* الخطوط العريضة للتقرير التقني للجنة الدائمة المعنية بالتمويل المتعلق بالتقييم الخامس لفترة السنتين والعرض العام لتدفقات التمويل، *ويشدد* على أن يواصل هذا التقرير الإسهام في تقييم تحقيق هدف تعبئة 100 بليون دولار سنوياً بحلول عام 2020 في سياق إجراءات التخفيف المجدية وشفافية التنفيذ، وفقاً للمقرر 1/م أ-16[(8)]؛

23- *يلاحظ* التقرير الموجز الرفيع المستوى للجزء الأول من منتدى 2021 للجنة الدائمة المعنية بالتمويل بشأن تمويل الحلول القائمة على الطبيعة، الذي نُظِّم وفق صيغة حضور هجينة يومي 15 و16 تشرين الأول/أكتوبر 2021، *ويطلب* إلى اللجنة الدائمة المعنية بالتمويل تنظيم الجزء الثاني من المنتدى في عام 2022، رهناً باعتبارات الصحة والسلامة المرتبطة بجائحة مرض فيروس كورونا 2019؛

(7) FCCC/CP/2021/10–FCCC/PA/CMA/2021/7، المرفق الثاني.

(8) FCCC/CP/2021/10/Add.5–FCCC/PA/CMA/2021/7/Add.5.

24- *يلاحظ* أن اللجنة الدائمة المعنية بالتمويل لم تتمكن من تقديم مشروع إرشادات كيانات تشغيل الآلية المالية وأنها لم تتفق على توصيات التقييم الرابع (2020) لفترة السنتين والعرض العام لتدفقات التمويل المتعلق بالمناخ، *ويطلب* في هذا الصدد إلى اللجنة تحسين طرائق عملها؛

25- *يلاحظ بتقدير* الجهود التي تبذلها اللجنة الدائمة المعنية بالتمويل في سبيل تعزيز مشاركة أصحاب المصلحة في سياق خطة عملها؛

26- *يشجع* اللجنة الدائمة المعنية بالتمويل على مواصلة تعزيز جهودها في سبيل ضمان مراعاة المنظور الجنساني في تنفيذ خطة عملها؛

27- *يطلب* إلى اللجنة الدائمة المعنية بالتمويل أن تقدم إلى مؤتمر الأطراف في دورته السابعة والعشرين تقريراً عن التقدم المحرز في تنفيذ خطة عملها لعام 2022؛

28- *يطلب أيضاً* إلى اللجنة الدائمة المعنية بالتمويل أن تنظر في الإرشادات المقدمة إليها في المقررات الأخرى ذات الصلة الصادرة عن مؤتمر الأطراف.

Annex I*

Summary by the Standing Committee on Finance of the fourth (2020) Biennial Assessment and Overview of Climate Finance Flows

[English only]

I. Context and mandates

1. The SCF assists the COP in exercising its functions with respect to the Financial Mechanism of the Convention, including in terms of measurement, reporting and verification of support provided to developing country Parties, through activities such as the BA. The SCF also serves the Paris Agreement in line with its functions and responsibilities established under the COP, including the BA.[1]

2. Since the first BA in 2014, the preparation of subsequent BAs has been guided by mandates from the COP and the CMA to the SCF.[2]

3. **The fourth (2020) BA presents an updated overview and trends in climate finance flows up until 2018 and assesses their implications for international efforts to address climate change**. The fourth BA includes an overview of climate finance flows from developed to developing countries,[3] and available information on domestic climate finance, cooperation among developing countries and other climate-related flows that constitute global climate finance. It assesses the key features of climate finance flows, including their composition and purposes, and explores insights into their effectiveness, access to finance, country ownership, and alignment with the needs and priorities of beneficiaries, as well as their magnitude in the context of broader flows. In addition, it provides information on recent developments on methodological issues related to the tracking of climate finance at the international and domestic level, operational definitions of climate finance in use and new indicators for measuring the impact of climate finance.

4. **The fourth (2020) BA includes mapping of information relevant to the long-term goal outlined in Article 2, paragraph 1(c), of the Paris Agreement on making finance flows consistent with a pathway towards low GHG emission and climate-resilient development**. The fourth BA provides the first mapping exercise, to be conducted every four years, to identify the latest actions and activities of different actors related to making finance flows consistent with low GHG emission and climate-resilient development pathways, including national Governments, development finance institutions, central banks and regulators, multilateral finance institutions, and climate funds, as well as private sector actors such as corporations, banks and investors. Information produced by United Nations entities and initiatives, and under other multilateral processes, as well as the perspective of civil society organizations and the academic community, was also explored. Emerging methodologies, indicators and data sets to support tracking the consistency of finance flows are also discussed in respective chapters of the technical report (see para. 5 below).

5. The fourth BA comprises this summary, prepared by the SCF, and a technical report, prepared by experts under the guidance of the SCF drawing on information and data from a

* For a list of acronyms and abbreviations, see document FCCC/CP/2021/10/Add.1−FCCC/PA/CMA/2021/7/Add.1.

[1] Decisions 2/CP.17, para. 121(f); and 1/CP.21, para. 63.

[2] Decisions 1/CP.18, para. 71; 5/CP.18, para. 11; 3/CP.19, para. 11; 8/CP.22, annex, para. 37(f); 4/CP.24, paras. 4, 5, and 10; and 19/CMA.1, para. 36(d).

[3] For the purpose of the overview of climate finance in the BA, various data sources are used to illustrate flows from developed to developing countries, without prejudice to the meaning of those terms in the context of the Convention and the Paris Agreement, including but not limited to Annex II/Annex I Parties, non-Annex I Parties and MDBs; OECD members and non-OECD members; OECD DAC members and countries eligible for OECD DAC official development assistance; and other relevant classifications.

range of sources. It was subject to extensive stakeholder input and expert review, but remains a product of the external experts.

II. Challenges and limitations

6. The fourth BA provides an updated overview of climate finance flows in 2017–2018, along with data on trends in 2011–2016 compiled from previous BA reports where applicable. Due diligence has been undertaken to use the best information available from the most credible sources. In compiling estimates, efforts have been made to ensure that they are based on activities in line with the convergence of operational definitions of climate finance identified in the first BA and to avoid double counting by focusing on primary finance, which is finance for a new physical item or activity. Challenges were nevertheless encountered in collecting, aggregating and analysing information from diverse sources.

7. **Data uncertainty**: Most of the uncertainties associated with each source of data which have different underlying causes identified in the previous BAs persist, although there have been some improvements. Uncertainties relating to the data on domestic public investments result from the lack of geographical coverage and differences in the way tracking methods are applied, as well as significant changes in the methods used for estimating investment in energy efficiency and sustainable transport over time. Uncertainties also arise from the lack of transparency of data for determining private climate finance; the methods used for estimating adaptation finance; differences in the assumptions used in underlying formulas for attributing finance from MDBs to developed countries; the classification of sustainable or green finance; and the incomplete data on non-concessional finance flows.

8. **Data gaps**: Significant gaps in the coverage of sectors and sources of climate finance remain, particularly with regard to private investment, and adaptation and resilience. While estimates of incremental investment in energy efficiency have improved, understanding of the public and private sources of finance and the financial instruments used remains inadequate. For data on sustainable transport, efforts have been made to improve coverage of public and private investment in electric vehicles and charging infrastructure. However, high-quality data on private investments in sustainable agriculture, forestry and land use, water, waste, and adaptation and resilience are particularly lacking. Specifically, adaptation finance estimates, which are context-specific and incremental, are difficult to compare with mitigation finance estimates, and more work is needed on estimating climate-resilient investments.

9. In relation to mapping information relevant to Article 2, paragraph 1(c), of the Paris Agreement, the lack of a common interpretation of or guidelines on what information qualifies as relevant presents a challenge in adequately capturing the scope and depth of related action. For the fourth BA an actor-specific mapping approach was adopted, as opposed to focusing on particular financial instruments, asset classes, or categories of action, in order to capture what financial sector actors consider to be relevant information on activities to be consistent with or align with the goals of the Paris Agreement. Such mapping may be non-exhaustive and limited in terms of representation across geographic areas and sectors. It may also obscure the role of actors that work across multiple categories. Given that a significant amount of information considered relevant is to be derived from multiple-member initiatives and coalitions, due to potential benefits of network effects, focusing on these groups may limit the mapping of information from individual cases that may be considered best practice or leading examples. Furthermore, there is a limited track record and limited in-depth information related to implementing activities consistent with or that align with the Paris Agreement that might enable a thorough assessment of their effectiveness, and therefore their relevance, in achieving the goal outlined in Article 2, paragraph 1(c).

10. The limitations outlined above need to be taken into consideration when deriving conclusions and policy implications from the fourth BA. The SCF will continue to contribute, through its activities, to the progressive improvement of the measurement, reporting and verification of climate finance in future BAs, to help address these challenges.

III. Key findings

A. Methodological issues related to transparency of climate finance

11. **Improvements in the consistency of reporting on climate finance under the Convention are observed**. Progress regarding the consistency of climate finance reporting was observed in the BR4 common tabular format submissions from Annex II Parties and the provision of qualitative information in the documentation boxes of those tables or in the BRs. One improvement relates to the reporting by type of support, with Parties reporting only on mitigation, adaptation and cross-cutting categories, without including other types of support. Nevertheless, improvements in aggregating geographic or sector-based information remains limited owing to differences in the approaches used by Parties and the functionality of the reporting system to allow differences in reporting. Several Parties referred to ongoing work to resolve challenges related to reporting on private finance mobilized by public interventions.

12. Data coverage and granularity of reporting on climate finance received in the BURs of non-Annex I Parties has improved since the previous BA. Nineteen Parties have submitted a BUR for the first time since the previous BA, in addition to a further 27 Parties submitting second or third BURs. The proportion of BURs that include information on finance received rose from approximately 60 per cent in 2014 to over 90 per cent in 2019–2020. A total of 41 Parties have provided quantitative information on climate finance received at the project or activity level in tabular format. Many differences remain in the approaches Parties used for reporting, including time periods of reported data and information on types of support, sectors and financial instruments. Several Parties included additional information in their second and third BURs on whether a project is linked to capacity-building, technology development and transfer, or technical assistance.

13. **Availability of domestic public climate finance data is increasing, with more countries establishing climate budget tagging systems**. Notable improvements were observed in the tracking of domestic climate-related public or private finance flows, with the issuance of green sovereign bonds incentivizing the establishment of regular tracking systems in both developed and developing countries, building on previous work through CPEIRs. Thirteen countries have established tracking systems for national budgets, with a further five countries developing tracking methodologies. In total, estimates of domestic public expenditures on climate change in 2017–2018 amount to approximately USD 86.6 billion (see chap. III.B below).

14. **Operational definitions of climate finance in use generally reflect a common understanding of what is considered mitigation or adaptation finance, but differ on the details of sector-specific activities, certain financial instruments and approaches to public and private finance flows**. Operational definitions of climate finance in use have evolved over time. The MDB list of activities eligible for classification as mitigation finance includes charging stations for electric vehicles and hydrogen or biofuel fuelling since 2017 and resource efficiency in aquaculture since 2018, while OECD DAC integrated adjustments to adaptation finance eligibility criteria in 2016 to harmonize with a stepwise approach developed by MDBs.

15. The lists of climate mitigation activities developed by MDBs have served in part to inform green or climate-aligned taxonomies in recent years to support the development of the green bond market and/or regulatory efforts in the field of sustainable finance to combat greenwashing and promote the standardization of financial products. Approaches to defining mitigation and adaptation activities are broadly consistent across various international organizations and regulatory initiatives, although inclusion and exclusion lists and approaches to the criteria used to define such activities can vary.

16. Parties' submissions on operational definitions of climate finance in use highlighted a range of views on the need for, and on the form and scope of, a common definition of climate finance. Some Parties noted that a single definition would not be useful, or should be broad enough to cater for the dynamic and evolving nature of climate finance due to a variety of factors, including NDCs and implementation of the enhanced transparency framework

over time, ways of tracking progress related to Article 2, paragraph 1(c), of the Paris Agreement, and changes in methodologies and definitions for mitigation and adaptation due to data availability or improvements in processes and knowledge.

17. Some Parties pointed to the use of a classification system or taxonomy rather than a single definition and referred to the development of taxonomies or classifications outside the UNFCCC process or within national sustainable finance frameworks.

18. Other Parties noted how the lack of a common definition affects the ability to track and assess the fulfilment of the obligations of Annex II Parties under the Convention and those of developed country Parties under the Paris Agreement. A common definition could support the preparation of the BA and the overall transparency and effectiveness of the UNFCCC process by highlighting the link between the level of action of developing countries and the level of support provided and, ultimately, the achievement of the objectives of the Convention and the Paris Agreement. In this context, two submissions included a proposal for an operational definition of climate finance, while other submissions included a proposal for an operational approach to achieving greater convergence among definitions over time, based either on common principles or responses to a common set of questions to provide granular information.

19. **More methodologies on measuring outcomes of financing for climate resilience have emerged in recent years**. Many multilateral institutions are in the process of developing or have already developed frameworks for measuring impacts, with an increasing focus on adaptation and resilience, such as the Resilience Rating System by the World Bank Group and the Climate Resilience Metrics Framework by MDBs and IDFC. Although approaches to measuring impacts of climate finance vary, most multilateral institutions, as well as bilateral contributors, use a similar set of mitigation and adaptation indicators.

20. **There are four common decision points identified in emerging methodologies and metrics in use for tracking consistency with low GHG emission and climate-resilient development pathways**. As with tracking climate finance, emerging methodologies relevant to tracking consistency with the long-term goal under Article 2, paragraph 1(c), of the Paris Agreement also need to overcome issues related to definitions, the scope or boundary of tracking, data availability and comparability.

21. Methods differ as to the type of finance flows, stocks and services tracked (primary or secondary markets) and the ways of measuring consistency (e.g. on the basis of GHG emissions, emissions intensity metrics or technology choices). However, the four common decision points are:

(a) Identifying a given pathway to low GHG emission and climate-resilient development against which the consistency of actions will be measured. Different pathways may be chosen relative to their consistency with low GHG emission development and mitigation goals, and to their consistency with climate-resilient development and adaptation or resilience goals. Pathways may result in compatible activity lists or performance metrics against which to measure action. In addition, the timescale used to measure consistency is important. This could be, for example, within 5 or 10 years, or by a given year, such as 2050;

(b) Reviewing the activities and actions to be tracked (e.g. investments, economic activities such as production and sales or purchasing of goods and services, policymaking, legislation and voluntary standards) that the stakeholder undertakes, which is relevant to whether the pathway will be achieved;

(c) Understanding which finance flows that go towards realizing the activities and actions should be tracked by the stakeholder;

(d) Identifying which key metrics to use to assess whether finance flows and related processes result in activities and actions that are consistent with the given pathway identified during the review.

B. Overview of climate finance flows in 2017–2018

22. **Global climate finance flows were 16 per cent higher in 2017–2018 than in 2015–2016, reaching an annual average of USD 775 billion and achieving significantly higher results, particularly in renewable energies**. High-bound climate finance estimates increased from USD 692 billion in 2016 to USD 804 billion in 2017 and USD 746 billion in 2018, for an annual average of USD 775 billion in 2017–2018. The growth in 2017 was driven largely by an increase in new private investment in renewable energy as a result of decreasing technology costs, while the decline in 2018 was due primarily to a slowdown in wind and solar investment in major markets. Figure 1 provides a breakdown of global climate finance flows in 2015–2018 by sector, and figure 2 provides an overview of global climate finance and finance flows in 2017–2018 from developed to developing countries.

Figure 1
Global climate finance flows in 2015–2018
(Billions of United States dollars)

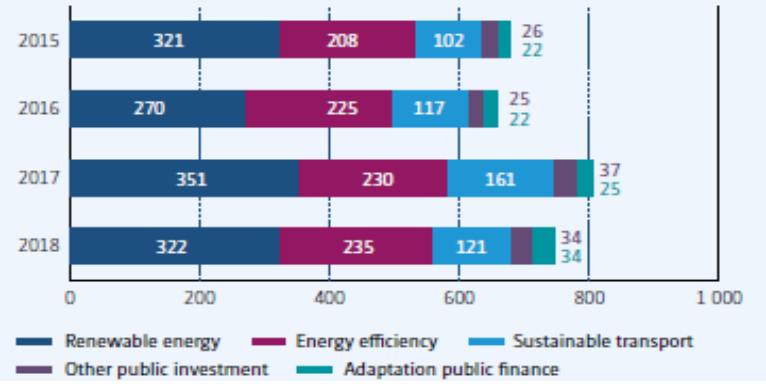

23. **Continued decreases in renewable energy technology costs mean new investment goes further**. Renewable energy technology costs continued to decline in 2017–2018 compared with those in 2015–2016, with a 29 per cent decrease for solar photovoltaics, an 18 per cent decrease for offshore wind and a 10 per cent decrease for onshore wind, emphasizing how greater impacts are achieved for each new dollar of investment. In 2018, 100 per cent more renewable energy capacity was commissioned than in 2012 with only a 22 per cent increase in investment.

24. For the fourth BA, several new data sources have been used to track climate finance in areas that were not previously included, such as electric vehicle charging infrastructure, transport, water, waste and municipal investments. Where possible, the data have been integrated in the time series retroactively to allow for trend comparisons.

25. **Climate finance from developed to developing countries increased through various channels**. Total public financial support reported by Annex II Parties in their BRs submitted (as at October 2020) amounted to USD 45.4 billion in 2017 and USD 51.8 billion in 2018. The annual average (USD 48.7 billion) represents an increase of 2.7 per cent from the annual average reported for 2015–2016. Climate-specific financial support, which accounts for up to three fourths of the financial support reported in the BRs, increased by 13 per cent on a comparable basis to an annual average of USD 36.3 billion. Most climate-specific financial support was reported through bilateral, regional and other channels, with USD 28.1 billion in 2017 and USD 31.8 billion in 2018.

26. Mitigation finance constitutes the largest share of climate-specific financial support through bilateral channels at 64 per cent. However, the share of adaptation finance increased from 15 per cent in 2015–2016 to 21 per cent in 2017–2018 as it grew at a higher rate than mitigation finance.

27. UNFCCC funds and multilateral climate funds approved USD 2.2 billion and USD 3.1 billion for climate finance projects in 2017 and 2018, respectively. The annual average for 2017–2018 (USD 2.7 billion) represents an increase of approximately 39 per cent compared with those in 2015–2016, owing primarily to increases in project approvals by the

GCF Board and the GEF Council. In terms of inflows to the operating entities of the Financial Mechanism, the seventh replenishment of the GEF resulted in USD 4.1 billion in pledges and USD 802 million allocated to the climate change focal area, compared with USD 4.4 billion in total pledges and USD 1.26 billion allocated to the climate change focal area in the sixth replenishment. The first replenishment of the GCF pledging conference in 2019 amounted to USD 9.8 billion, compared with USD 10.2 billion from the initial resource mobilization pledging conference in 2014.

Figure 2
Climate finance flows in 2017–2018
(Billions of United States dollars, annualized)

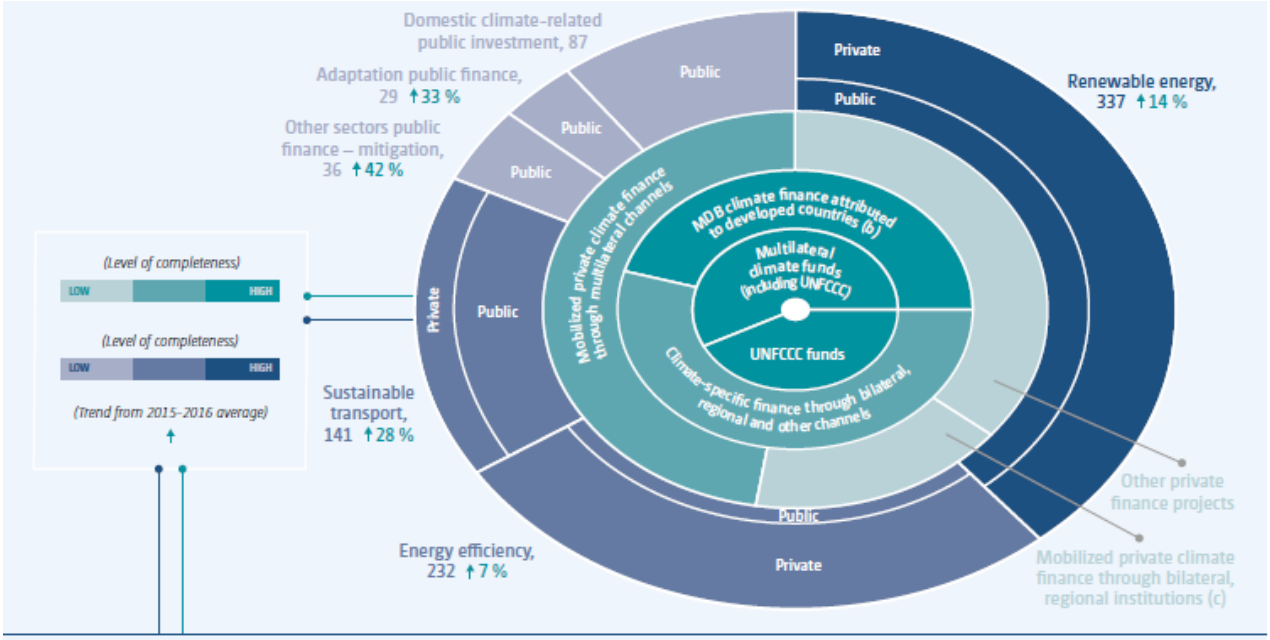

		2017	2018	Sources of data and relevant section of technical report
Global total flows	Renewable energy	351.4	322.4	Section 2.2.2 CPI 2020 based on multiple sources
	Public	66.5	51.4	
	Private	284.9	271.0	
	Energy efficiency	229.9	234.6	Section 2.2.3 IEA Energy Efficiency Market Reports/CPI
	Public	35.7	32.3	
	Private (a)	194.2	202.3	
	Sustainable transport	160.5	120.5	Section 2.2.4 IEA World Energy Investment Reports/ CPI 2020 based on multiple sources
	Public	118.1	70.9	
	Private	42.4	49.7	
	Other sectors public finance – mitigation	37.4	34.4	Section 2.2.5 (see notes) CPI 2020 based on multiple sources
	Adaptation public finance	24.7	34.1	Section 2.2.6 CPI 2020 based on multiple sources
	Domestic climate-relate public investment	86.7	86.7	Section 2.3 BURs, CPEIRs, I4CE, IDB, UNDP, various government reports
Flows to non-Annex I Parties	UNFCCC funds	1.5	2.4	Section 2.5.2 Fund financial reports, CFU
	Multilateral climate funds (including UNFCCC)	2.2	3.1	
	Climate-specific finance through bilateral, regional and other channels	28.1	31.8	Section 2.5.1 Annex II Party BRs
	MDB climate finance attributed to developed countries (b)	24.1	25.8	Section 2.5.2 OECD 2020a
	Mobilized private climate finance through multilateral channels	10.8	10.8	Section 2.5.4 OECD 2020a
	Mobilized private climate finance through bilateral, regional institutions (c)	3.7	3.8	
	Other private finance projects	5.3	11.0	Section 2.5.4 CPI 2020 based on multiple sources

Notes: (1) Value discounts transport energy efficiency estimates by 8.5 per cent to account for overlap with electric vehicle estimates, same as in previous years. (2) From Annex II to non-Annex I Parties. Values derived from calculating attributed shares of Annex II Parties per MDB multiplied by the climate finance provided to non-Annex I Parties from MDBs' own resources. (3) Estimates include private finance mobilized through public interventions from developed countries.

28. MDBs provided USD 34 billion and USD 42 billion in climate finance from their own resources to developing and emerging economies in 2017 and 2018, respectively. The annual

average (USD 36.6 billion) represents a 50 per cent increase since 2015–2016. The attribution of these flows to developed countries is calculated at between USD 23.3 billion to USD 24.1 billion in 2017 and USD 25.8 billion to 28.0 billion in 2018.

29. The uncertainty of the data on the geographic sources and destinations of private finance flows to developing countries remains significant. OECD estimates that private climate finance mobilized by developed countries through bilateral and multilateral channels amounted to USD 14.5 billion in 2017 and USD 14.6 billion in 2018.

30. Information on the recipients of climate finance remains limited. The increase in BUR submissions from non-Annex I Parties has resulted in a greater amount of information on finance received than for previous BAs. However, time lags in data availability for reporting make it difficult to provide updated or complete information on finance received in 2017–2018. Of the 63 Parties that had submitted BURs as at December 2020, 28 included some information on climate finance received in 2017 or 2018. In total, USD 7.8 billion was reported as received for projects starting in 2017 and USD 2 billion for projects starting in 2018. A total of 23 Annex II Parties included information on recipients of finance at either the country or project level in their BR4s.

31. **South–South climate finance flows have increased, but data availability and coverage remain limited**. While data availability and coverage of climate finance flows between developing countries remain limited, it is a growing area of global climate finance flows. Several countries voluntarily report to standardized reporting systems such as OECD DAC. Up to 20 development finance institutions that are IDFC members are based in non-OECD countries, and MDBs led by developing countries such as the Asian Infrastructure Development Bank and the New Development Bank continue to increase finance flows. Estimates of South–South climate finance flows amounted to USD 17.8 billion to USD 18.0 billion in 2017 and USD 18.0 billion to USD 18.2 billion in 2018.

C. Assessment of climate finance flows

32. Trends in public concessional climate finance, including bilateral flows, multilateral climate funds and funds from MDBs, point to increasing flows towards developing countries from multilateral sources, while bilateral climate finance flows have stagnated.

33. **Support for mitigation remains greater than support for adaptation**. Adaptation finance has remained at between 20 and 25 per cent of committed concessional finance across all sources (noting measurement differences), showing little movement since the previous BA (see the table below). However, the continued rise in public climate finance flows contributing towards both adaptation and mitigation complicates this assessment. The rise is most obvious in flows from multilateral climate funds and through bilateral channels. While the GCF allocates climate finance for projects in this cross-cutting category to adaptation or mitigation, not all institutions do so in their programming or reporting. This makes it more difficult to track progress in scaling up adaptation finance and ultimately achieving balance between finance for adaptation and mitigation objectives.

34. **Grants continue to be a key instrument for adaptation finance**. In 2017–2018 grants accounted for 64 and 94 per cent of the face value of bilateral adaptation finance reported to OECD and of adaptation finance from multilateral climate funds, respectively (see the table below). During the same period, 9 per cent of adaptation finance flowing through MDBs was grant-based. These figures indicate no change since 2015–2016. Mitigation finance remains less concessional in nature, with 30 per cent of bilateral flows, 29 per cent of multilateral climate fund approvals and 3 per cent of MDB investments taking the form of grants. These figures, however, may not fully capture the added value brought by combining different types of financial instruments, or technical assistance with capital flows, which can often lead to greater innovation or more sustainable implementation.

Characteristics of international public climate finance flows in 2017–2018

	Annual average (USD billion)	*Area of support*				*Financial instrument*		
		Adaptation	*Mitigation*	*REDD+*[a]	*Cross-cutting*	*Grants*	*Concessional loans*	*Other*
Multilateral climate funds[b]	2.7	20%	48%	5%	27%	53%	40%	8%
Bilateral climate finance[c]	29.9	21%	65%	–	15%	64%	36%	<1%
MDB climate finance[d]	39.2	25%	75%	–	–	5%	75%	20%

Note: All values based on approvals and commitments.

[a] In decision 1/CP.16, para. 70, the Conference of the Parties encouraged developing country Parties to contribute to mitigation actions in the forest sector by undertaking the following activities: reducing emissions from deforestation; reducing emissions from forest degradation; conservation of forest carbon stocks; sustainable management of forests; and enhancement of forest carbon stocks.

[b] Including: Adaptation for Smallholder Agriculture Programme, Adaptation Fund, Bio Carbon Fund, Clean Technology Fund, Forest Carbon Partnership Facility, Forest Investment Program, Global Climate Change Alliance, GCF, GEF Trust Fund, Least Developed Countries Fund, Partnership for Market Readiness, Pilot Programme for Climate Resilience, Scaling Up Renewable Energy Program, Special Climate Change Fund and United Nations Collaborative Programme on Reducing Emissions from Deforestation and Forest Degradation in Developing Countries.

[c] Bilateral climate finance data are sourced from Annex II Parties' BRs (that further include regional and other channels) for the annual average and thematic split. The financial instrument data are taken from data from OECD DAC, referring only to concessional flows of climate-related development assistance reported by OECD DAC members. In section C of the summary and chap. III of the technical report, "bilateral finance" refers only to concessional flows of climate-related development assistance reported by OECD DAC members.

[d] The annual average and thematic split of MDBs includes their own resources only, while the financial instrument data include data from MDBs and from external resources, owing to the lack of data disaggregation.

35. With regard to the geographic distribution of public concessional climate finance, Asia remains the principal beneficiary region. In 2017–2018 the region received on average 30 per cent of funding commitments from bilateral flows, multilateral climate funds and MDBs. Sub-Saharan Africa received an average of 24 per cent of commitments across the sources in the same period, followed by Latin America and the Caribbean with 17 per cent and the remainder going to the Middle East and North Africa; Central, Eastern and South-Eastern Europe; the South Caucasus; and Central Asia.

36. The LDCs and SIDS are particularly vulnerable to the adverse effects of climate change. Article 9 of the Paris Agreement emphasizes the importance of the provision of scaled-up financial resources to these countries. In 2017–2018 funding committed to projects in the LDCs represented 22 per cent of bilateral flows and 24 per cent of finance approved through multilateral climate funds. Funding committed to SIDS represented 2 per cent of bilateral finance and 10 per cent of finance approved through multilateral climate funds. Of the finance provided to the LDCs and SIDS, the amount targeting adaptation fell slightly in 2017–2018, although the shares remained stable overall. MDBs channelled 11 per cent of their climate finance to the LDCs and 3 per cent to SIDS. As in previous years, adaptation finance as a share of all climate finance to these countries was significantly higher than that of the overall climate finance spending by MDBs.

37. **In 2017–2018, there continued to be a push to diversify modalities of access to climate finance**. In a 2019 survey of 105 respondents from 45 developing countries, 73 per cent identified finance from multilateral climate funds as the most challenging source of finance to access compared with private finance (62 per cent), MDBs and development finance institutions (30 per cent) and bilateral sources (17 per cent). Institutions in developing countries are increasingly able to meet fiduciary and environmental and social safeguards requirements for accessing funds. Data show a continued increase in the number of national implementing entities of multilateral climate funds as well as an increase in the accreditation of civil society and private entities, with both trends largely driven by the GCF. Significant shares of climate finance approvals from multilateral climate funds are programmed through multilateral accredited and implementing entities.

38. The management of climate finance, as well as the development and implementation of projects that it supports, necessarily entails costs. Often recovered through mechanisms such as administrative budgets and implementing agency fees, the degree of such costs varies across institutions by nature of their different approaches and delivery models. In 2017–2018, major multilateral climate funds spent USD 217 million on administration costs, while implementing entity fees amounted to USD 231 million. In general, the administration costs of climate finance management have tended to decrease over time. The alignment of administrative functions between funds (e.g. the GEF administration of the Least Developed Countries Fund and the Special Climate Change Fund) can streamline management and disbursement mechanisms. This is essential in order to retain the trust that contributors and beneficiaries place in the funds. However, it must be balanced by the above-mentioned rise in implementing entities and associated costs.

39. The capacity of institutions to make strategic choices to use climate finance has long been recognized as important. Both the Adaptation Fund and the GCF have developed readiness programmes, supporting countries to plan for, access and deliver climate finance. Together these funds have approved over USD 285 million in readiness support. The GEF has instead incorporated capacity-building objectives into existing project funding through "enabling activities". Reviews of these programmes have endorsed the use of readiness support to build all aspects of the capacity required to mobilize finance for climate action, rather than a focus on supporting access to multilateral climate funds.

40. **Ownership over the end use of climate finance flows remains a critical factor in its effectiveness**. The broad concept of ownership encompasses the consistency of climate finance with national priorities, the degree to which national systems are used for both spending and tracking, and the engagement of a wide range of stakeholders. Financial needs are being increasingly articulated, but to date lack sufficient comparability of methods, including for costs, time frames and assumptions, in order to make an accurate assessment of the alignment of climate finance provision with such needs. Ministries of finance and planning are strengthening their commitments to engage in climate change planning, with national-level institutions playing a greater role through domestic tracking, monitoring and verification of climate finance.

41. **Impact reporting systems and practices for climate finance are maturing**. Mechanisms for monitoring the impact of climate finance may be relevant for the implementation of the enhanced transparency framework. While the reporting of results is slowly improving under multilateral climate funds, MDBs do not include information on mitigation and adaptation outcomes in their joint reports and bilateral contributors have varied approaches to reporting on impacts. Emission reduction remains the primary impact metric for climate change mitigation, while adaptation impact continues to be measured primarily in terms of the number and type of people that benefit from projects. It remains difficult to accurately assess the quality of the impacts (i.e. outcomes) achieved, given that they are being presented in a multitude of formats and over varying timescales and are hard to verify.

42. **A number of decisions have strengthened the way in which gender issues are addressed in the UNFCCC process**. Gender-responsive public finance is likely to be more effective and efficient. Multilateral climate funds have been front runners in mainstreaming gender considerations in governance and operations. Those under the Financial Mechanism now have a mandate to include information on gender considerations in their annual reports to the COP. While advances are being made, there is scarce information on gender-responsive budgeting, suggesting that work remains to be done in integrating gender considerations on the ground.

43. **The drivers of climate finance flows can consist of both demand- and supply-side actions but may differ in terms of mitigation or adaptation objectives**. For mitigation finance, policy targets and support mechanisms have played a major role in driving climate finance flows, such as in the role of long-term fixed prices in supporting renewable energy deployment and more recently purchasing incentives for electric vehicles and bans on the sale of new combustion engine vehicles in the long term. Cross-cutting features of enabling environments, such as currency stability of exchange rates, stability of policies and

enforcement of contracts, particularly in driving finance towards sustainable land use, and maintenance of political will and support, have also proven to be significant drivers.

44. For adaptation finance, the role of national plans, standards and institutions takes on more importance in driving finance flows than may be the case in mitigation finance, owing to the importance of local, context-specific conditions. Building codes, design standards and disaster risk management guidelines play a role in furthering climate resilience within infrastructure and development investments. Furthermore, local and context-specific vulnerabilities require local-level data and information systems on risks to drive investment, particularly in agricultural adaptation activities.

45. **Although climate finance flows are increasing, they remain relatively small in the broader context of other finance flows, investment opportunities and costs**. Climate finance accounts for just a small proportion of overall finance flows, as shown in figure 3. The level of climate finance is considerably below what would be expected in view of the investment opportunities and needs that have been identified. However, although climate finance flows must obviously be scaled up, it is also important to ensure the consistency of finance flows as a whole (and of capital stock) with the long-term goals of the Paris Agreement, specifically those set out in its Article 2.

46. **Financial flows and stocks in GHG-intensive activities remain concerningly high**. Fossil fuel investments amounted globally to USD 977 billion in 2017–2018, while fossil fuel subsidies amounted to USD 472 billion in 2018. Fossil fuel corporate capital expenditure at risk of becoming stranded amounted to USD 50 billion in 2018, while investments with deforestation risks amounted to USD 43.8 billion in 2017–2018, and net agriculture subsidies amounted to USD 619 billion per year on average from 2017 to 2019. Fixed assets in sectors linked to fossil fuel systems amounted to USD 32 trillion, real estate assets at risk in 2070 amounted to USD 35 trillion, and stranded assets worth USD 20 trillion are at risk out to 2050.

47. Given the scale and speed needed for the transformation to low GHG emission and climate-resilient development pathways, it is critical to consider climate finance flows within the context of broader finance flows. A sole focus on positive climate finance flows will be insufficient to meet the overarching objectives of the Paris Agreement. This does not mean that broader finance flows must all have explicit beneficial climate outcomes, but it does mean that they must integrate climate risks into decision-making and avoid increasing the likelihood of negative climate outcomes. Without this, the effectiveness of climate finance flows can be called into question or even negated.

D. Mapping information relevant to Article 2, paragraph 1(c), of the Paris Agreement

48. Article 2 of the Paris Agreement sets out three interlinked goals aimed at strengthening the global response to climate change in the context of sustainable development and efforts to eradicate poverty: (1) limiting the increase in global average temperature to well below 2 °C above pre-industrial levels and pursuing efforts to limit the increase to 1.5 °C above pre-industrial levels; (2) increasing the ability to adapt to and foster resilience against the adverse impacts of climate change; and (3) in Article 2, paragraph 1(c), making finance flows consistent with a pathway towards low greenhouse gas emissions and climate-resilient development. Article 2 states that the Paris Agreement will be implemented to reflect equity, and the principle of common but differentiated responsibilities and respective capabilities, in the light of different national circumstances.

Figure 3
Global climate finance in the context of broader finance flows, opportunities and costs

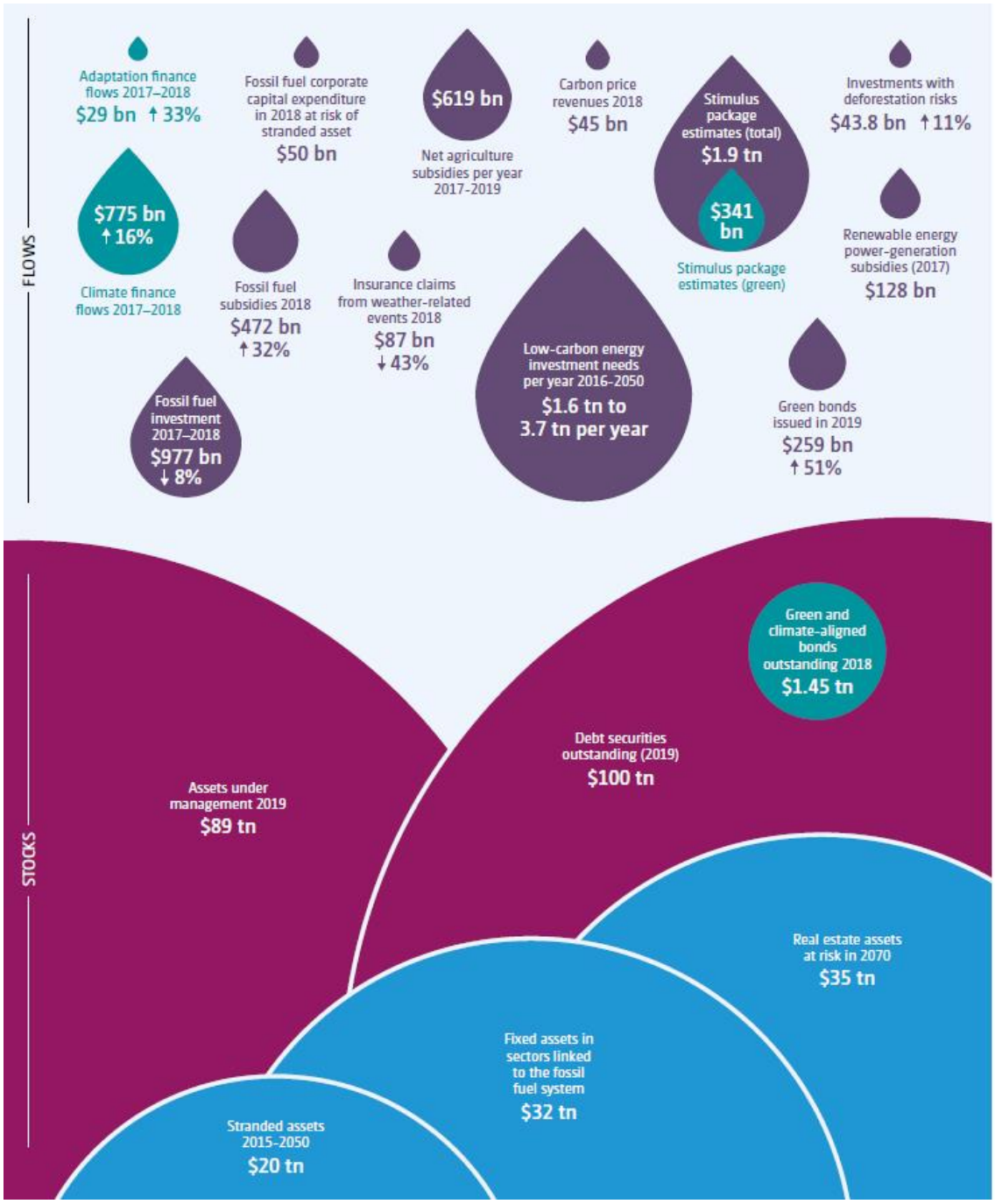

49. Although there is no dedicated process for responding to the goal set out in Article 2, paragraph 1(c), some Parties have articulated polices and measures in their long-term strategies or domestic policy frameworks that speak to the goal. Furthermore, both public and private sector institutions in the financial sector have articulated in their strategies efforts to align with the Paris Agreement and the goal in Article 2, paragraph 1(c). In the absence of a common vision among Parties on what information may be relevant, the aim of the mapping exercise was to capture how their actions meet the goal in Article 2, paragraph 1(c), and therefore what they consider relevant from their perspective, and it provided a number of key insights.

50. **Significant growth in relevant initiatives has been apparent since the Paris Agreement entered into force, particularly in coalitions fostering collective commitments on climate action**. Activities relevant to Article 2, paragraph 1(c), in many instances, are found in practices, coalitions and initiatives that predate the Paris Agreement.

Policy and regulatory measures on green finance have been recorded since 1980, although there has been a marked increase in such measures since the adoption of the Paris Agreement (see figure 4). This historical context is relevant as it provides evidence that even prior to adoption of the Paris Agreement, actors were developing sustainability- and climate-related financial instruments and regulations which represent foundations for action relevant to Article 2, paragraph 1(c), that is also integrated with national development goals. For example:

(a) 34 of 103 stock exchanges have sustainable bond-listing processes;

(b) Investors managing USD 90 trillion have signed on to the Principles for Responsible Investment;

(c) 53 banks, representing over USD 37 trillion in assets, which represent one fourth of global banking assets, have pledged to align their lending and investment portfolios with net zero emissions by 2050, as part of the Net Zero Banking Alliance;

(d) Over 40 institutional investors with USD 6.6 trillion in assets have pledged to align portfolios with net zero emissions by 2050, as part of the Net-Zero Asset Owner Alliance.

Figure 4

Number of green finance policy and regulatory measures, and growth of selected initiatives since the adoption of the Paris Agreement

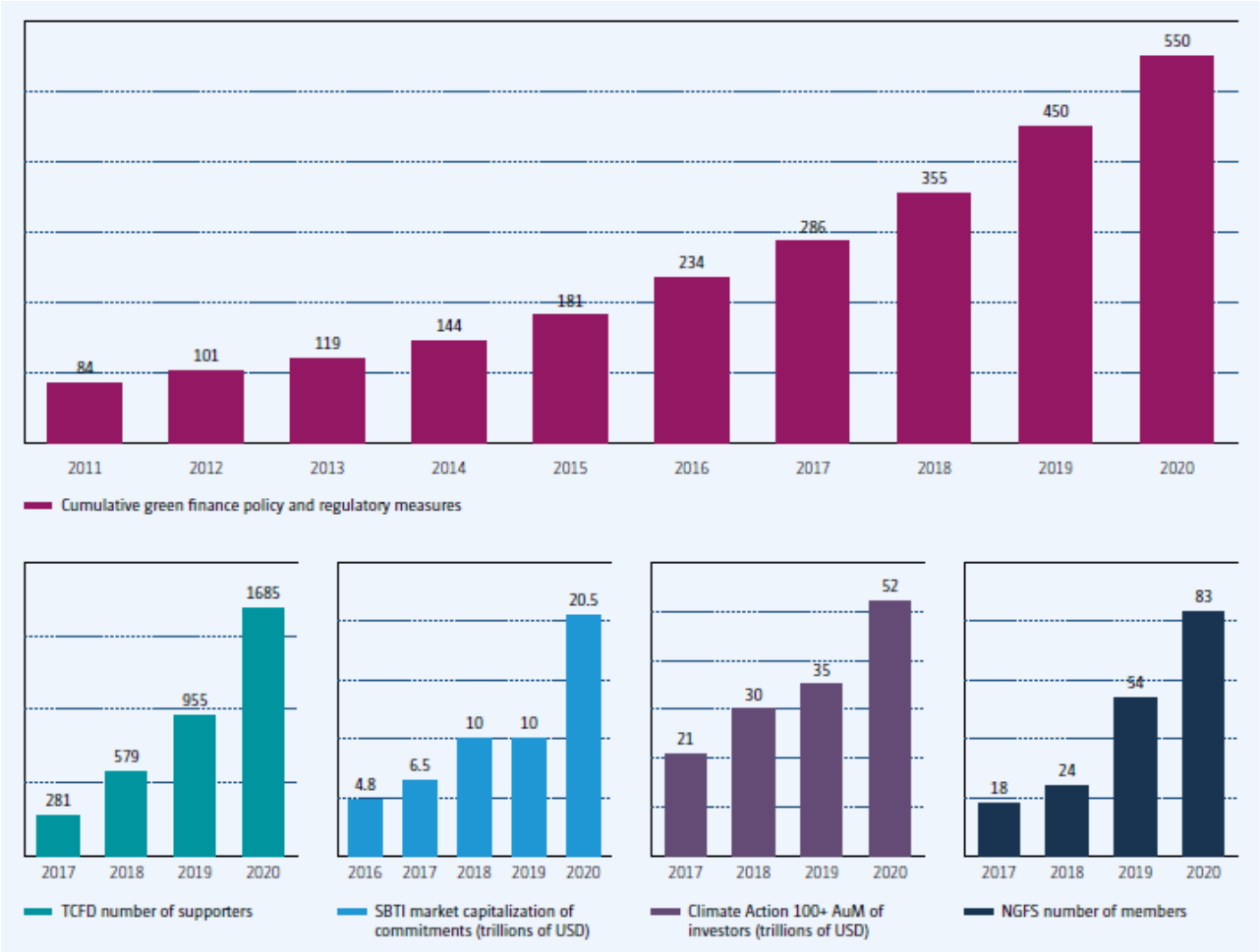

51. However, the Paris Agreement triggered a focusing of action whereby existing sustainability and climate-related finance initiatives sought to adopt objectives or activities that matched those of the Paris Agreement goals. At least 115 sustainability- or climate-related financial initiatives exist that claim to be either directly or indirectly associated with contributing to the goals of the Paris Agreement. The majority relate to promoting new financial instruments that address funding needs for sustainable development and climate

change. A smaller pool of approximately 31 initiatives are focused on greening financial systems – for example, the TCFD, the European Union High Level Expert Group on Sustainable Finance and the NGFS.

52. Many activities across the stakeholder mapping exercise that explicitly refer to achieving the goals of the Paris Agreement and Article 2, paragraph 1(c), in particular are executed through collective initiatives and organizations. This highlights the importance of network effects, knowledge-sharing and common goal setting. In contrast, relatively few relevant actions by national Governments are framed in the context of Article 2, paragraph 1(c). Particularly in developing countries, the ability to access international climate finance in the context of Article 9 is mentioned, as is directing domestic finance flows towards achieving NDC goals.

53. **Assessing the real-economy impact and the risk of greenwashing remains a challenge**. Efforts relevant to Article 2, paragraph 1(c), are widespread across all actors within the financial sector, with actions concentrated on defining their exposure to climate risks and the economic opportunities linked to climate response measures. However, achieving the goal in Article 2, paragraph 1(c), related to low GHG emission and climate-resilient development, set in the context of Article 2, depends on real-economy actions that reduce emissions in line with temperature goals and help to develop climate resilience. Many actors in the financial sector operate at a number of steps removed from real-economy activities, through stock or bond trading, portfolio allocations, or micro-prudential supervision, which has little direct effect on real-economy investment decisions relative to banks lending to projects, corporations approving capital expenditure plans or governments announcing support incentives. Therefore, measuring the effective role of financial actors in the context of Article 2, paragraph 1(c), is a notable topic of debate among initiatives, including which metrics are most important as indicators of success.

54. Several researchers highlight the absence of any independent critique of the motives and impacts of the numerous finance-related initiatives that have emerged since the adoption of the Paris Agreement. Such critical engagement will assist in assessing the real-economy contributions of these initiatives towards achieving consistency of finance flows and combating greenwashing in this context. Further, a plethora of initiatives offers the potential for incoherence and different levels of ambition in articulating how the goal in Article 2, paragraph 1(c), may be met.

55. The most recent initiatives include efforts of respective stakeholders to align with net zero emissions or 1.5 °C temperature rise pathways, with a focus on commitments for target setting and reporting, in contrast to earlier initiatives that focused on advocacy and high-level commitments.

56. **Trend towards activities with more stringent minimum requirements or mandatory regulations over voluntary activities**. Actors are largely adopting approaches in line with their institutional mandates, geographical reach and interpretation of how climate risks and opportunities affect and benefit their operations. To date, initiatives with the widest coverage and scope among financial actors are voluntary in nature, often with non-prescriptive commitments to principles. More recently, some initiatives include mandatory implementation requirements against common timelines. Furthermore, some Governments have already signalled that mandatory exclusions or obligations are being placed on institutions, although these remain limited in number and geographical scope.

57. **More work needed to promote inclusivity and geographical representation**. A number of initiatives relevant to Article 2, paragraph 1(c), include representation from different regions and both developed and developing countries. For private finance actors, such representation is important, and it reveals how different relative starting points, capacity and skills gaps exist within coalitions that make common commitments. Further, although a significant number of initiatives were identified, many have yet to combine networks to achieve greater effect. Of the 115 partnerships identified of relevance to supporting the goals of the Paris Agreement, with up to 5,181 constituent members, the vast majority (75 per cent) are connected to only one partnership.

58. Inclusive and broad geographic representation is even more critical among relevant initiatives targeted at public finance actors, regulators and other country-focused actors such

as financial centres. In these forums, it is important to reflect the perspectives of different regions, financial systems and country priorities in how common goals are articulated, particularly as the activities of these actors support and facilitate the achievement of the goal in Article 2, paragraph 1(c), as well as their country NDCs.

59. **Pursuing consistency requires consideration of how finance targeted at GHG-intensive activities can support pathways**. A focus on individual financing or investment decisions that are consistent with a pathway towards low GHG emission and climate-resilient development is not straightforward owing to the significant potential range of what pathways may be followed for achieving the broader goals in Article 2. The trend towards developing climate, green or sustainable finance taxonomies, as seen across multiple public actor initiatives, can support the identification of activities that are consistent with such pathways, but may risk excluding necessary investment in high-emission sectors or activities that can support the overall transition to such pathways. These may be in areas where activities that are consistent are not yet available at scale owing to technological innovation (e.g. steel and/or cement processes), where activities are needed to enable the transition (e.g. financing of mining activities, road building), or where financing is needed to wind down or responsibly manage the retiring of high-emission activities and transition communities away from their reliance (e.g. coal phase-out policies and subsidies).

60. Transition finance taxonomies and transition bonds are being developed for private finance actors to finance, for example, transitional activities in the context of financing just transitions, which implies projects that meet certain conditions, such as displacing more carbon-intensive options compared with industry norms; and enabling wider application or integration of less-carbon-intensive options.

61. **Further consideration of climate-resilient development pathways is necessary to complement existing approaches**. The mapped approaches include a strong focus on actions linked to achieving the goal in Article 2, paragraph 1(a), of the Paris Agreement, namely financing investments related to low GHG emissions, and to mitigating the physical and transition-related risks of shifting from high- to low-emission development trajectories. There appears to be limited evidence of the degree to which financial actors are aligning their investment mandates with climate resilience goals linked to Article 2, paragraph 1(b), of the Paris Agreement. There is a view that focusing on proper climate-related risk disclosure should result in better, more resilient investment and financing decisions as an end in and of itself, while other views have recognized the existing gaps in guidance and understanding on how to proactively engage on this element.

62. **Stakeholders may take action across a number of areas to support advancing efforts in relation to the goal in Article 2, paragraph 1(c)**. These include:

(a) In public policy and finance, promoting opportunities to make sustainable recovery packages consistent with the goals of the Paris Agreement in the short term and setting in place financial policies and regulations for achieving net zero commitments in the long term;

(b) Ensuring that just transition financing is incorporated into approaches to align action with the goals of the Paris Agreement or into classifications of consistency with those goals, including in supporting vulnerable developing countries at risk of climate impacts in gaining access to capital to support their climate-resilient development, and in supporting the shift of trade flows away from economic activities that are inconsistent with those goals;

(c) Further clarifying the differences or complementarities between climate finance related to Article 9 of the Paris Agreement and the long-term goal under Article 2, paragraph 1(c).

Annex II*

Executive summary of the first report on the determination of the needs of developing country Parties related to implementing the Convention and the Paris Agreement

[English only]

I. Introduction

1. The first NDR[1] provides an overview of qualitative and quantitative information based on available data and evidence from reports at the national, regional and global level. As such, the first NDR does not constitute an assessment of the needs of developing country Parties: the numbers of reported and costed needs are higher in the reports of some countries than of others. This does not imply that the latter have no or fewer needs; rather, this may be due to the lack of available data, tools and capacity for determining and costing needs.

II. Context and mandate

2. COP 24 requested the SCF to prepare, every four years, an NDR for consideration by the COP, starting at COP 26, and the CMA, starting at CMA 3. The COP also requested the SCF to collaborate, as appropriate, with the operating entities of the Financial Mechanism, the subsidiary and constituted bodies, multilateral and bilateral channels, and observer organizations.[2]

3. COP 25 and CMA 2 encouraged the SCF to present, to the extent possible, disaggregated information in relation to, inter alia, mapping data availability and gaps by sector, assessing climate finance flows and presenting information on the determination of the needs of developing country Parties related to implementing the Convention and the Paris Agreement.[3] COP 25 and CMA 2 also encouraged the SCF, in implementing its strategic outreach plan, to build on existing efforts to reach out to developing country Parties and relevant developing country stakeholders when generating data and information for the determination of the needs of developing country Parties related to implementing the Convention and the Paris Agreement.[4]

III. Scope and approach

A. Scope

4. The first NDR presents quantitative information (hereinafter referred to as costed needs) and qualitative information (hereinafter referred to as needs) on the needs of developing country Parties. Quantitative information was compiled from costed needs at the project level and those derived from economic modelling in reports at the national, regional and global level and other sources. Qualitative information was derived from descriptions of planned activities, strategic directions, national priorities and action plans in the same sources.

5. To the extent possible and on the basis of the available information, the first NDR contains an analysis and presentation of the needs of developing country Parties by time

* For a list of acronyms and abbreviations, see document FCCC/CP/2021/10/Add.2−FCCC/PA/CMA/2021/7/Add.2.

[1] Available at https://unfccc.int/documents/307595.

[2] Decision 4/CP.24, paras. 13–14.

[3] Decisions 11/CP.25, para. 9; and 5/CMA.2, para. 9.

[4] Decisions 11/CP.25, para. 12; and 5/CMA.2, para. 12.

frame, geographical region, thematic area, means of implementation, and sector and subsector (chap. 2). The report reflects information and data on needs as mentioned in the national, regional and global reports. The needs are dynamically changing and may depend on different factors, such as temperature scenarios, mitigation pathways and adaptive capacity, extreme weather events, adverse effects of trade and economic barriers, and social factors such as poverty.

6. Further, the first NDR illustrates processes and approaches for determining needs (chap. 3). It also maps out available tools and methodologies for determining and prioritizing needs, including sector-specific methodologies and tools, and advantages of and challenges in applying them (chap. 4). Finally, the report highlights opportunities, challenges and gaps in relation to determining needs (chap. 5).

7. The first NDR comprises an executive summary and a technical report. The executive summary was prepared by the SCF, whereas the technical report was prepared by experts under the guidance of the SCF but remains a product of the external experts. The technical report has benefited from extensive inputs from Parties and stakeholders.

B. Sources of information

8. The first NDR has been compiled from reports prepared by developing country Parties, specifically those submitted to the UNFCCC, and reports developed by regional and global institutions. Such national reports include ACs, BURs, LEDS, NAPs, NAPAs, NCs, NDCs, TAPs and TNAs.

9. Further sources of information are the submissions received from Parties and non-Party stakeholders in response to the call for evidence issued by the SCF.[5]

C. Approach

10. The technical work comprised a review of literature and sources of available information and data, and quantitative and qualitative data collection and analysis, complemented by outreach activities. Data and information were systematically collected by the technical team under the guidance of the SCF co-facilitators for the first NDR.

11. The SCF periodically considered the outputs of the technical team and the input derived from regional meetings, and provided guidance on the development of the first NDR, including during conference calls and in-person meetings.

12. In preparing the first NDR, the technical team noted data inconsistencies, gaps and interpretation challenges, as referred to in paragraph 59 below. Efforts were made to overcome these challenges, such as identifying reporting overlaps on the basis of the reporting guidelines and avoiding double counting in aggregating and presenting the data.

IV. Key findings

A. Overview of the needs of developing country Parties

1. Information and data from national reports

13. National reports submitted by developing country Parties as part of the UNFCCC process contain information on their needs related to implementing the Convention and the Paris Agreement. There are nine types of national report, which serve different purposes under the Convention and the Paris Agreement, with reported needs varying in terms of

[5] See https://unfccc.int/documents/231567. The deadline of the call for evidence was extended to 30 October 2020, by which 34 submissions had been received. All submissions are available at https://unfccc.int/topics/climate-finance/workstreams/needs-report/repository-of-information-on-the-needs-of-developing-country-parties.

thematic and sectoral coverage, time frame and granularity of detail. In total, 563 documents were included in the analysis for the first NDR.[6]

14. Figure 1 provides an overview of the articulation of the needs of developing country Parties, including overall costed needs, across the nine types of national report submitted by developing country Parties to the UNFCCC.[7] The overall costed needs by type of report are based on the information on activities with associated costs included in the corresponding individual national reports. The needs included in national reports are identified using a top-down approach (i.e. needs that are typically estimated using economy-wide or sectoral modelling techniques) or a bottom-up approach (i.e. needs that are typically identified from a project pipeline). Developing country Parties periodically update their national reports submitted to the UNFCCC, reflecting changing circumstances and improvements in their data-collection processes and analysis. Therefore, data and information on needs may not be exhaustive as the needs are dynamically changing.

Figure 1

Overview of articulation of needs, including costed needs, by type of national report submitted to the UNFCCC

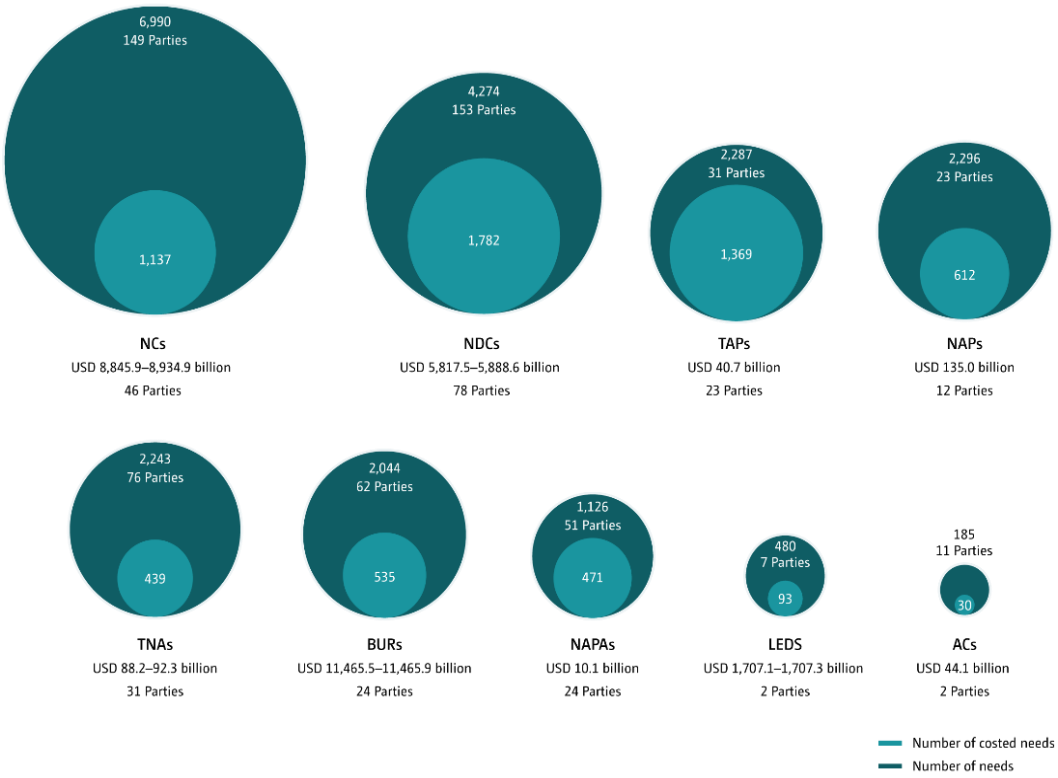

Note: Ranges of costs included where available.

(a) Insights from quantitative data on needs

15. The needs identified and articulated by developing country Parties across the nine types of national report encompass a wide range of financial, technology development and

[6] Only the most recent submissions to the UNFCCC were used in the analysis as Parties regularly update information on their needs to reflect changing circumstances. To avoid double counting where Parties may have provided the same information in different reports (e.g. BURs and NDCs), each type of report is treated separately, without aggregation across them.

[7] Needs are catalogued in the analysis at the most granular level at which information was provided (i.e. a project or activity expressed as a need by a developing country is counted as a single activity; if activity-level information was not provided, needs are counted at the sector level; if sector-level information was not provided, needs are counted at the thematic level, etc.). Depending on the nature of the report, it is possible that the priorities and programmes consist of multiple projects and action items. See chap. 1 of the first NDR for details on the scope of the quantitative and qualitative information collected from national reports.

transfer, and capacity-building needs. The level of detail in the information provided varies in terms of the description of needs and their associated costs, if specified. While some Parties express costed needs for adaptation or mitigation purposes, other communicate needs at the activity or sector level.

16. As at 31 May 2021, NDCs from 153 Parties included 4,274 needs, with 1,782 costed needs identified across 78 NDCs, cumulatively amounting to USD 5.8–5.9 trillion up until 2030. Of this amount, USD 502 billion is identified as needs requiring international sources of finance and USD 112 billion as sourced from domestic finance. For 89 per cent of the costed needs, information was not provided on possible sources of finance. Among the national reports, NCs from 149 Parties present the highest number (6,990) of identified needs, of which 1,137 costed needs cumulatively amount to USD 8.8–8.9 trillion, with 5 per cent of the costed needs distributed across 45 NCs and 95 per cent in 1 NC. BURs from 62 Parties indicated 2,044 needs, of which 535 needs are costed, cumulatively amounting to USD 11.5 trillion, with 5 per cent distributed across 60 BURs and 95 per cent across 2 BURs, thereby representing the highest amount of costed needs identified across the nine types of national report. These figures should be viewed in the light of the size and nature of developing country Parties' economies and the scale of climate impacts.

(i) Thematic distribution of costed needs

17. As shown in table 1, cumulatively, identified costed mitigation needs tend to be larger than costed adaptation needs across the reports that cover all thematic areas such as BURs, NCs and NDCs. The overall amount of costed adaptation needs is comparable to the overall amount of costed mitigation needs expressed in NCs (43 and 56–57 per cent, respectively). In the case of NDCs, the overall identified costed mitigation and adaptation needs (50 per cent) are comparable to the amount of costed cross-cutting needs (50 per cent), noting that the costed needs expressed as cross-cutting are largely a reflection of one NDC. Although some developing countries provided information on costed needs for mitigation and adaptation by sector and subsector, this information was not provided across all reports. Therefore, it was not possible to provide a comprehensive and accurate overall amount of costed needs by sector and subsector in the first NDR.

Table 1
Overview of sources of reported costed needs of developing countries by type of national report submitted to the UNFCCC

	Costed needs (USD billion)				
Report	*Total*	*Mitigation*	*Adaptation*	*Cross-cutting*	*Other*
AC	44.10 (100%)	–	44.10 (100%)	–	–
BUR	11 465.53–11 465.90 (100%)	5 286.94–5 287.31 (46%)	3 628.81 (32%)	2 550.01 (22%)	–
LEDS	1 707.15–1 707.35 (100%)	1 407.15–1 407.34 (82%)	300.00 (18%)	–	–
NAP	135.02–135.03 (100%)	–	135.02 (100%)	–	–
NAPA	10.05 (100%)	–	10.05 (100%)	–	–
NC	8 845.85–8 934.94 (100%)	5 019.30–5 033.83 (56–57%)	3 812.06–3 882.07 (43%)	2.23 (>0%)	12.25–16.81 (>0%)
NDC	5 817.48–5 888.56 (100%)	2 156.05–2 156.13 (37%)	764.24–835.24 (13–14%)	2 893.39 (49–50%)	3.81 (>0%)
TAP	40.74 (100%)	21.97 (54%)	18.76 (46%)	–	0.01 (>0%)
TNA	88.24–92.33 (100%)	30.33–34.33 (34–37%)	57.9–57.98 (63–68%)	0.01 (>0%)	–

Notes: (1) Ranges of costs included where available. (2) The percentages given are the percentages of the type of costed need for each report type.

18. Although developing country Parties identified more adaptation than mitigation needs, more costs were identified for the latter. This may not imply that mitigation needs are

greater, but rather be due to lack of available data, tools and capacity for assessing adaptation needs (see the information on challenges and gaps in paras. 61–66 below).

19. Available information related to costed needs varies across regions (see table 2). African countries included 1,529 needs in their NDCs, of which 874 were costed, amounting to USD 2.5 trillion. NDCs of countries in the Asia-Pacific region included 1,677 needs, of which 630 needs were costed, cumulatively amounting to USD 3.2–3.3 trillion. Of the 771 needs expressed in the NDCs of countries in the Latin America and Caribbean region, 166 NDCs included costed needs, cumulatively amounting to USD 168.2–168.3 billion, of which almost 60 per cent was in one NDC. NDCs of developing countries from the Eastern European region included 282 needs, of which 112 were costed, cumulatively amounting to USD 9.36 billion.

(ii) Regional distribution of costed needs

Table 2
Number and cost of needs expressed in nationally determined contributions by region

Region	*Number of expressed needs*	*Number of expressed needs with financial information (i.e. costed needs)*	*Costed needs based on available financial information (USD billion)*
African States	1 529	874	2 459.56–2 460.56
Asia-Pacific States	1 677	630	3 180.39–3 250.39
Eastern European States	282	112	9.36
Latin American and Caribbean States	771	166	168.18–168.26
Western European and other States	15	–	–

Note: Ranges of costs included where available.

20. Some Parties reported information on potential needs related to averting, minimizing and addressing loss and damage, either through specific adaptation activities that include objectives related to averting, minimizing and addressing loss and damage; referenced damage incurred owing to recent climate-related events such as droughts and severe weather; or modelled potential future impacts of climate on GDP or economic losses in a given year (e.g. 2030 or 2050). The information was also reported in the context of national circumstances, climate impacts and/or needs depending on the reporting Party.

21. As noted in paragraph 5 above, needs expressed in national reports are dynamically changing and, therefore, data and information thereon may not be exhaustive. While the number of needs and costed needs communicated in national reports is lower for some regions than others, this does not mean that those regions have no or fewer needs. Rather, this may be due to lack of available data, tools and capacity for determining and costing needs. Therefore, the number of needs and costed needs compiled from national reports available at the time of preparation of the first NDR should not be used to draw comparisons of the actual needs across regions.

(b) Insights from qualitative data on needs

Figure 2
Needs expressed by developing countries in national reports by theme, region and means of implementation

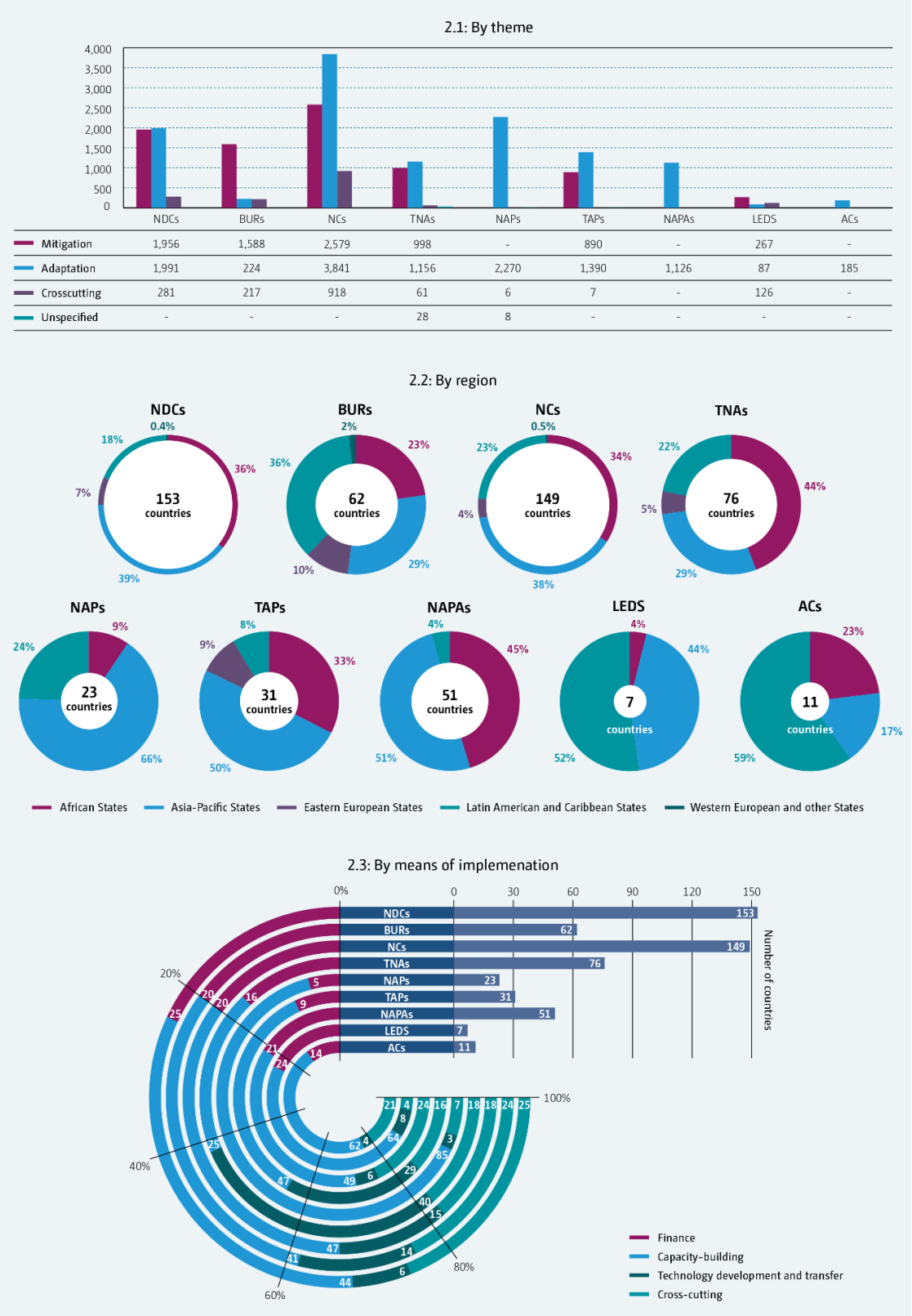

Figure 3
Needs expressed by developing countries in national reports by sector

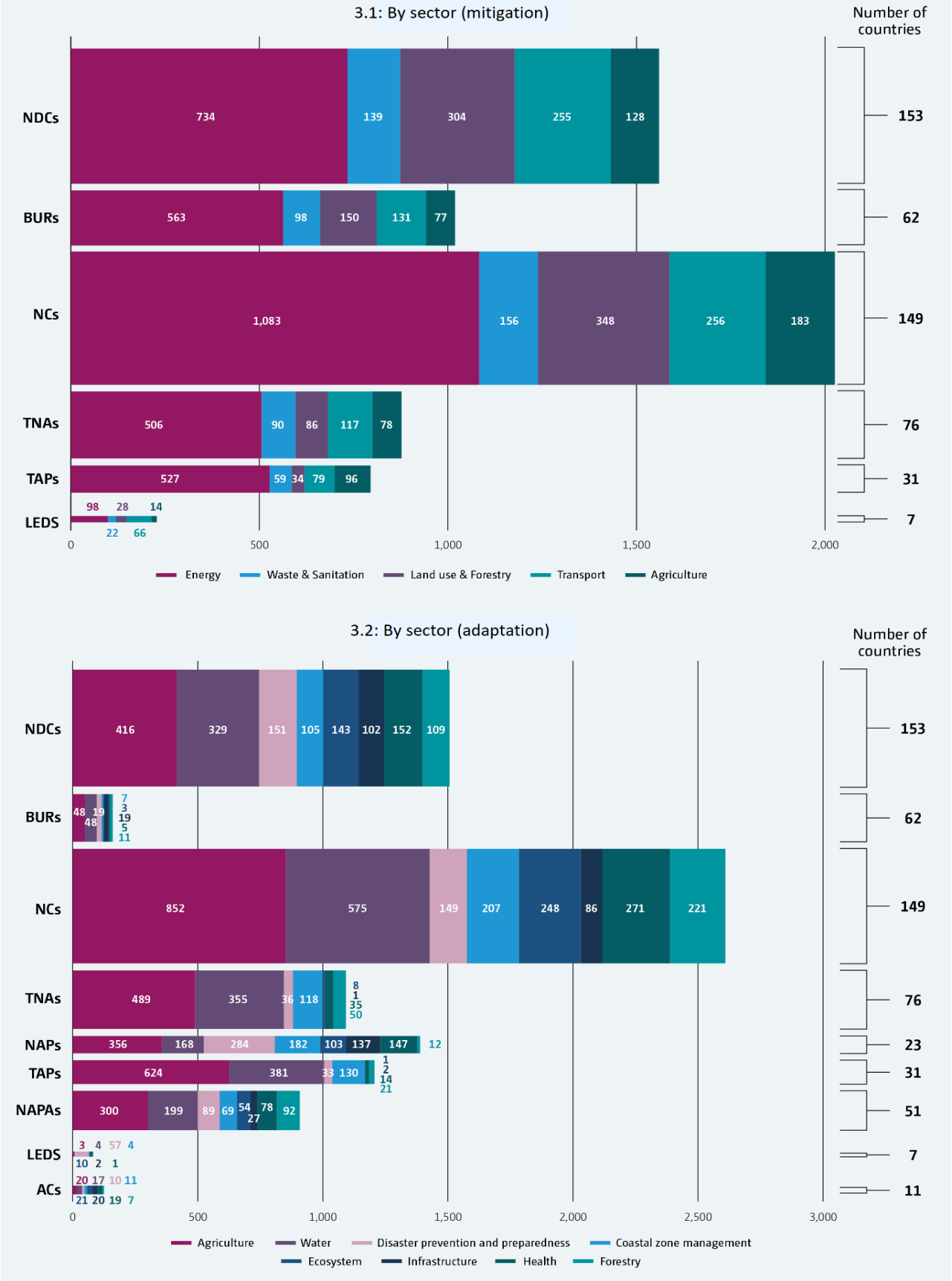

(i) Thematic distribution

22. Overall, needs related to adaptation are mentioned more often than those related to mitigation in all report types except BURs and LEDS, indicating greater attention to supporting developing countries' expressed adaptation needs. For example, as shown in figure 2, NDCs included 1,991 needs for adaptation and 1,956 for mitigation.

(ii) Regional distribution

23. When the number of expressed needs across the nine national report types is considered, developing country Parties in the Africa and Asia-Pacific regions identified comparable numbers of needs across the national reports with broad thematic and sectoral coverage such as BURs, NCs and NDCs, comparable with the Latin America and Caribbean region only in the case of BURs (see figure 2, section 2.2). Developing country Parties in the Asia-Pacific region used NAPs and TAPs to further specify adaptation needs, as more than half of the needs identified in NAPs and TAPs were from this region. Developing country Parties in the Latin America and Caribbean, and Eastern European regions expressed more needs in their NCs than in other national reports. Latin American and Caribbean Parties expressed a considerable number of adaptation needs in adaptation-specific national reports (e.g. ACs and NAPs) when compared with the overall number of needs expressed in their BURs and NDCs. Developing country Parties in the African region expressed more needs through TNAs compared with other regions, reporting 993 needs compared with the 642 needs identified by Parties in the Asia-Pacific region.

(iii) Distribution by means of implementation

24. Qualitative data show a significant prevalence of capacity-building and technology development and transfer needs, which may in part be due to the resources developing countries can access to support the identification of these needs. The number of capacity-building needs is higher than finance needs and technology development and transfer needs identified in the nine national report types except for TNAs (see figure 2, section 2.3). Capacity-building needs expressed across the national reports typically cover areas such as research, training and education, awareness-raising, institutional strengthening and coordination, and policy development.

(iv) Sectoral and subsectoral distribution

25. On the basis of the number of mitigation needs expressed across the nine national report types, energy is the lead sector for climate change mitigation actions, followed by land use and forestry, transport, agriculture, and waste and sanitation (see figure 3, section 3.1).

26. When considering mitigation needs by sector and subsector, the nine types of national report show that most needs in the **energy sector** relate to requests for support for the energy efficiency and renewable energy subsectors, albeit with some variation between them. In NDCs, needs for renewable energy development were identified almost twice as frequently as those for energy efficiency (399 and 261, respectively) but the total nominal value of energy efficiency projects was 1.5 times larger than that of renewable energy projects (USD 377.22 billion and USD 198.08 billion, respectively). In BURs and NCs, more needs related to renewable energy than to energy efficiency were identified. TNAs included a larger variation among energy subsectors, including the development of natural gas, the phasing-out of inefficient subsidies, the exploration of carbon capture and storage, and the development of the efficient use of coal.

27. The majority of expressed mitigation needs in the **land-use and forestry sector** represented a few densely forested countries, such as Bhutan, Brazil, the Congo, Costa Rica, Ghana, Guyana, the Lao People's Democratic Republic, Malaysia, Papua New Guinea, Suriname, the United Republic of Tanzania and Viet Nam. This sector covers key activities such as reforestation, forest fire prevention, social forestry development, sustainable forest management, development of sustainable supply chains for forest commodities, spatial planning forestry research and some land-use activities, such as management of livestock. Data in NCs and NDCs showed that, within this sector, needs related to reforestation are the largest needs expressed in financial terms.

28. On the basis of the number of adaptation-related needs expressed across the nine national report types, agriculture and water are the two lead sectors for climate change

adaptation actions, followed by disaster prevention and preparedness, coastal zone management and health (see figure 3, section 3.2).

29. Adaptation needs in the **agriculture sector** cover a wide variety of land uses that overlap with other key sectors. Needs related to agroforestry and irrigation, for example, also touch on areas or land managed under the forestry and water sectors. Needs related to the agriculture sector relate to crop diversification, development of resistant crops, land and soil management, livestock management, and fisheries and aquaculture.

30. Adaptation needs in the **water sector** are dominated by the need for water distribution infrastructure, water harvesting and irrigation. Other types of need in this sector vary widely and cover water resource management, water storage and water sanitation. In NDCs, about 38 per cent of expressed needs in the water sector include financial information. Water distribution infrastructure, including wastewater treatment, was the largest need in financial terms across all types of report.

(c) Other areas of needs

31. Developing country Parties also communicate other areas of needs that involve issues such as gender, indigenous peoples and vulnerable groups. However, across the nine national report types, less than 10 per cent of needed activities referred to gender or specific communities. Where these topics are included in national reports, information tends to relate to commitments, policies and/or strategies.

32. Some reports that expressed needs for policy development were linked to the SDGs and the Addis Ababa Action Agenda. In general, the implementation of climate actions is mainstreamed in SDG-related actions. However, a few reports expressed needs focusing on institution-building and policy development, aiming to link climate commitments with the SDGs; for example, Jordan's need to align its intended nationally determined contribution with the SDGs, and Morocco's needs (expressed in its NCs) to strengthen the National Institutional Framework of Climate Change through a regulatory system based on the Framework Law on the National Charter for Environment and Sustainable Development.

2. Information and data from reports by regional and global actors

33. Information and data on the needs of developing countries are also available from regional and global reports. For the mitigation needs of developing countries, these reports use a mix of climate economic modelling for scenarios of below 2 °C, ranging from USD 2.4 trillion to USD 4.7 trillion in annual energy-related investment needs globally;[8] investment opportunities based on stated national plans and targets including and beyond NDCs, ranging from USD 23.8–29.4 trillion for emerging markets from 2016 to 2030;[9] and investment estimates for achieving conditional NDC targets using carbon prices, for example USD 715 billion in Africa[10] (see figure 4 for an example of energy investment needs identified by the International Renewable Energy Agency[11]).

[8] See Collum DL, Zhou W, Bertram C, et al. 2018. Energy investment needs for fulfilling the Paris Agreement and achieving the Sustainable Development Goals. *Nature Energy*. 3(7): pp.589–599. International Energy Agency. 2020. *World Energy Model Documentation*. Paris: IEA. Available at https://iea.blob.core.windows.net/assets/bc4936dc-73f1-47c3-8064-0784ae6f85a3/WEM_Documentation_WEO2020.pdf; and International Renewable Energy Agency. 2020. *Global Renewables Outlook. Energy transformation 2050*. Abu Dhabi: International Renewable Energy Agency. Available at https://www.irena.org/publications/2020/Apr/Global-Renewables-Outlook-2020.

[9] International Finance Corporation. 2017. *Climate Investment Opportunities in South Asia. An IFC Analysis*. Washington, D.C.: International Finance Corporation. Available at https://www.ifc.org/wps/wcm/connect/topics_ext_content/ifc_external_corporate_site/climate+business/resources/final+climate+investment+opportunities+in+south+asia+-+an+ifc+analysis.

[10] African Development Bank. 2021. *Needs of African Countries Related to Implementing the UN Framework Convention on Climate Change and the Paris Agreement*. Available at https://unfccc.int/sites/default/files/resource/Needs%20Report_African%20counties_AfDB_FINAL.pdf.

[11] For the purpose of the first NDR, various data sources were used to illustrate needs of developing country Parties, without prejudice to the meaning of this term in the context of the Convention and the Paris Agreement, including but not limited to Parties not included in Annex I to the Convention and other classifications used in regional and global reports.

Figure 4
Shares of annual average clean energy investments in the International Renewable Energy Agency transforming energy scenario, by region, 2016–2050

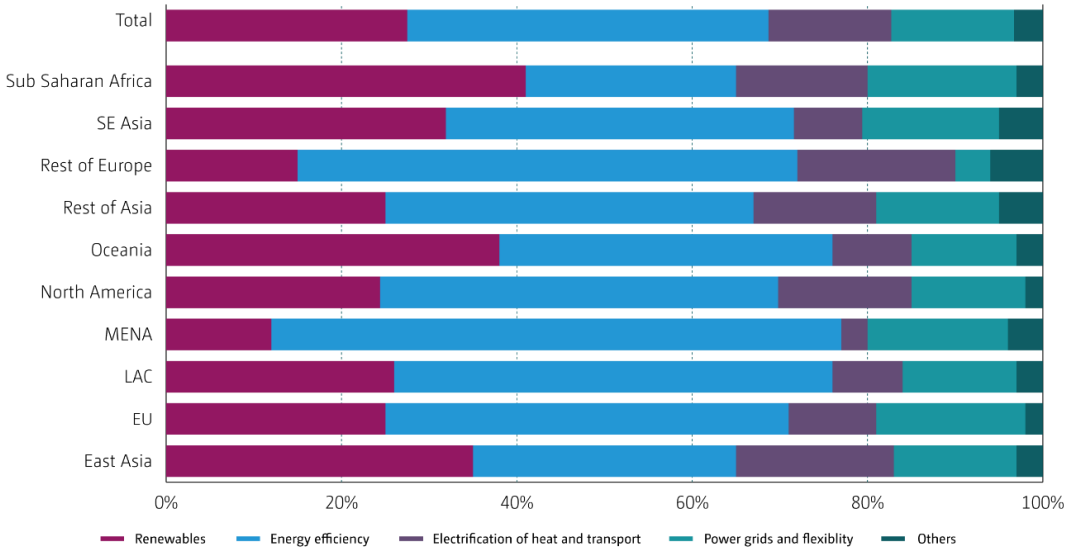

Source: International Renewable Energy Agency. 2019. *Transforming the energy system – and holding the line on rising global temperatures*. Abu Dhabi: International Renewable Energy Agency. Available at www.irena.org/publications/2019/Sep/Transforming-the-energy-system.

34. Reports based on energy–economy models note that developing country regions have the largest investment gaps compared with historical trends to achieving climate scenarios in line with the Paris Agreement. Three to fourfold increases of investment are necessary in both renewable energy and energy efficiency across many regions that include developing countries.

35. Regional and global reports also provide estimates related to adaptation and resilience. Costs based on bottom-up national and sector-based studies (ranging from USD 140 billion to USD 300 billion annually by 2030) measuring impacts to GDP (for example, ranging from USD 289.2 billion to USD 440.5 billion up to 2030 in Africa) and the incremental investment needed to upgrade or retrofit infrastructure stock (ranging from USD 11 billion to USD 670 billion in annual incremental costs) are most prevalent.

36. To make current and future infrastructure climate-resilient, annual costs as a percentage of GDP are at least double in countries with emerging market economies, low-income countries and small States compared with the costs in high-income countries, that is 1.1–1.49 per cent compared with 0.45 per cent. Investment needs expressed as a percentage of GDP for upgrading new infrastructure and coastal protection are proportionally greater in lower-income countries and small States, while retrofitting existing infrastructure is the major cost component in countries with emerging market economies. However, the reports also noted that specific knowledge on the degree of exposure of infrastructure to natural hazards, related to their location, intensity and level of risk, could affect the incremental cost of making infrastructure climate-resilient (e.g. 3 per cent of total investment as opposed to 8–45 per cent) (see figure 5).[12]

[12] As footnote 11 above.

Figure 5
Public investment needs for resilience of physical infrastructure, by country grouping (gross domestic product weighted average)

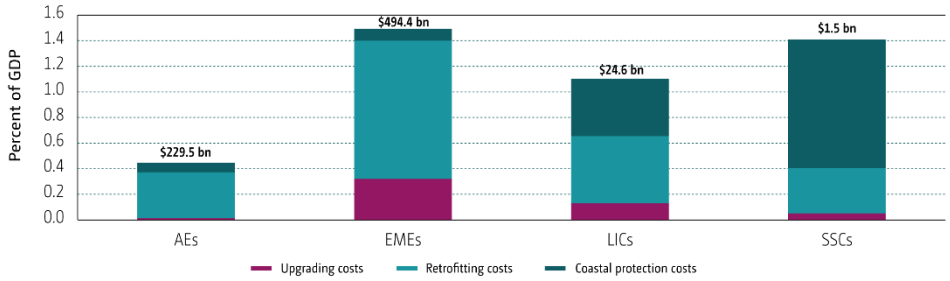

Source: International Monetary Fund. 2020. *Fiscal Monitor. Policies for the Recovery*. Washington, D.C.: International Monetary Fund.

37. The information and data generated from the national, regional and global reports cannot be compared with each other as the reports have different time frames, objectives and scopes. However, all of the reports may be viewed as complementary in offering different insights, granularity and processes and approaches for identifying needs.

B. Processes and approaches for determination of needs of developing country Parties

1. National institutional arrangements

38. Developing country Parties have varied institutional arrangements for identifying climate change needs, which are described in most of their national reports submitted to the UNFCCC. Most countries have established specialized institutions within their ministries and departments whose mandate is to spearhead climate change actions. These institutions have various names such as climate change directorate, climate change unit, interministerial climate change coordination committee, climate change technical working group and climate research centre.

39. Good practice in ensuring buy-in and effective coordination of the needs identification process is the engagement of high-level decision-making government offices at the initial stage of the climate change needs identification process. In addition, the engagement of other stakeholders and the assignment of specific roles and responsibilities to participants representing various sectors and interest groups at both the national and subnational level was noted in the reports of the majority of developing countries.

40. Institutional arrangements for needs determination vary widely across countries. However, in most countries the ministry responsible for environmental affairs coordinates the process through a focal point or a committee.

41. The focal point leads the needs identification process and can adopt varying arrangements for stakeholder consultation. The stakeholder consultation process leads to determining the institutional arrangements for the needs identification process. Some of the most common institutional arrangements include focal point only, focal point with other ministries and an interministerial committee. Among these, the interministerial committee is the most inclusive and likely to provide more detailed information on needs across sectors.

2. Needs identification process

42. The needs identification process of most countries starts with consultations between the lead ministry and the country's leadership. This ensures country ownership and top-level support in the needs identification process (see figure 6).

Figure 6
Common steps adopted by countries' committees or units for identifying climate change needs

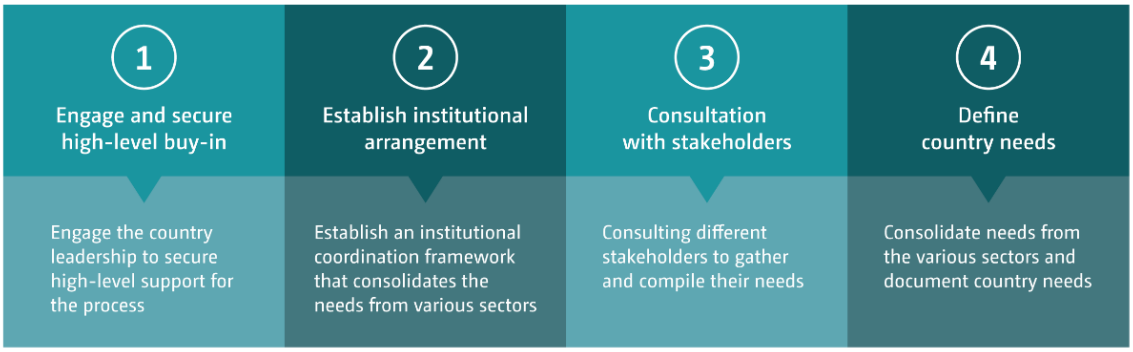

43. Stakeholder consultations are an integral part of the needs identification process. During the initial phase, background information is collected and assessments are carried out to help scope the needs. The stakeholders consulted are mainly from government line ministries, though in some instances they include non-governmental organizations and the private sector. Local communities are the least consulted stakeholders during the process.

44. In most of the national reports, the description of the needs identification process does not explicitly mention inclusivity aspects. Needs related to gender and local communities are captured in some reports emanating from those processes. However, where the needs identification process has projects and programmes as part of its output, gender and other inclusivity aspects of various stakeholders were mostly elaborated in the project or programme documents.

3. Processes and approaches used by other actors, namely multilateral climate funds, multilateral development banks and United Nations agencies

45. MDBs and United Nations agencies play a critical role in supporting developing countries in their needs identification process. In most cases, these agencies use experts during country-driven needs identification consultation forums to provide insights and share data that may help developing countries better identify and report their needs.

46. In other instances, MDBs and United Nations agencies provide financial and technical support for developing countries in the needs identification process. This support is used to carry out in-depth sectoral analysis to identify pathways within these sectors where considerable effort is needed and where greater impacts can be achieved. For countries that have benefited from this support for their second NDCs, their reports provide more granular information on needs, including by sector, compared with their first NDCs.

47. The multilateral climate funds established under the Convention, namely the GEF, including the special climate funds managed by the GEF (the Special Climate Change Fund and the Least Developed Countries Fund), the Green Climate Fund and the Adaptation Fund, also play a critical role in providing financial support for countries in facilitating their climate change needs identification process. This is particularly evident in the case of the Green Climate Fund and Adaptation Fund readiness support and the GEF Capacity-building Initiative for Transparency Trust Fund, which enable countries to identify and prioritize their climate change needs.

C. Methodologies and underlying assumptions used in determining the needs of developing country Parties

1. Methodologies used at the national level by developing countries in national reports

48. Developing country Parties identify adaptation and mitigation needs in preparing their national reports, following UNFCCC reporting guidelines and guidance and, in some cases, other methodologies adapted to their national context. The approaches taken vary depending on institutional and human capacities, cost, geography, time frame and data availability.

49. Although recent national reports include more information about methodologies used to determine adaptation needs, overall, there is still more information about the methodologies used to determine mitigation needs than for adaptation needs. The types of methodology applied vary. Most methodologies used to identify mitigation needs are quantitative, while a lower number of qualitative methodologies are used to identify adaptation needs. However, in recent reports, some countries have used methodologies to identify both mitigation and adaptation needs.

50. Countries in the Africa, Asia-Pacific, and Latin America and Caribbean regions present region-level information about methodologies applied to determine mitigation needs. Countries in the Africa and Asia-Pacific regions also present information about methodologies used to determine adaptation needs.

51. UNFCCC reporting guidelines and guidance, such as those provided for TNA preparation, have facilitated identification of needs for technology transfer and capacity-building related to mitigation and adaptation actions through methodologies such as the TNA methodology and the guidance for preparing a TAP.[13] However, the existing reporting guidelines and guidance do not include specific provisions on how to assess these needs at the local level. As such, countries assess their needs on the basis of methodologies developed for application at the national or international level.

52. Methodologies used by developing countries to determine mitigation needs include both top-down and bottom-up models for the energy and non-energy sectors. Bottom-up models are suited for studying options that have specific sectoral and technological implications. Top-down models are useful for studying broad macroeconomic and fiscal policies for mitigation, such as carbon or other environmental taxes. Methodologies applied to identify mitigation needs mainly focus on the cross-cutting, energy, greenhouse gas inventory preparation, waste, transport, agriculture, forestry, building and industry sectors.

53. Methodologies used by developing countries to determine adaptation needs mostly include vulnerability assessments that determine the levels of risk and vulnerability for each sector. These methodologies mainly focus on the agriculture, ecosystem and biodiversity, water and cross-cutting sectors.

2. Methodologies used at the regional and global level

54. For international and regional reports, top-down methodologies have been developed and applied to identify finance, technology development and transfer, and capacity-building needs. Such reports have provided alternative methodologies to developing countries that have been adapted to national circumstances and contexts and used to determine national needs.

D. Challenges, opportunities and gaps in determining the needs of developing country Parties

1. Opportunities

55. There are several regional and global specialized institutions that can support countries in their needs identification process by providing expertise and data. Some of these institutions are United Nations agencies, to which countries have quick and easy access and which can be engaged with during the needs identification process to provide the required support.

56. A number of platforms have been established by various institutions, including United Nations agencies and MDBs. These platforms offer a good opportunity for developing countries to share their experience and good practices in the needs identification process. Most developing countries are already using these platforms to share their experience.

57. Several initiatives have been established that can help in the needs identification process. These initiatives include the establishment of emissions inventories, which provide some of the data and information that can facilitate the prioritization of sectors and activities as part of the country's climate change needs identification process.

[13] Technology Executive Committee. 2020. *Enhancing implementation of the results of technology needs assessments*. Bonn: UNFCCC. Available at https://unfccc.int/ttclear/tec/brief13.html.

2. Challenges

(a) Challenges experienced in the preparation of the report

58. In compiling the needs of developing country Parties from the various sources, efforts were made by the technical team to overcome challenges such as identifying reporting overlaps so as to avoid double counting in aggregating and presenting the data.

59. Nevertheless, the following challenges were encountered in collecting, categorizing, aggregating and presenting the data on needs:

(a) **Data inconsistencies**: the classification of sectors and subsectors is not uniform across data sources, including in different sources of information and reports submitted by the same Party. This increases the risk of double counting, as cost estimates may be given in one report by sector and in another report by activity, so the same activity may be captured and hence accounted for under the costs by sector. Issues related to the definitions of needs also introduce inconsistencies because needs are referred to as qualitative needs, investment needs or costs;

(b) **Data gaps**: gaps in the coverage of information on costed needs by sector or subsector pose a significant challenge. These gaps are particularly evident for adaptation needs, which, compared with cost estimates for mitigation, remain limited. Significant data gaps related to capacity-building needs remain; these are predominantly characterized in qualitative terms. Further, information on methodologies used in producing and communicating information on needs in national reports is, in many cases, not included in the reports. In addition, methodological assumptions, which in most cases are not stated, may impact the interpretation of the data. The needs are dynamically changing and may depend on different factors such as temperature scenarios, mitigation pathways and adaptive capacity, extreme weather events, adverse effects of trade and economic barriers, and social factors such as poverty. Most reports, however, provide a snapshot of a Party's needs. It should also be noted that not all Parties have submitted reports;

(c) **Data interpretation**: when collecting, analysing and aggregating data and information on the needs of developing country Parties, best efforts have been made to ensure accuracy. When collecting and analysing the amounts of needs reported by developing country Parties in their national reports, different Parties apply their respective definitions and interpretations of needs. Needs may be reported as needs or activities needed to take climate action. Furthermore, costed needs may be determined in one national report but not in the subsequent report, without stating whether the same amounts of costed needs apply.

60. The following steps were undertaken to analyse, aggregate and present the data:

(a) Analysis of data gaps and identification of areas for improvement;

(b) Harmonization of data sets used for estimating the global total needs in order to minimize misalignment between information and data according to thematic areas, regions, sectors and time frames;

(c) Presentation of quantified data in ranges of estimates where possible, instead of aggregating the amounts, to avoid possible data overlaps;

(d) Use of case studies to highlight good practices and lessons learned in determining needs.

(b) Challenges experienced by developing countries

61. Institutional coordination was highlighted as a major challenge in the needs determination process. The coordination challenge affected needs identification between sectors and between levels of governance, namely the local and national level. Two of the identified drivers of limited coordination were the lack of specialized institutions within ministries with the mandate to spearhead climate change actions, and the involvement of ministries other than the environment ministry in climate change planning in the needs identification process.

62. While most countries have used methodologies to identify and report their needs both qualitatively and quantitatively, costing these needs has been a major challenge and therefore most of these needs do not have accompanying cost estimates. This challenge is particularly

evident in deriving cost estimates for climate adaptation and enhancing resilience needs, and, in this context, deriving cost estimates for averting, minimizing and addressing loss and damage needs, since developing countries' adaptation actions cannot always be included in short-term projects, but rather require long-term interventions that are difficult to estimate in monetary terms.

3. Gaps

63. Developing countries have taken significant steps to improve their needs determination process but capacity gaps within lead institutions continue to hinder progress. These capacity gaps vary widely across countries and include the lack of qualified personnel to spearhead the needs identification process and the lack of institutional-level capacity.

64. Limited availability of granular data at the sector and subsector level constitutes one of the major gaps identified by developing countries. As a result, many developing countries provide cost estimates for overall needs rather than disaggregated by theme or sector.

65. The lack of specialized national institutions to spearhead the means of implementation under the Convention, such as technology development and transfer, and capacity-building, limits the ability of some developing countries to track needs continuously and identify additional and emerging needs.

66. Limited detailed guidance on the structure and content of reports submitted to the UNFCCC resulted in needs with varying levels of detail across countries. Where such guidance was available, for instance for TNAs, the needs were identified at a higher level of detail compared with needs communicated in other national reports.

4. Insights into determining needs using available resources: country case studies and experience

67. Country case studies have shown that the needs identification process provides an opportunity for countries to translate their needs into investment opportunities and climate actions, including by using existing support mechanisms to prioritize and cost identified needs and turn needs into project ideas for support. For example, through the TNA process, some countries identified technology support needs and submitted a request for technology assistance to formulate project ideas related to technology development and transfer.

68. Costing adaptation and mitigation needs for action is becoming a crucial area of work at the national level in order to better identify gaps where financial support is needed and ways to leverage public and private resources.

5. Co-benefits related to addressing the needs of developing country Parties, such as in relation to the Sustainable Development Goals, disaster risk reduction and the Addis Ababa Action Agenda

69. For most countries, climate change needs are aligned with the targets set out in the 2030 Agenda for Sustainable Development. As the SDGs are ideally indivisible, all developing country Parties covered in this report are taking action to address SDG 13 that relates to taking action to address climate change, and SDG 13 affects all the other SDGs. Overall, the needs identified by developing countries touch on all SDGs, with 75 per cent of NDCs having linkages to SDGs 2, 6, 7, 8, 9, 11, 12, 13, 15 and 17.

70. In their national reports, some developing country Parties refer to the Addis Ababa Action Agenda provision for mobilizing and aligning local resources for climate action. This is particularly evident in countries that capture their climate action budgets under the national budgeting process.

V. Recommendations

71. The SCF invites the COP and the CMA to consider the following recommendations:

(a) *Encourage* developing country Parties and climate finance providers, as well as multilateral and financial institutions, private finance data providers and other relevant institutions, to enhance the availability of granular, country-level data on needs related to the implementation of the Convention and the Paris Agreement with a view to addressing existing data gaps;

(b) *Encourage* developing country Parties to share best practices on determining needs, including regarding the institutional capacity conducive to determining needs;

(c) *Encourage* developing country Parties to provide, where possible, information on needs related to:

(i) Gender-responsive climate action and the needs of indigenous peoples and vulnerable groups;

(ii) Preparation of national reports to the UNFCCC, including reporting on the activities contained therein;

(iii) Addressing and mitigating risks, including physical and transitional risks;

(iv) Energy poverty as it relates to sustainable development;

(v) Methodologies employed in the determination of the needs in their national reports to the UNFCCC, including, in accordance with reporting guidelines and where available, quantified data on needs;

(d) *Request* the SCF, in preparing future NDRs, to present available data and information on needs related to the recommendations referred to in paragraph 71(c) above;

(e) *Invite* the operating entities of the Financial Mechanism, United Nations agencies, multilateral and bilateral financial institutions and other relevant institutions to make use of the information contained in the first NDR when supporting developing country Parties in identifying and costing needs;

(f) *Invite* the operating entities of the Financial Mechanism to revise templates and guidance for developing countries when supporting their processes in identifying their needs with a view to enhancing availability of granular information on qualitative and quantitative needs;

(g) *Encourage* the operating entities of the Financial Mechanism, United Nations agencies, multilateral and bilateral financial institutions and other relevant institutions to make available further information on methodologies related to determining and costing needs, especially for adaptation needs and incremental costs;

(h) *Encourage* developing country Parties to consider the insights on methodologies identified in the first NDR when costing and determining needs;

(i) *Encourage* developing country Parties to take advantage of available resources through the operating entities of the Financial Mechanism, as well as other multilateral and bilateral actors, to strengthen institutional capacity for identifying and costing their needs in relation to implementing the Convention and the Paris Agreement;

(j) *Request* the SCF to engage with public and private financial institutions and to disseminate the findings of the first NDR;

(k) *Invite* UNFCCC constituted bodies, in particular the Paris Committee on Capacity-building and the Adaptation Committee, to consider the insights identified in the first NDR when implementing their respective workplans;

(l) *Encourage* Parties, multilateral and financial institutions, academia, methodology developers, research institutions and other relevant actors to continue to develop methodologies for the determination of adaptation and resilience enhancement needs and, in this context, needs related to averting, minimizing and addressing loss and damage;

(m) *Encourage* the operating entities of the Financial Mechanism, United Nations agencies, multilateral and bilateral financial institutions and other relevant institutions to provide financial and technical support to developing countries for updating the reporting of their qualitative and quantitative information and data on needs to be considered in subsequent NDRs, as appropriate;

(n) *Encourage* all actors, when determining needs for implementing the Convention and the Paris Agreement, to highlight linkages to the implementation of the 2030 Agenda for Sustainable Development and application of the Addis Ababa Action Agenda.

12th plenary meeting
13 November 2021

المقرر 6/م أ-26
تقرير الصندوق الأخضر للمناخ المقدَّم إلى مؤتمر الأطراف والإرشادات الموجهة إلى الصندوق الأخضر للمناخ

إن مؤتمر الأطراف،

إذ يشير إلى مرفق المقرر 3/م أ-17،

1- *يرحب* بتقريري الصندوق الأخضر للمناخ المقدمين إلى مؤتمر الأطراف في دورته السادسة والعشرين[1]، بما في ذلك قائمة الإجراءات التي اتخذها مجلس الصندوق الأخضر للمناخ (يُشار إليه فيما يلي باسم "المجلس") استجابةً للإرشادات التي تلقاها من مؤتمر الأطراف؛

2- *يرحب أيضاً* بالجهود المتواصلة التي يبذلها الصندوق الأخضر للمناخ لتقديم مساهمة كبيرة وطموحة في الجهود العالمية الرامية إلى تحقيق الأهداف التي حددها المجتمع الدولي فيما يتعلق بمكافحة تغير المناخ؛

3- يرحب كذلك بما أحرزه الصندوق الأخضر للمناخ من تقدم في الفترة 2020-2021 في المجالات التالية، بما في ذلك ما يتعلق بالإرشادات التي قدمها مؤتمر الأطراف:

(أ) زيادة عدد مقترحات التمويل الموافق عليها، وهو ما يرفع المبلغ الإجمالي الذي وافق عليه المجلس إلى 10 بلايين دولار من دولارات الولايات المتحدة لدعم تنفيذ 190 مشروعاً وبرنامجاً في مجالي التكيف والتخفيف في 127 بلداً نامياً؛

(ب) زيادة عدد الكيانات التي اعتمدها المجلس، ليبلغ بذلك مجموع عدد الكيانات المعتمدة 112 كياناً، 72 منها يتمتّع بالحصول المباشر على التمويل؛

(ج) الموافقة على الخطة الاستراتيجية المحدّثة للفترة 2020-2023[2]، والإطار المتكامل لإدارة النتائج، وأداة لتتبع النتائج؛

(د) مراجعة سياسته البيئية والاجتماعية لإعادة تأكيد التزامه بمنع الاستغلال الجنسي والإساءة الجنسية والتحرش الجنسي؛ وسبل الانتصاف الإدارية وسياسة الإفصاح؛ والمبادئ التوجيهية لتيسير نظر مجلس آلية الانتصاف المستقلة في التقارير المتعلقة بطلبات إعادة النظر والمظالم والشكاوى؛

(هـ) الموافقة على سياسة التقييم الخاصة به؛

(و) التعاون المستمر بين الصندوق الأخضر للمناخ ومركز وشبكة تكنولوجيا المناخ واللجنة التنفيذية المعنية بالتكنولوجيا؛

(ز) التعاون بين الصندوق الأخضر للمناخ ولجنة التكيف وفريق الخبراء المعني بأقل البلدان نمواً؛

(1) FCCC/CP/2020/5 وFCCC/CP/2021/8 .

(2) ترد في وثيقة الصندوق الأخضر للمناخ GCF/B.27/21، المرفق الثاني. متاح في: https://www.greenclimate.fund/document/gcf-b27-21.

4- *يرحب* بالرؤية الطويلة الأجل بشأن التكامل والاتساق والتعاون بين الصندوق الأخضر للمناخ ومرفق البيئة العالمية[3] *ويطلب* إلى المجلس تعزيز الاتساق والتكامل مع قنوات أخرى لتقديم التمويل المناخي بغية تعزيز تأثير وفعالية عمله؛

5- *يشجع* على مواصلة التعاون والتفاعل بين الصندوق الأخضر للمناخ ومركز وشبكة تكنولوجيا المناخ واللجنة التنفيذية المعنية بالتكنولوجيا، من خلال المضي في العمل المشترك، وكذلك التعاون في الفعاليات، ومراعاة العناصر المتصلة بتعميم المنظور الجنساني وإشراك المراقبين؛

6- *يكرر* طلبه إلى المجلس مواصلة الجهود الرامية إلى الحفاظ على التوازن في توزيع الموارد بين مجالي التكيف والتخفيف؛

7- *يشجع* المجلس على زيادة توضيح دور البيانات والمعلومات المستقاة من جملة مصادر منها الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ والمعارف والممارسات التقليدية والمحلية والتابعة للشعوب الأصلية في تقييم المذكرات المفاهيمية وتطبيقات تمويل إعداد المشاريع ومقترحات التمويل؛

8- *يشجع أيضاً* المجلس على تعزيز الملكية القطرية والإدارة الإقليمية عن طريق إشراك السلطات الوطنية المعينة على نحو استباقي في جميع جوانب دورة المشاريع والبرامج؛

9- *يحيط علماً* بالظروف الاستثنائية لجائحة مرض فيروس كورونا 2019 وتأثيرها الكبير على تنفيذ خطة عمل المجلس الرباعية السنوات المحدّثة، وينوه بجهود المجلس خلال تلك الفترة، ويشجع المجلس على مواصلة تحسين كفاءة وفعالية عمله؛

10- *يحيط علماً* بالجهود المتواصلة التي يبذلها المجلس لتوفير الموارد المالية للأنشطة ذات الصلة بتجنب الخسائر والأضرار في البلدان النامية الأطراف والتقليل منها إلى أدنى حد ممكن والتصدي لها بما يتفق مع الإطار الحالي لنتائج الاستثمارات ونوافذ وهياكل التمويل التابعة للصندوق الأخضر للمناخ، بوسائل منها مرفق إعداد المشاريع وبرنامج الاستعداد ودعم الأنشطة التحضيرية؛

11- *يلاحظ* العدد الكبير من الثغرات السياساتية المتبقية، بما في ذلك تحديث إطار الاعتماد بما يشمل الموافقة على نهج التقييم الخاص بالمشاريع، وتحديث عملية الموافقة المبسطة، والموافقة على سياسة النُهُج البرنامجية، واستكمال السياسات المتعلقة بإطار الاستثمار، ومعالجة المسائل المتعلقة بمرفق القطاع الخاص واستراتيجيته، وكذلك المسائل غير المحسومة في النظام الداخلي للمجلس[4]، *ويحث* المجلس على إعطاء الأولوية لسد الثغرات السياساتية على وجه السرعة وتحري تنويع انتقائه للأدوات المالية لمعالجة المخاطر المناخية بما في ذلك التأمين القائم على مؤشرات للظواهر المناخية؛

12- *يحيط علماً* بتدارس رئيس مؤتمر الأطراف مسألة منح الصندوق الأخضر للمناخ ومسؤوليه امتيازات وحصانات، *ويدعو* المجلس إلى مواصلة جهوده لضمان تمتع الصندوق بالامتيازات والحصانات حسب الاقتضاء؛

13- *يحث* المجلس على أن ينجز في الوقت المناسب عمله المتعلق بإرشادات وترتيبات مؤتمر الأطراف بشأن تمويل الغابات والنُهُج البديلة على النحو المطلوب في الفقرات 23-25 من المقرر 7/م أ-21؛

14- *يشجع* المجلس على مواصلة إدماج الاعتبارات الجنسانية في أنشطته، بوسائل منها سياسته الجنسانية وتعزيز التوازن بين الجنسين في جميع هياكل الصندوق؛

(3) ترد في وثيقة مرفق البيئة العالمية GEF/C.60/08، المرفق الأول. متاح في: https://www.thegef.org/council-meeting-documents/long-term-vision-complementarity-coherence-and-collaboration-between-green.

(4) متاح في: https://www.greenclimate.fund/document/rules-procedure.

15- *يدعو* المجلس إلى النظر في سبل تحسين وصول المنظمات غير الحكومية ومنظمات القطاع الخاص المحلية إلى الصندوق؛

16- *يدعو أيضاً* الأطراف إلى استخدام بوابة المساهمات[5] لتقدم إلى الأمانة آراء وتوصيات بشأن عناصر الإرشادات الموجَّهة إلى الصندوق الأخضر للمناخ، وذلك في موعد أقصاه عشرة أسابيع قبل انعقاد الدورة السابعة والعشرين لمؤتمر الأطراف (تشرين الثاني/نوفمبر 2022)؛

17- *يطلب* إلى اللجنة الدائمة المعنية بالتمويل أن تضع في اعتبارها المساهمات المشار إليها في الفقرة 16 أعلاه عند إعداد مشروع إرشاداتها الموجهة إلى الصندوق الأخضر للمناخ كي ينظر فيها مؤتمر الأطراف في دورته السابعة والعشرين ومؤتمر الأطراف العامل بوصفه اجتماع الأطراف في اتفاق باريس في دورته الرابعة (تشرين الثاني/نوفمبر 2022)؛

18- *يطلب أيضاً* إلى الصندوق الأخضر للمناخ أن يدرج في تقريره السنوي المقدم إلى مؤتمر الأطراف معلومات عن الخطوات التي اتخذها لتنفيذ الإرشادات المقدَّمة في هذا المقرر؛

19- *يحيط علماً* بالمقرر 11/م أ ت-3 *ويقرر* أن يحيل إلى الصندوق الأخضر للمناخ الإرشادات الصادرة عن مؤتمر الأطراف العامل بوصفه اجتماع الأطراف في اتفاق باريس، الواردة في الفقرات 2-8 من ذلك المقرر[6].

الجلسة العامة 12
13 تشرين الثاني/نوفمبر 2021

(5) https://www4.unfccc.int/sites/submissionsstaging/Pages/Home.aspx.

(6) وفقاً للمقرر 1/م أ-21، الفقرة 61.

المقرر 7/م أ-26
تقرير مرفق البيئة العالمية المقدَّم إلى مؤتمر الأطراف والإرشادات الموجهة إلى مرفق البيئة العالمية

إن مؤتمر الأطراف،

إذ يذكّر بالفقرة 1(ج) من المقرر 11/م أ-1، وبالمقرر 13/م أ-25،

وإذ يشير إلى الفقرة 9(ب) من صك إنشاء مرفق البيئة العالمية المعاد هيكلته[1]،

1- *يرحب* بتقارير مرفق البيئة العالمية المقدمة إلى مؤتمر الأطراف في دورته السادسة والعشرين وإضافاتها[2]، بما في ذلك ردود مرفق البيئة العالمية على إرشادات مؤتمر الأطراف؛

2- *يرحب أيضاً* بالعمل الذي اضطلع به مرفق البيئة العالمية خلال الفترة المشمولة بتقريره (من 1 تموز/يوليه 2019 إلى 30 حزيران/يونيه 2021)، بما في ذلك بخصوص ما يلي:

(أ) الموافقة على المشاريع والبرامج المتعلقة بتغير المناخ التي اعتُمدت خلال الفترة المشمولة بالتقرير في إطار الصندوق الاستئماني لمرفق البيئة العالمية، وصندوق أقل البلدان نمواً، والصندوق الخاص بتغير المناخ؛

(ب) إدماج أولويات تغير المناخ في مجالات تركيزه الأخرى والحد من انبعاثات غازات الدفيئة الذي تحقق من خلال هذا الإدماج؛

(ج) تحسين التنسيق مع الصندوق الأخضر للمناخ؛

(د) اعتماد استراتيجيته المتعلقة بإشراك القطاع الخاص[3]؛

(هـ) اعتماد استراتيجية السندات المستدامة للصندوق الاستئماني لمرفق البيئة العالمية[4]؛

3- *يشجع* مرفق البيئة العالمية، في إطار عملية تجديد الموارد الثامنة، على أن ينظر على النحو الواجب في سبل زيادة الموارد المالية المخصصة للعمل المناخي، بما في ذلك مجال التركيز المتعلق بتغير المناخ والفوائد المشتركة للمناخ، مع مراعاة شرط الإبلاغ المشار إليه في الفقرة 6 من المقرر 12/م أ ت-3، وتطبيق نهج متسق في جميع مجالات تركيزه لتحديد أولويات المشاريع التي تولد فوائد بيئية مشتركة؛

4- *يهيب* بالبلدان المتقدمة الأطراف أن تقدم تبرعات إلى مرفق البيئة العالمية للمساهمة في عملية تجديد ثامنة قوية لموارد مرفق البيئة العالمية من أجل دعم البلدان النامية في تنفيذ الاتفاقية *ويشجع* على تقديم تبرعات مالية إضافية إلى عملية التجديد الثامنة لموارد مرفق البيئة العالمية؛

5- *يحيط علماً* بالمناقشات الجارية بشأن عملية تجديد الموارد الثامنة فيما يتعلق بسياساته لتخصيص الموارد في إطار نظام التخصيص الشفاف للموارد *ويدعو* مرفق البيئة العالمية إلى النظر على النحو الواجب في احتياجات البلدان النامية الأطراف وأولوياتها عند تخصيص الموارد لها؛

---

(1) مرفق البيئة العالمية. 2019. *صك إنشاء مرفق البيئة العالمية المعاد هيكلته*. واشنطن، العاصمة: مرفق البيئة العالمية. متاح في: https://www.thegef.org/documents/instrument-establishment-restructured-gef.

(2) FCCC/CP/2020/1 وAdd.1 وFCCC/CP/2021/9 وAdd.1.

(3) انظر وثيقة مرفق البيئة العالمية GEF/C.59/07/Rev.01. متاحة في: https://www.thegef.org/documents.

(4) انظر وثيقة مرفق البيئة العالمية GEF/C.59/12.

6- *يحيط علماً* بالعمل الجاري لمرفق البيئة العالمية في رصد تركيز شراكة مرفق البيئة العالمية وتغطيتها الجغرافية والمواضيعية، فضلاً عن فعالية هذه الشراكة وكفاءتها وانخراطها، *ويشجع* مرفق البيئة العالمية على النظر في سبل تعزيز مشاركة كيانات وطنية وإقليمية إضافية من البلدان النامية الأطراف في الشراكة، بسُبل منها السماح لها بالعمل كوكالات منفِّذة، حسب الاقتضاء؛

7- *يطلب* إلى مرفق البيئة العالمية أن ينظر في سُبل مواصلة تعزيز دور الوكالات الوطنية ومنظمات المجتمع المدني كوكالات منفِّذة بغية تعزيز المسؤولية الوطنية على المشاريع والبرامج المموَّلة من مرفق البيئة العالمية ومنع الوكالات المشرفة على التنفيذ من العمل في آن واحد كوكالات منفِّذة؛

8- *يرحب مع التقدير* بالتبرعات التي قدمتها البلدان المتقدمة الأطراف إلى صندوق أقل البلدان نمواً، والتي بلغت 605,3 ملايين دولار من دولارات الولايات المتحدة (دولار)، *ويشجع* على تقديم تبرعات مالية إضافية لهذا الصندوق وللصندوق الخاص بتغير المناخ لدعم التكيف ونقل التكنولوجيا؛

9- *يطلب* إلى مرفق البيئة العالمية، بوصفه كياناً تشغيلياً تابعاً للآلية المالية للاتفاقية مكلفاً بتشغيل الصندوق الخاص بتغير المناخ، أن يواصل مساعدة البلدان النامية الأطراف في الحصول على الموارد بطريقة فعالة؛

10- *يهيب* بمرفق البيئة العالمية أن يواصل تحسين إطار إدارة وكالاته والمعايير التي يخضع الشركاء المشرفون على التنفيذ للمساءلة على أساسها؛

11- *يحيط علماً* بأن الموارد المالية المخصصة للأداة المالية غير القائمة على المنح في إطار عملية التجديد السابعة لموارد مرفق البيئة العالمية قد زادت من 110 ملايين دولار في إطار عملية التجديد السادسة إلى 136 مليون دولار، *ويشجع* مرفق البيئة العالمية على أن يواصل، خلال مناقشاته المتعلقة بالأداة في إطار عملية التجديد الثامنة، مراعاة احتياجات وأولويات البلدان النامية، فضلاً عن ظروفها الوطنية المختلفة؛

12- *يطلب* إلى مرفق البيئة العالمية أن ينظر في تحديث سياسته بشأن المساواة بين الجنسين لتشمل الحماية من التمييز؛

13- *يسلم* بأن مرفق البيئة العالمية لا يفرض عتبات دنيا و/أو أنواعاً أو مصادر محددة للتمويل المشترك أو الاستثمارات المعبأة عند استعراضه مختلف المشاريع والبرامج[(5)]؛

14- *يشجع* مرفق البيئة العالمية على تعزيز جهوده الرامية إلى التعامل مع القطاع الخاص وتعبئة موارده في إطار عملية تجديد موارده الثامنة؛

15- *يحيط علماً* بالمناقشات الجارية داخل مرفق البيئة العالمية بشأن برنامج المنح الصغيرة في إطار عملية تجديد الموارد الثامنة، ويدعو مرفق البيئة العالمية إلى النظر في زيادة سقف التمويل لكل مشروع من أجل توفير الدعم المالي والتقني الكافي للمجتمعات المحلية ومنظمات المجتمع المدني؛

16- يحث مرفق البيئة العالمية على تعزيز دعمه للمشاريع التي تعمل مع أصحاب المصلحة على الصعيد المحلي، ومواصلة توفير التمويل للمشاريع المتصلة بالتدريب التكنولوجي وتوسيع نطاق التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي مع اللجنة التنفيذية للتكنولوجيا ومركز وشبكة تكنولوجيا المناخ؛

(5) انظر وثيقة مرفق البيئة العالمية GEF/C.54/10/Rev.01، المرفق الأول، الفقرة 5.

17- *يرحب* بالرؤية الطويلة الأجل بشأن التكامل والاتساق والتعاون بين الصندوق الأخضر للمناخ ومرفق البيئة العالمية[6] *ويطلب* إلى مجلس مرفق البيئة العالمية أن يعزز الاتساق والتكامل مع قنوات أخرى لتقديم التمويل المناخي بغية تعزيز مدى تأثير عمله وفعاليته؛

18- *يطلب أيضاً* إلى مرفق البيئة العالمية أن يحيط علماً، في إطار عملية التجديد الثامنة، بالاحتياجات والأولويات المتعلقة بالتمويل المناخي، بما فيها تلك المحددة في التقرير الأول المتعلق بتحديد احتياجات البلدان النامية الأطراف المتصلة بتنفيذ الاتفاقية واتفاق باريس[7]، والمساهمات المحددة وطنياً، والبلاغات الوطنية، وخطط التكيف الوطنية، وكذلك في مصادر المعلومات المتاحة الأخرى، بما في ذلك تقييم فترة السنتين والعرض العام لتدفقات التمويل المتعلق بالمناخ والتقارير الأخرى ذات الصلة؛

19- *يدعو* الأطراف إلى تقديم آرائها وتوصياتها بشأن عناصر الإرشادات الموجَّهة إلى مرفق البيئة العالمية، عن طريق بوابة المساهمات[8]، في موعد أقصاه عشرة أسابيع قبل انعقاد الدورة السابعة والعشرين لمؤتمر الأطراف (تشرين الثاني/نوفمبر 2022)؛

20- *يطلب* إلى اللجنة الدائمة المعنية بالتمويل أن تضع في اعتبارها المساهمات المشار إليها في الفقرة 19 أعلاه عند إعداد مشروع إرشاداتها الموجهة إلى مرفق البيئة العالمية كي ينظر فيها مؤتمر الأطراف في دورته السابعة والعشرين ومؤتمر الأطراف العامل بوصفه اجتماع الأطراف في اتفاق باريس في دورته الرابعة (تشرين الثاني/نوفمبر 2022)؛

21- *يطلب أيضاً* إلى الصندوق الأخضر للمناخ أن يدرج في تقريره السنوي المقدم إلى مؤتمر الأطراف معلومات عن الخطوات التي اتخذها لتنفيذ الإرشادات المقدَّمة في هذا المقرر؛

22- *يحيط علماً* بالمقرر 12/م أ ت-3 *ويقرر* أن يحيل إلى مرفق البيئة العالمية إرشادات مؤتمر الأطراف العامل بوصفه اجتماع الأطراف في اتفاق باريس الواردة في الفقرات 2-10 من ذلك المقرر[9].

الجلسة العامة 12
13 تشرين الثاني/نوفمبر 2021

(6) ترد في وثيقة مرفق البيئة العالمية GEF/C.60/08، المرفق الأول.

(7) اللجنة الدائمة المعنية بالتمويل. 2021. *التقرير الأول بشأن تحديد احتياجات البلدان النامية الأطراف فيما يتعلق بتنفيذ الاتفاقية واتفاق باريس*. بون: الاتفاقية الإطارية. متاح في: https://unfccc.int/topics/climate-finance/workstreams/determination-of-the-needs-of-developing-country-parties/first-report-on-the-determination-of-the-needs-of-developing-country-parties-related-to-implementing.

(8) https://www4.unfccc.int/sites/submissionsstaging/Pages/Home.aspx.

(9) وفقاً للمقرر 1/م أ-21، الفقرة 61.

المقرر 8/م أ-26

تقرير تجميعي وتوليفي للبلاغات التي تقدَّم كل سنتين بشأن المعلومات المتعلقة بالفقرة 5 من المادة 9 من اتفاق باريس وتقرير موجز عن حلقة العمل التي تعقد أثناء الدورة بشأن تلك البلاغات

إن مؤتمر الأطراف،

إذ يشير إلى المادتين 4 و11 من الاتفاقية،

وإذ يشير أيضاً إلى المقرر 12/م أ ت-1،

1- *يرحب* بالتقرير التجميعي والتوليفي[1] الذي أعدته الأمانة للمعلومات الواردة في البلاغات الأولى لفترة السنتين وفقاً للفقرة 5 من المادة 9 من اتفاق باريس؛

2- *يرحب أيضاً* بالتقرير الموجز[2] عن حلقة العمل التي عُقدت أثناء الدورة، في 11 حزيران/يونيه 2021، بشأن المعلومات التي يتعيّن على الأطراف تقديمها وفقاً للفقرة 5 من المادة 9 من اتفاق باريس؛

3- *يحيط علماً* بالمقرر 14/م أ ت-3.

الجلسة العامة 12
13 تشرين الثاني/نوفمبر 2021

(1) FCCC/PA/CMA/2021/3.

(2) CCC/PA/CMA/2021/5.

المقرر 9/م أ-26
تعزيز تطوير تكنولوجيا المناخ ونقلها بواسطة آلية التكنولوجيا

إن مؤتمر الأطراف،

إذ يشير إلى المقررات 2/م أ-17، و1/م أ-21، و15/م أ-22، و21/م أ-22، و13/م أ-23، و15/م أ-23، و12/م أ-24، و13/م أ-24، و14/م أ-25،

1- *يرحب* بالتقارير السنوية المشتركة للجنة التنفيذية المعنية بالتكنولوجيا ومركز وشبكة تكنولوجيا المناخ لعامي 2020 و2021[1]، *ويثني* على جهودهما الرامية إلى النهوض بعملهما في ظل استمرار الجائحة؛

2- *يرحب* بالتعاون المستمر بين اللجنة التنفيذية المعنية بالتكنولوجيا ومركز وشبكة تكنولوجيا المناخ *ويدعوهما* إلى تعزيز تعاونهما وإلى تبادل الملاحظات التعقيبية بينهما بغية ضمان الاتساق والتآزر والتنفيذ الفعال لولايات آلية التكنولوجيا، بوسائل منها تحري إمكانية إعداد برنامج مشترك؛

3- *يرحب* بالتعاون بين آلية التكنولوجيا والآلية المالية *ويشجع* على مواصلة هذا التعاون؛

4- *يحيط علماً* بالتحديات التي تواجهها اللجنة التنفيذية المعنية بالتكنولوجيا ومركز وشبكة تكنولوجيا المناخ في تنفيذ ولايتيهما خلال الجائحة المستمرة *ويرحب* بجهودهما الرامية إلى التصدي لهذه التحديات؛

5- *يرحب* بتنفيذ نُظم الرصد والتقييم التابعة للجنة التنفيذية المعنية بالتكنولوجيا ومركز وشبكة تكنولوجيا المناخ *ويطلب* إليهما مواصلة الإبلاغ عن نتائج وتأثير عملهما؛

6- *يرحب أيضاً* بجهود اللجنة التنفيذية المعنية بالتكنولوجيا ومركز وشبكة تكنولوجيا المناخ للاستفادة من عمل فئات الاتفاقية الإطارية لزيادة آثار العمل في إطار آلية التكنولوجيا؛

I- أنشطة وأداء اللجنة التنفيذية المعنية بالتكنولوجيا في الفترة 2020-2021

7- *يعرب عن التقدير* لمرونة اللجنة التنفيذية المعنية بالتكنولوجيا في التكيف مع طرق العمل الجديدة، بسُبل منها استخدام منصات افتراضية للاجتماعات والفعاليات، والتعاون البناء مع أعضائها وفرق العمل والمراقبين وغيرهم من أصحاب المصلحة المعنيين، مما يسهل إحراز تقدم في تنفيذ الأنشطة بنجاح في إطار خطط عملها المتجددة للفترة 2019-2022[2]؛

8- *يدعو* الأطراف وأصحاب المصلحة المعنيين إلى النظر في توصيات اللجنة التنفيذية المعنية بالتكنولوجيا بشأن سبل المضي قدماً والإجراءات التي يتعين اتخاذها على أساس نتائج اجتماعات الخبراء التقنيين المعنية بالتخفيف من آثار تغير المناخ في عام 2020[3]؛

9- *يدعو أيضاً* الأطراف وأصحاب المصلحة المعنيين أيضاً إلى النظر في الرسائل والتوصيات الرئيسية للجنة التنفيذية المعنية بالتكنولوجيا لعامي 2020 -2021 بشأن السياسة التكنولوجية في المجالات التالية: تقييم الاحتياجات التكنولوجية؛ وتكنولوجيات تجنب الخسائر والأضرار في المناطق الساحلية والتقليل منها إلى أدنى حد والتصدي لها؛ والبحث والتطوير والبيان العملي التعاوني على الصعيد الدولي؛ والنُّهج الابتكارية لحفز اعتماد الحلول القائمة في مجال التكنولوجيا النظيفة؛ والقدرات والتكنولوجيات المحلية[4]؛

(1) FCCC/SB/2020/4 وFCCC/SB/2021/5.

(2) متاح في: https://unfccc.int/ttclear/tec.

(3) انظر الوثيقة FCCC/SB/2020/4، المرفق الثالث.

(4) انظر الوثيقتين FCCC/SB/2020/4 وFCCC/SB/2021/5.

10- *يلاحظ مع التقدير* تعاون اللجنة التنفيذية المعنية بالتكنولوجيا مع الهيئات المنشأة الأخرى والمنظمات ذات الصلة في تنفيذ خطة عملها؛

11- *يلاحظ* أن مشاركة القطاع الخاص أمر حاسم في ترجمة نتائج البحث والتطوير والبيان العملي إلى تكنولوجيات مناخية قابلة للتسويق، *ويرحب* في هذا الصدد بأنشطة اللجنة التنفيذية المعنية بالتكنولوجيا؛

12- *يرحب أيضاً* بنجاح تنظيم فعاليات يوم التكنولوجيا في الفترة 2020-2021[(5)] من أجل تعزيز النهج الابتكارية بشأن تكنولوجيات التكيف المتصلة بالزراعة المتكيفة مع تقلبات المناخ والتكيف في مناطق المحيطات والمناطق الساحلية، *ويشجع* اللجنة التنفيذية المعنية بالتكنولوجيا على مواصلة استخدام هذه الفعاليات لتعزيز آثار عملها والوصول إلى الجهات المستهدفة؛

13- *يثني* على اللجنة التنفيذية المعنية بالتكنولوجيا لجهودها الرامية إلى تعميم مراعاة المنظور الجنساني في عملها، بسُبل منها اتباع نهج منظم يسعى لضمان قيام جهات التنسيق المعنية بالشؤون الجنسانية بدور نشط وتحقيق التوازن بين الجنسين فيما يتعلق بالمتكلمين في جميع فعالياتها خلال عام 2021، *ويتطلع* إلى استمرار جهودها في هذا الصدد؛

14- *يشجع* اللجنة التنفيذية المعنية بالتكنولوجيا على زيادة أنشطتها في مجال التوعية وإشراك أصحاب المصلحة من أجل نشر سياساتها ومنشوراتها، ولا سيما للجهات المستهدفة؛

15- *يلاحظ بقلق* أن تكوين عضوية اللجنة التنفيذية المعنية بالتكنولوجيا يمنع بعض الأطراف من المشاركة الكاملة في عملها؛

II- أنشطة وأداء مركز وشبكة تكنولوجيا المناخ في الفترة 2020- 2021

16- *يرحب* بمبادرة مركز وشبكة تكنولوجيا المناخ المتعلقة بالتكيف مع التحديات التشغيلية الناجمة عن استمرار الجائحة عن طريق التركيز على تنفيذ طلبات المساعدة التقنية، والاستفادة من مشاركة أصحاب المصلحة عبر الإنترنت ومن أنشطة بناء القدرات؛

17- *يعرب عن التقدير* للنُهُج المتعددة البلدان والإقليمية والبرنامجية، التي تتبعها دوائر مركز وشبكة تكنولوجيا المناخ من أجل تبسيط عمليات مركز وشبكة تكنولوجيا المناخ، *ويتطلع* إلى مواصلة هذه النُهُج؛

18- *يحيط علماً* بأنشطة مركز وشبكة تكنولوجيا المناخ وأدائه ورسائله الرئيسية في الفترة 2020-2021، بما في ذلك التحديات المطروحة والدروس المستفادة؛

19- *يرحب* بالجهود التي يبذلها مركز وشبكة تكنولوجيا المناخ لكي يكون أكثر شمولاً من خلال تنفيذ خطة العمل الجنسانية وتعزيز المشاركة مع دوائر النساء والشؤون الجنسانية والشباب ومنظمات الشعوب الأصلية؛

20- *يلاحظ مع التقدير* أن مركز وشبكة تكنولوجيا المناخ هو أكبر جهة تقوم حالياً بدعم الاستعداد في مجال التكنولوجيا في إطار برنامج الاستعداد ودعم الأنشطة التحضيرية التابع للصندوق الأخضر للمناخ، ويشجع مركز وشبكة تكنولوجيا المناخ على مواصلة تعاونه من خلال برنامج الاستعداد ودعم الأنشطة التحضيرية وتوسيع نطاق مشاركته عن طريق مرفق إعداد المشاريع مع الصندوق الأخضر للمناخ؛

21- *يرحب مع التقدير* بإنشاء شراكة ومكتب اتصال لمركز وشبكة تكنولوجيا المناخ في سونغدو، بجمهورية كوريا، بهدف تركيز عمله على أمور منها التعاون مع الصندوق الأخضر للمناخ والبحث والتطوير، *ويدعو* مركز وشبكة تكنولوجيا المناخ إلى تقديم تقرير عن الخبرات والدروس المستفادة من ذلك؛

(5) انظر: https://unfccc.int/ttclear/events/2020/2020_event07.

22- *يرحب مع التقدير* بالتعاون المستمر بين مركز وشبكة تكنولوجيا المناخ ومرفق البيئة العالمية؛

23- *يرحب* بإجراء مركز وشبكة تكنولوجيا المناخ المتمثل في العمل مع القطاع الخاص على وضع وتنفيذ برنامج عمله، بما في ذلك تقديم المساعدة التقنية وتنمية القدرات من خلال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم، وجهوده الرامية إلى تعزيز التعاون مع القطاع الخاص وأعضاء الشبكة؛

24- *يدعو* مركز وشبكة تكنولوجيا المناخ إلى مواصلة جهوده لدعم البلدان النامية في إعداد وتحديث تقييمات الاحتياجات التكنولوجية وخطط العمل التكنولوجية، فضلاً عن تنفيذها، عند الطلب؛

25- *يدعو أيضاً* مركز وشبكة تكنولوجيا المناخ إلى مواصلة تقديم الدعم من أجل تعزيز قدرات الكيانات الوطنية المعيَّنة في البلدان النامية لتمكينها من الاضطلاع بأدوارها؛

26- *يشجع* الكيانات الوطنية المعيّنة في البلدان المتقدمة على النظر في كيفية المشاركة في جهود مركز وشبكة تكنولوجيا المناخ؛

27- *يلاحظ مع التقدير* المعلومات المبلغ عنها بشأن الخبرات والدروس المستفادة فيما يتعلق بالمساهمات الخيرية والعينية[6] *ويشجع* مركز وشبكة تكنولوجيا المناخ على مواصلة جهوده لحشد هذه المساهمات؛

28- *يعرب عن التقدير* للجهود التي يبذلها مركز تكنولوجيا المناخ لتعبئة طائفة متنوعة من الموارد[7]، بما في ذلك من المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف، وقنوات القطاع الخاص، والمنظمات الخيرية، وأعضاء الشبكة، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، ووكالات الأمم المتحدة الأخرى، فضلاً عن المساهمات الجديدة المقدمة للصندوق الاستئماني المتعدد المانحين والالتزامات المتعددة السنوات التي تمكن مركز وشبكة تكنولوجيا المناخ من تنفيذ ولاياته بنجاح، *ويشجع* مركز وشبكة تكنولوجيا المناخ على مواصلة هذه الجهود؛

29- *يعرب عن تقديره* للمساهمات المالية المقدَّمة من الأطراف دعماً لعمل مركز وشبكة تكنولوجيا المناخ حتى الآن؛

30- *يعترف* بالتحدي المتمثل في تأمين موارد مالية مستدامة لمركز وشبكة تكنولوجيا المناخ لعام 2022 *ويطلب* إلى مركز وشبكة تكنولوجيا المناخ تعزيز جهوده لحشد الموارد لضمان التمويل المستدام لتنفيذ برنامج عمله بفعالية؛

31- *يشجع* مركز وشبكة تكنولوجيا المناخ على المشاركة في الفعاليات التي تسلط الضوء على مركز وشبكة تكنولوجيا المناخ وتذكي الوعي به، وتوسع نطاق تقديم خدماته وتزيد من أثره من أجل تعزيز تبادل المعارف واستيعاب تكنولوجيات المناخ.

الجلسة العامة 10
11 تشرين الثاني/نوفمبر 2021

(6) عملاً بالمقرر 14/م أ-25، الفقرة 22؛ انظر أيضاً الوثيقة FCCC/SB/2020/4، المرفق الخامس.

(7) عملاً بالمقرر 14/م أ-25، الفقرة 26.

المقرر 10/م أ-26
استعراض تشكيل المجلس الاستشاري لمركز وشبكة تكنولوجيا المناخ

إن مؤتمر الأطراف،

إذ يُذكِّر بالمقرر 2/م أ-17، المرفق السابع، المتعلق بمهام المجلس الاستشاري لمركز وشبكة تكنولوجيا المناخ،

وإذ يُذكِّر أيضاً بالمقرر 14/م أ-18، المرفق الثاني، المتعلق بتشكيل المجلس الاستشاري لمركز وشبكة تكنولوجيا المناخ،

وعملاً بالمقرر 14/م أ-18، المرفق الثاني، الفقرة 16،

1- *يوافق* على تعديل تشكيل المجلس الاستشاري لمركز وشبكة تكنولوجيا المناخ ليصبح التشكيل الوارد في المرفق؛

2- *يشير* إلى أن تعديل تشكيل المجلس الاستشاري ينبغي أن يكفل أداء مهامه بفعالية.

المرفق

تشكيل المجلس الاستشاري لمركز وشبكة تكنولوجيا المناخ

1- مع توخّي الهدف المتمثل في تحقيق تمثيل عادل ومتوازن، يكون المجلس الاستشاري لمركز وشبكة تكنولوجيا المناخ، مشكَّلاً ممَّن يلي بيانهم:

(أ) ثمانية عشر ممثلاً حكومياً، يمثلون تمثيلاً متساوياً الأطراف المدرجة في المرفق الأول للاتفاقية (الأطراف المدرجة في المرفق الأول) والأطراف غير المدرجة في المرفق الأول للاتفاقية (الأطراف غير المدرجة في المرفق الأول)، وفي حالة الأطراف غير المدرجة في المرفق الأول، ضمان التمثيل العادل للمجموعات الإقليمية للأمم المتحدة؛

(ب) رئيس ونائب رئيس اللجنة التنفيذية المعنية بالتكنولوجيا بصفتهما الرسمية كممثلَيْن للجنة التنفيذية المعنية بالتكنولوجيا؛

(ج) أحد الرئيسيْن المتشاركيْن، أو عضو يسمّيه الرئيسان المتشاركان، لمجلس الصندوق الأخضر للمناخ بصفتهما الرسمية كممثل للصندوق الأخضر للمناخ؛

(د) رئيس أو نائب رئيس لجنة التكيف، أو عضو يسمّيه الرئيس ونائب الرئيس، بصفتهما الرسمية كممثل للجنة التكيف؛

(هـ) أحد الرئيسين المتشاركين، أو عضو يسميه الرئيسان المتشاركان، للجنة الدائمة المعنية بالتمويل بصفتهما الرسمية كممثل للجنة الدائمة المعنية بالتمويل؛

(و) مدير مركز وشبكة تكنولوجيا المناخ بصفته الرسمية كممثل مركز وشبكة تكنولوجيا المناخ؛

(ز) ستة ممثلين، يجري اختيار ممثل واحد من كل من دائرة من الدوائر الانتخابية للمنظمات التالية المراقِبة في الاتفاقية الإطارية: المنظمات غير الحكومية المعنية بالبيئة، وقطاع الأعمال والصناعة، والبحوث والمنظمات المستقلة، والشباب؛ ومنظمات الشعوب الأصلية؛ ودائرة النساء والشؤون الجنسانية، ذوات الخبرة الفنية ذات الصلة في مجال التكنولوجيا أو التمويل أو الأعمال، تستقبلهم المنظمة المضيفة لمركز تكنولوجيا المناخ، مع مراعاة التمثيل الجغرافي المتوازن.

2- سيدعو المجلس الاستشاري ممثلي الهيئات المشكَّلة ذات الصلة والمراقبين الخبراء إلى حضور اجتماعاته على أساس بنود محددة مدرجة في جدول الأعمال، وفقاً للطرائق والإجراءات التي يضعها المجلس الاستشاري في اجتماعه الأول[1].

3- يكون مدير مركز وشبكة تكنولوجيا المناخ هو أمين المجلس الاستشاري.

4- ترشح الممثلين الحكوميين مجموعاتُهم أو دوائرُهم الانتخابية وينتخبهم مؤتمر الأطراف. وتُشجَّع المجموعات أو الدوائر الانتخابية على ترشيح الممثلين الحكوميين في المجلس الاستشاري، بقصد تحقيق توازن مناسب في الخبرات الفنية المتصلة بتطوير ونقل تكنولوجيات التكيف والتخفيف، مع مراعاة الحاجة إلى تحقيق التوازن بين الجنسين وفقاً للمقررين 36/م أ-7 و23/م أ-18.

(1) انظر المقرر 25/م أ-19، المرفق الأول.

5- يعمل الممثلون الحكوميون المنتخبون في المجلس الاستشاري لمدة عامين ويكونون مؤهلين لشغل المنصب لفترتين متتاليتين كحد أقصى. وتُطبَّق القواعد التالية:

(أ) يُنتخب نصف الممثلين في البداية لمدة ثلاث سنوات ويُنتخب النصف الآخر لمدة سنتين؛

(ب) وبعد ذلك، ينتخب مؤتمر الأطراف نصف الممثلين كل عام لمدة سنتين؛

(ج) يظل الممثلون في مناصبهم حتى انتخاب من يَخلفهم.

6- إذا استقال ممثل حكومي من المجلس الاستشاري أو لم يتمكن بشكل آخر من إكمال فترة المنصب المحددة أو أداء مهام ذلك المنصب، يجوز للمجلس الاستشاري أن يقرر، مع مراعاة قرب موعد انعقاد الدورة التالية لمؤتمر الأطراف، تعيين ممثل آخر من الدائرة الانتخابية نفسها ليحل محل الممثل المذكور للفترة المتبقية من ولاية ذلك الممثل، وفي هذه الحالة يُحسَب التعيين فترة واحدة.

7- يعمل ممثلو المجلس الاستشاري المشار إليهم في الفقرة 1(ب) أعلاه وفقاً لمدد عضويتهم.

8- يعمل ممثلو المجلس الاستشاري المشار إليهم في الفقرة 1(ج-هـ) أعلاه وفقاً لمدد عضويتهم.

9- يحق لممثلي المجلس الاستشاري المشار إليهم في الفقرة 1(ز) أعلاه أن يشغلوا مناصبهم لمدة أقصاها سنتان[(2)].

10- تُتخذ قرارات المجلس الاستشاري بتوافق الآراء من جانب ممثلي المجلس الاستشاري المشار إليهم في الفقرة 1(أ - ب) أعلاه وحدهم. ويحدِّد هؤلاء الممثلون في طرائق وإجراءات المجلس الاستشاري كيفية اعتماد القرارات في حالة استنفاد جميع الجهود للتوصل إلى توافق في الآراء.

11- ينتخب المجلس الاستشاري سنوياً رئيساً ونائباً للرئيس من بين الممثلين المشار إليهم في الفقرة 1(أ) أعلاه لمدة سنة واحدة لكل منهما، على أن يكون أحدهما من طرف مدرج في المرفق الأول والآخر من طرف غير مدرج في المرفق الأول. ويجري تناوب منصبي الرئيس ونائب الرئيس سنوياً بين ممثل لطرف مدرج في المرفق الأول وممثل لطرف غير مدرج في المرفق الأول.

12- إذا كان الرئيس غير قادر مؤقتاً على الوفاء بالتزامات منصبه، يعمل نائب الرئيس كرئيس. وفي حالة عدم وجود الرئيس ونائب الرئيس في اجتماع معين، يتولّى العمل مؤقتًا كرئيس لذلك الاجتماع أي ممثلين آخرين محدَّدين في الفقرة 1(أ) أعلاه يُسمّيهم المجلس الاستشاري.

13- إذا لم يتمكن الرئيس أو نائب الرئيس من إتمام فترة المنصب، ينتخب المجلس الاستشاري بديلاً لإكمال فترة المنصب، مع أخذ الفقرة 6 أعلاه في الحسبان.

14- تكون اجتماعات المجلس الاستشاري مفتوحة للحضور، بصفة مراقب، للأطراف والأمانة والمنظمات المراقِبة، ما لم يقرر المجلس الاستشاري خلاف ذلك.

15- يقوم مركز تكنولوجيا المناخ بدعم وتيسير أعمال المجلس الاستشاري لمركز وشبكة تكنولوجيا المناخ.

الجلسة العامة 11

12 تشرين الثاني/نوفمبر 2021

(2) انظر المقرر 13/م أ-24، الفقرة 16.

المقرر 11/م أ-26
الاستعراض الثاني لعمل مركز وشبكة تكنولوجيا المناخ

إن مؤتمر الأطراف،

إذ يشير إلى المقررات 1/م أ-16، و2/م أ-17، و1/م أ-18، و14/م أ-18، و14/م أ-23، و12/م أ-24،

1- *يرحّب* بالتقرير المتعلق بالاستعراض المستقل الثاني لفعالية عمل مركز وشبكة تكنولوجيا المناخ (المشار إليه فيما بعد بالاستعراض المستقل الثاني)[1] والذي أُعدّ بتكليف من الأمانة استجابةً للفقرة 20 من المرفق السابع للمقرر 2/م أ-17، والفقرة 10 من المقرر 14/م أ-23؛

2- *يرحب مع التقدير* بالحوار الذي نظمته الأمانة[2] للنظر في نتائج الاستعراض المستقل الثاني[3]؛

3- *يرحب أيضاً مع التقدير* بما قدمته الأطراف والمنظمات المعنية من مساهمات ودعم من أجل الاضطلاع بأنشطة مركز وشبكة تكنولوجيا المناخ خلال فترة الاستعراض؛

4- *يحيط علماً* بالاستنتاجات الرئيسية التي خلص إليها الاستعراض المستقل الثاني بشأن مدى أهمية وفعالية وكفاءة وتأثير واستدامة الخدمات المقدمة من مركز وشبكة تكنولوجيا المناخ، كما ترد في التقرير المشار إليه في الفقرة 1 أعلاه[4]؛

5- *يحيط علماً أيضاً* بأهم الإنجازات والصعوبات المتصلة بفعالية عمل مركز وشبكة تكنولوجيا المناخ، كما ترد في التقرير المشار إليه في الفقرة 1 أعلاه[5]؛

6- *يحيط علماً كذلك* بأن مساهمة مركز وشبكة تكنولوجيا المناخ في التغيير المفضي إلى التحول يُتوقع أن تكون مستدامة وأن تفضي إلى التكيف والتخفيف وتحقق فوائد اجتماعية واقتصادية مشتركة؛

7- *يرحب* بالترتيبات التنظيمية الجديدة لمركز تكنولوجيا المناخ على الصعيد الإقليمي، التي اتُّخذت بهدف زيادة الدعم المقدم لطلبات المساعدة التقنية؛

8- *يرحب أيضاً* برد إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة على الاستعراض المستقل الثاني، كما يرد في التقرير المشار إليه في الفقرة 1 أعلاه[6]؛

9- *يقرر* تجديد مذكرة التفاهم بين مؤتمر الأطراف وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة فيما يتعلق باستضافة مركز تكنولوجيا المناخ، الواردة في المرفق الأول للمقرر 14/م أ-18، لأربع سنوات إضافية؛

10- *يأذن* للأمينة التنفيذية بأن توقّع، نيابة عن مؤتمر الأطراف، مذكرة التفاهم المشار إليها في الفقرة 9 أعلاه؛

(1) FCCC/CP/2021/3.

(2) انظر: https://unfccc.int/ttclear/events/2021/2021_event07.

(3) استجابةً للمقرر 12/م أ-24، الفقرة 7.

(4) FCCC/CP/2021/3، الفقرات 14-60.

(5) FCCC/CP/2021/3، الفقرتان 61-62.

(6) FCCC/CP/2021/3، المرفق الثامن.

11- *يشجع* برنامج الأمم المتحدة للبيئة، بوصفه الجهة المضيفة لمركز تكنولوجيا المناخ، بالتعاون مع منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية وبالتشاور مع المجلس الاستشاري لمركز وشبكة تكنولوجيا المناخ، على تنفيذ التوصيات الواردة في التقرير المشار إليه في الفقرة 1 أعلاه عند تنفيذ أنشطته الأخرى ذات الصلة بعمل مركز وشبكة تكنولوجيا المناخ، بما في ذلك الأنشطة ذات الصلة ببرنامج العمل الثالث لمركز وشبكة تكنولوجيا المناخ؛

12- *يطلب* إلى مركز وشبكة تكنولوجيا المناخ أن يدرج في التقرير السنوي المشترك للجنة التنفيذية المعنية بالتكنولوجيا ومركز وشبكة تكنولوجيا المناخ لعام 2022 وفي التقارير اللاحقة الموجّهة إلى مؤتمر الأطراف، عن طريق الهيئات الفرعية، معلومات عن الخطط والإجراءات التي يضعها استجابةً للتوصيات الواردة في التقرير المشار إليه في الفقرة 1 أعلاه؛

13- *يلاحظ* أن مركز وشبكة تكنولوجيا المناخ لا يزال يواجه صعوبات تستدعي الاهتمام فيما يتعلق بأمور منها الموارد المالية المحدودة وغير الكافية والميزانية المحدودة لتنفيذ ولاياته نظراً لنطاق خدماته الواسع؛ والتحديات الإدارية والاتصالية المتعلقة بهيكله الإداري؛ ونقص الموارد المتاحة لدى الكيانات الوطنية المعيَّنة في البلدان النامية لتحسين مشاركته والاضطلاع بدوره؛ والمشاركة الضعيفة وأوجه التآزر المحدودة بين أعضاء الشبكة؛

14- *يدعو* مركز وشبكة تكنولوجيا المناخ واللجنة التنفيذية المعنية بالتكنولوجيا إلى استكشاف سبل تعزيز تعاونهما، ومن ثم تعزيز فعالية آلية التكنولوجيا وكفاءتها؛

15- *يدعو أيضاً* مركز وشبكة تكنولوجيا المناخ إلى تعزيز مشاركة أعضاء الشبكة من القطاع الخاص في الخدمات التي يقدمها بغية تعزيز مكانته بوصفه "وسيطاً" في مجال تكنولوجيا المناخ؛

16- *يشجع* مركز وشبكة تكنولوجيا المناخ على تعزيز الجهود الرامية إلى النهوض بالتعاون النشط بين الكيانات الوطنية المعيَّنة؛

17- *يقر* بفعالية الدعم المقدم من الكيانات الوطنية المعيَّنة إلى البلدان النامية الأطراف في إطار طلباتها المتعلقة بالحصول على المساعدة التقنية من مركز وشبكة تكنولوجيا المناخ، حيث اعتُبرت جميع الطلبات مستوفية للشروط، *ويشجعها* على مواصلة تقديم هذا الدعم؛

18- *يشجع أيضاً* مركز وشبكة تكنولوجيا المناخ على زيادة الدعم الذي يقدمه من أجل تعزيز قدرات الكيانات الوطنية المعيَّنة في البلدان النامية لتمكينها من الاضطلاع بأدوارها؛

19- *يكرر* تأكيد ضرورة تقديم دعم مالي معزز ومستدام إلى مركز وشبكة تكنولوجيا المناخ من أجل التنفيذ الكامل والفعال لولايته؛

20- *يشجع* مركز وشبكة تكنولوجيا المناخ، بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة وبالتشاور مع المجلس الاستشاري، على الاتصال بأمانة الاتفاقية من أجل زيادة تعزيز تعبئة الموارد من مختلف المصادر، بما في ذلك الآلية المالية؛ والقنوات الثنائية والمتعددة الأطراف وقنوات القطاع الخاص؛ والمؤسسات الخيرية؛ والمساهمات المالية والعينية من المنظمة المضيفة والجهات المشاركة في الشبكة؛

21- *يدعو* مركز وشبكة تكنولوجيا المناخ إلى مواصلة العمل مع الكيانات التشغيلية التابعة للآلية المالية لزيادة تعزيز الروابط بينهما بهدف زيادة الدعم التقني المقدَّم من مركز وشبكة تكنولوجيا المناخ إلى البلدان النامية الأطراف؛

22- *يقرر* مواءمة دورية الاستعراض المستقل لفعالية عمل مركز وشبكة تكنولوجيا المناخ مع التقييم الدوري لفعالية وكفاية الدعم المقدم إلى آلية التكنولوجيا في سياق دعم تنفيذ اتفاق باريس في المسائل المتصلة

بتطوير التكنولوجيا ونقلها[7] عن طريق تغيير دورية الاستعراض المستقل من أربع إلى خمس سنوات ريثما يستعرض مؤتمر الأطراف مهام مركز وشبكة تكنولوجيا المناخ في دورته الحادية والثلاثين (2026) ويتخذ قراراً بشأن تمديد ولايته من عدمه[8]؛

23- *يطلب* إلى الهيئة الفرعية للتنفيذ أن تشرع، في دورتها الثانية والستين (2025)، في النظر في المسائل المتصلة بالمواءمة بين العمليات المتعلقة بالاستعراض المستقل لعمل مركز وشبكة تكنولوجيا المناخ والتقييم الدوري لآلية التكنولوجيا بغية التوصية بمشروع مقرر في هذه المسألة كي ينظر فيه ويعتمده مؤتمر الأطراف في دورته الحادية والثلاثين؛

24- *يطلب أيضاً* إلى الأمانة، عملاً بالفقرة 20 من المرفق السابع للمقرر 2/م أ-17، ورهناً بتوافر الموارد المالية، أن تكلِّف بإجراء الاستعراض المستقل الثالث لفعالية عمل مركز وشبكة تكنولوجيا المناخ كي ينظر فيه مؤتمر الأطراف في دورته الحادية والثلاثين؛

25- *يطلب كذلك* إلى الأمانة أن تنظم حواراً، في إطار الدورة الحادية والثلاثين لمؤتمر الأطراف، للنظر في نتائج الاستعراض المستقل الثالث لفعالية عمل مركز وشبكة تكنولوجيا المناخ.

الجلسة العامة 11
12 تشرين الثاني/نوفمبر 2021

---

(7) انظر المقرر 1/م أ-21، الفقرة 69.

(8) انظر المقرر 2/م أ-17، المرفق السابع، الفقرة 23.